

Distr.: General
6 October 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، وبعثات أخرى

تقرير الأمين العام*

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٨ لتسع بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية للمكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى المنبثقة من مقررات مجلس الأمن.

وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٨ لسبع بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار هذه المجموعة، والتي لا تشمل الاحتياجات المتصلة ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، اللتين ستقدّم المقترحات بشأنها في إضافتين منفصلتين، ما مقداره ٢٠٠ ٤٤١ ١٥١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* تقدّم تقارير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن وفقاً للجدول الزمني المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف.



المحتويات

الصفحة

أولا -	الاستعراض المالي العام	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة	٣
ألف -	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	٣
باء -	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	١٥
جيم -	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	٢٩
دال -	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٥٧
هاء -	الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٦٤
واو -	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٧٣
زاي -	مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	٨٣

أولا - الاستعراض المالي العام

١ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في إطار هذه المجموعة ٢٠٠ ٤٤١ ١٥١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتضمن الجدول ١ أدناه مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والاحتياجات لعام ٢٠١٧ على نحو ما اعتمدته الجمعية العامة.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدّرة	الفرق التقديري	الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		الميزانية
				١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	
(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	المجموع	غير المتكررة	لعام ٢٠١٧	الميزانية
(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	٢٦ ٣٣٨,٦	٢٦ ٨٣٩,٥	٥٠٠,٩	١٤ ٥٤٢,٦	١٣,٩	١ ٢٥٩,٣
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	٣٦ ٢٥٠,٦	٣٦ ٦١٧,٤	٣٦٦,٨	١٧ ٩١٦,٨	٢٢٠,٤	(١١٦,٥)
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	١٨٦ ٨٧٥,٣	١٨٦ ٨٧٥,٣	-	٩٦ ٤٧٨,٢	١ ٧٢٦,٣	٢ ٣١٣,٩
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٥ ٩٨٨,١	٦ ٢١٠,١	٢٢٢,٠	٣ ٠١٩,٦	٨٣,٠	(٥٥,٥)
فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٩ ١٣٦,٠	٩ ٠٣٣,٤	(١٠٢,٦)	٣ ٩٥١,١	٥,٥	(٤٣٤,٠)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٦ ٦٣٨,٨	١٦ ٦٢٣,٩	(١٤,٩)	٨ ٢٢٨,١	٤٨,٠	١٠,٦
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	١٣ ٧٠٣,٧	١٤ ٥٨٧,٥	٨٨٣,٨	٧ ٣٠٤,٨	٣٤,٥	٦١٧,٩
المجموع	٢٩٤ ٩٣١,١	٢٩٦ ٧٨٧,١	١ ٨٥٦,٠	١٥١ ٤٤١,٢	٢ ١٣١,٦	٣ ٥٩٥,٧

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

ألف - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(٦٠٠ ٥٤٢ ١٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، طلب مجلس الأمن من الأمين العام المضي في دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا السابق ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/2016/89). وفي ٢٩ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٦، وافق المجلس على تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (انظر S/2016/1129). وفي عام ٢٠١٧، أناط المجلس بالمكتب مسؤوليات إضافية تتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (انظر S/PRST/2017/2)، وببذل جهود لمعالجة أثر جماعة بوكو حرام على السلام والاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد، وبإنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (المجموعة الخماسية) عملاً بقراره ٢٣٤٩ (٢٠١٧). ودعا المجلس في ذلك القرار الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المكتب، إلى مضاعفة دعمها للحكومات في المنطقة، فضلاً عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل معالجة أثر جماعة بوكو حرام على السلام والاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد.

٣ - ويضطلع مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالمسؤولية عما يلي: (أ) رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والقيام بالمساعي الحميدة والمهام الخاصة باسم الأمين العام للمساعدة في بناء السلام ومواصلة جهود الحفاظ على السلام وتعزيز القدرات دون الإقليمية في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ (ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة الأخطار المشتركة والعابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما حال عدم الاستقرار المتصلة بالانتخابات، والتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، والإرهاب والتطرف العنيف؛ (ج) دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق التعهدات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل؛ (د) تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤ - يواصل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل شراكته النشطة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية، ولجنة خليج غينيا، واتحاد نهر مانو، الرامية إلى ما يلي: تطوير وتنسيق القدرات الإقليمية على منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام؛ والمضي في تعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان؛ والمضي في تعزيز المنظور الجنساني ومشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية؛ ودعم الاستجابات الإقليمية للتصدي للمخاطر العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، بما فيها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وتغذية نزعة التطرف، والتطرف العنيف والإرهاب. ويواصل المكتب أيضاً التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في إطار مهام المساعي الحميدة التي يقوم بها، بما في ذلك من خلال البعثات المشتركة الرفيعة المستوى، فضلاً عن بعثات التقييم التقني وتفصي الحقائق.

٥ - وبغية معالجة المشاكل المتعددة الأوجه التي تصادفها المنطقة، يواصل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز أوجه التآزر مع كيانات الأمم المتحدة بما فيها الوكالات والصناديق والبرامج (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب دعم بناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وشركاء إقليميين ودوليين آخرون. ويتعاون المكتب بشكل وثيق مع بعثات الأمم المتحدة

في المنطقة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا)، مع التركيز بشكل خاص على ليبيريا، بالنظر إلى خطط خفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي أعقاب بعثة مشتركة أُوفدت إلى كوت ديفوار وليبيريا في نهاية عام ٢٠١٦، حدد مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الاتصال في داكار التابع لمركز الخدمات الإقليمية لأفريقيا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة ذات الأولوية التي يتعين مواصلة العمل بها بعد الإنهاء التدريجي لبعثتي حفظ السلام وإغلاقهما في هذين البلدين.

٦ - ويتواصل التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة ضمن إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ولا تزال مشاركة مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل متسقة مع أولويات الاستراتيجية، التي حددت بالتعاون مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، مع التركيز على تهديدات السلام والأمن العابرة للحدود، والضوابط الحدودية من أجل التصدي للتطرف العنيف والإرهاب، والجهود الرامية إلى مكافحة تغذية نزعة التطرف. ولا يزال تقديم الدعم إلى آليات التنسيق في إطار الاستراتيجية متواصلًا من خلال اللجنة التوجيهية والأفرقة العاملة المواضيعية، التي أنشئت لضمان أقصى قدر من التآزر بين كيانات الأمم المتحدة في دعم الاستراتيجية. كما تعمل منظومة الأمم المتحدة معًا في سياق الاستراتيجية على دعم المنظمات الإقليمية، ولا سيما المجموعة الخماسية.

٧ - ويواصل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن القضايا التي تمس غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها جماعة بوكو حرام والقرصنة والأمن البحري في خليج غينيا. ويعمل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين في منطقة بعثته، مركّزًا على خطة الحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، واصل المكتب تعزيز تنسيقه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام في مجال إصلاح قطاع الأمن والمبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان في بوركينا فاسو وغامبيا وغينيا، وكذلك في مجال إدارة الحدود في بلدان اتحاد نهر مانو.

٨ - ويرأس مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل اجتماعات لجنة السياسات الرفيعة المستوى ويواصل توفير خدمات الأمانة دعماً لاجتماعاتها المتعلقة بتنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا، وهي برنامج مشترك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) يرمي إلى توفير بناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مجالات إنفاذ القانون، والأدلة الجنائية، وإدارة الحدود، وبذل الجهود في مكافحة غسل الأموال ومن أجل تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية.

٩ - ويواصل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم الإداري واللوجستي إلى اللجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، كما يقيم معها ترتيبات لتقاسم التكاليف. ويسهم أيضاً في أنشطة مراكز الخدمات العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالمشتريات في إطار دائرة الدعم التشغيلي الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء. ويواصل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نواكشوط تقديم دعم محدود إلى خلية الاتصال التابعة لمكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على أساس تقاسم التكاليف. كما يواصل المكتب المشاركة في استخدام طائرة ثابتة الجناحين مع اللجنة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو للسفر داخل المنطقة. وتوفر الحكومة المضيفة للمكتب أماكن عمل مجاناً في داكار.

معلومات متعلقة بالأداء لعام ٢٠١٧

١٠ - اتسم عام ٢٠١٧ بالجهود المبذولة لتوطيد الديمقراطية والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال الحل السلمي للأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا؛ والمبادرات الحكومية الرامية إلى تعزيز التنمية في غانا وكابو فيردي؛ والجهود المبذولة في عدد من البلدان الأخرى في غرب أفريقيا، بينها بنن وتوغو والسنغال وسيراليون وغينيا وليبيريا لإدخال إصلاحات سياسية أو التحضير للانتخابات. ورغم إحراز بعض التقدم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فقد ظل الوضع الأمني هشاً في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي عام ٢٠١٧، برزت تحديات في القطاع الأمني في كوت ديفوار، في حين ظل انتشار حال عدم الاستقرار من مالي إلى شمال شرق بوركينا فاسو وغرب النيجر يشكل مصدراً للقلق الشديد. كما ظلت الأنشطة الإرهابية والجريمة العابرة للحدود، ولا سيما القرصنة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، تشكل تهديدات خطيرة لاستقرار المنطقة. ورغم الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة جماعة بوكو حرام، فقد أدى استمرار العنف إلى تعميق أزمة إنسانية خطيرة وقصور في التنمية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وخلال زيارة أجريت في الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس، قِيم مجلس الأمن الوضع السائد وأذكى التوعية بالأزمة. وأفضت تلك الزيارة إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، في ٣١ آذار/مارس.

١١ - وواصل الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، دعمه للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في عدد من بلدان المنطقة، بوسائل منها تعزيز ودعم الحوار السياسي الوطني الشامل للجميع، والإصلاحات الدستورية والديمقراطية، والعمليات الانتخابية الشفافة والسلمية.

١٢ - وقام الممثل الخاص أيضاً بعدد من البعثات المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك إلى غامبيا وكوت ديفوار. وظل منخرطاً على نحو فعال، بصفته الممثل الرفيع المستوى إلى نيجيريا، مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة في البلد في العديد من المجالات، بما فيها تنفيذ الأولويات الرئيسية للحكومة.

١٣ - وواصل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية، ولجنة خليج غينيا، واتحاد نهر مانو، بغية تعزيز السلام والاستقرار والحكم الرشيد، وتعزيز القدرات الإقليمية على التصدي للمخاطر المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن، ومواجهة التحديات الهيكلية الطويلة الأجل مثل انعدام الأمن الإقليمي وخطر اندلاع العنف المتصل بالانتخابات.

١٤ - وقام المكتب، بالتنسيق مع الحكومات الوطنية ولجنة حوض بحيرة تشاد وكيانات الأمم المتحدة والشركاء المتعددي الأطراف، بإذكاء الوعي بالتهديدات المستمرة التي تشكلها جماعة بوكو حرام، ودعم انحراط الأمم المتحدة في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام. وإضافة إلى ذلك، عقد المكتب واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً في داكار في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ اتفقوا فيه على وضع خطة عمل استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة لدعم أنشطة لجنة حوض بحيرة تشاد الرامية إلى تعزيز الاستقرار عبر الحدود وتحقيق التنمية في حوض بحيرة تشاد.

١٥ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١، الداعي إلى تعزيز الكفاءة والفعالية في إنجاز الولاية في أعقاب دمج مكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، اضطلع مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠١٧ بالمهام المتصلة باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتنسيق وثيق مع منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، بما في ذلك مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها والشركاء الخارجيين، ساعدت البعثة على المضي في تنفيذ الاستراتيجية. فنظمت اجتماعين للجنة التوجيهية في عام ٢٠١٧، أفضيا إلى اتفاق على تقسيم جديد للعمل بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، وعلى سبل إعادة تنشيط تنفيذ الاستراتيجية. وشارك المكتب في اجتماعات رؤساء دول المجموعة الخماسية وقدم الخبرة التقنية من أجل بلورة مفهوم عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. وركزت البعثة أيضاً، بما في ذلك عبر خلية الاتصال التابعة لها في نواكشوط، على بناء قدرات المجموعة الخماسية على مواجهة التهديدات الإقليمية للسلام والأمن، وبخاصة عن طريق دعم مكافحة التطرف العنيف وإنشاء آليات للإنذار المبكر وتحليل التهديدات. وعلى وجه الخصوص، قدم المكتب الدعم التقني من أجل إنشاء مركز للمجموعة الخماسية لمنع تغذية نزعة التطرف. كما عمل المكتب على تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين المجموعة الخماسية والكيانات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، نظمت خلية الاتصال التابعة له في نواكشوط، بالتعاون مع المجموعة الخماسية، استعراضاً لخريطة الطريق المتعلقة بالتعاون بين الجماعة الخماسية والأمم المتحدة. ونتيجة لهذا الاستعراض، اقترحت مجالات جديدة للتعاون بين الوكالات والصناديق والبرامج، من جهة، والمجموعة الخماسية، من جهة أخرى، على نحو يدمج أبعاداً جديدة مثل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بأسرها الرامية إلى تقديم الدعم لمنظومة أمنية جديدة وتعبئة الموارد من أجل التنفيذ المشترك للمشاريع. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه، قدم المكتب وبعثة الاتحاد الأفريقي إلى مالي ومنطقة الساحل الدعم للسلطات التشادية في تنظيم اجتماع لمنتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل. وقدم المكتب الدعم أيضاً إلى المجموعة الخماسية في تعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، ويسر الاتصالات مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التي أسهمت في تطوير المساعدة المتكاملة في مجال مكافحة الإرهاب في بلدان المجموعة الخماسية. واستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستعراض هيكل الدعم المقدم من للمكتب (انظر A/71/595/Add.3، الفقرة ٦٧)، رأت البعثة أن هيكلها الحالي لملاك الموظفين يلبي الاحتياجات من حيث توفير الدعم لمكتب الاتصال في داكار وخلية الاتصال في نواكشوط ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

١٦ - وفيما يتعلق بعمليات إصلاح قطاع الأمن، قدم مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، الخبرة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ إطارها للسياسة العامة بشأن إصلاح قطاع الأمن والحوكمة، وذلك من أجل وضع نهج منسق لإصلاح قطاع الأمن في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم إلى الجهات المعنية الوطنية في بوركينا فاسو وغامبيا وغينيا من أجل النهوض بعملياتها الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، من خلال توفير المشورة التقنية وتيسير إفاد الخبراء، ومن بينهم خبير رفيع المستوى في مجال إصلاح قطاع الأمن، إلى بوركينا فاسو.

١٧ - وفي إطار تنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا، قام مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام والإنتربول ببعثات مشتركة وحشدوا الدعم لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، بما في ذلك من خلال تفعيل وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وحشد مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم أيضا من أجل تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي، والقوات البحرية دون الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومراكز التنسيق المتعددة الجنسيات.

١٨ - وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات، واصل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إقامة شراكات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمجموعة الخماسية، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الموجودة في المنطقة، والحكومات الوطنية من أجل إدماج المنظورين الجنساني والشبابي في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المجلس اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك في القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وواصل المكتب العمل على وضع برنامج توجيهي من أجل تعزيز مشاركة الشباب في الجهود دون الإقليمية من أجل السلام والأمن، كما عمل بشكل وثيق مع المجموعات النسائية في بنن وتشاد وتوغو وكابو فيردي.

١٩ - وبالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قدم مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم بتوفير خدمات الأمانة، واستضاف ستة اجتماعات مواضيعية لتبادل الآراء عقدها الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهو منتدى أنشئ عام ٢٠٠٩ لتبادل المعلومات بشأن الإجراءات التي تتخذها مختلف الجهات المعنية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المجلس اللاحقة ذات الصلة، ولتنسيق تلك الإجراءات ومواءمتها. كما يسر إيفاء بعثة تضامن إلى غامبيا لاستكشاف سبل تعزيز إسهام المرأة والشباب في خطة الحكومة الجديدة لتحقيق السلام والتنمية. وقدم المكتب الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نظامها للإنذار المبكر وكذلك في إعداد خطة عمل إقليمية جديدة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واصل المكتب أيضا تقديم الدعم إلى منتدى المرأة في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي أنشئ عام ٢٠١٥ وتوطيد أواصر العمل بين ذلك المنتدى والفريق العامل الأوسع المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٢٠ - وواصل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعوة إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون في العمليات السياسية والانتخابية. وواصل بذل الجهود الرامية إلى توعية منظمات المجتمع المدني بالعلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة التطرف العنيف. وإضافة إلى ذلك، واصل تعزيز الشراكة والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة بما يخدم حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكومة والسلام والأمن. وواصل أيضا دعم أعمال منتدى المنظمات غير الحكومية على هامش الدورات العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٢١ - وكثف مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تواصله مع وسائل الإعلام لإطلاعها على ولايته وأنشطته، ووظف جهوداً أكبر لبناء العلاقات مع وسائل الإعلام والحفاظ عليها، ولا سيما في ضوء التطورات السياسية والأمنية في المنطقة. كما تعاونَ بشكل وثيق مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية وأبقى على أدوات الاتصال من قبيل وسائل التواصل الاجتماعي ومجلة فصلية.

٢٢ - وواصلت خلية الاتصال في نواكشوط دعم وبناء قدرات أمانة المجموعة الخماسية في حين أتاح للمكتب قسم التنسيق والشراكات الإقليمية توسيع نطاق تعاونه مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمجموعة الخماسية، فضلاً عن بلدان حوض بحيرة تشاد وبلدان خليج غينيا.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٢٣ - سيشهد عام ٢٠١٨ عدداً من الانتخابات الهامة، بما في ذلك في سيراليون، التي ستجري أول انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في آذار/مارس. ومن المقرر أن تجري غينيا المجاورة انتخابات تشريعية، في حين من المتوقع أن تُجري توغو انتخاباتها المحلية. وستهيمن على البيئة السياسية في نيجيريا الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتشريعية والانتخابات على مستوى الولايات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩، على خلفية تهديدات أمنية متعددة ومناقشات مكثفة حول الوحدة الوطنية. ويخطط أصحاب المصلحة الوطنيون في نيجيريا، بدعم من الأمم المتحدة، لتعزيز بنية السلام في البلد، من خلال إنشاء لجنة وطنية للسلام. وستستمر، في عدد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، عمليات مراجعة الدستور أو تنتهي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

٢٤ - ومن المتوقع أن يظل الطلب على بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي للتحديات العابرة للحدود في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كبيراً وأن يتطلب اهتماماً مستمراً من الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٨، سيكفل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل استمرار الجهود الدبلوماسية في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمنع نشوب النزاعات، وتعبئة الدعم الدولي لمعالجة أسبابها، وتوطيد دعائم بناء السلام والاستقرار السياسي. وسيستمر المكتب في استخدام قدراته في مجالات التحليل والإنذار المبكر والدعوة وتنظيم الاجتماعات من أجل حشد الدول والأطراف الفاعلة الإقليمية من غير الدول سعياً إلى توطيد المكاسب الديمقراطية ودرء الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والاستقرار. وبالنظر إلى التوقعات لعام ٢٠١٨، ستكون هناك حاجة ماسة إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية في سياقات ما بعد الانتخابات ومعالجة تدهور الأمن في منطقة الساحل.

٢٥ - وسيواصل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضاً دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع بقية منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتماشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن ذي الصلة (S/PRST/2017/2)، يعتزم المكتب مواصلة المضي قدماً بأهداف الاستراتيجية في عام ٢٠١٨.

٢٦ - وسيظل مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على اتصال وثيق ببعثات الأمم المتحدة في المنطقة لاستغلال الفرص المتاحة للمبادرات المحلية لبناء السلام وللإضطلاع بجهود مشتركة لتحقيق الاستقرار في المناطق المعرضة لخطر نشوب النزاعات ومعالجة مسائل مراقبة الحدود على وجه الخصوص، ولا سيما في سياق إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وخفض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٢٧ - وتماشيا مع ولاية المكتب، فإن أهدافه الاستراتيجية في عام ٢٠١٨ ستكون كما يلي:

(أ) رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبذل جهود المساعي الحميدة والاضطلاع بالمهام الخاصة نيابةً عن الأمين العام وتعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وبناء السلام وتحقيق الاستقرار؛

(ب) مواصلة تعزيز القدرات في مجالات التحليل والإنذار المبكر والوقاية من خلال توفير تحليل متعمق في الوقت المناسب للاتجاهات والتطورات في المنطقتين، بما في ذلك تحليل المسائل المتعددة الأوجه والعابرة للحدود؛

(ج) تعزيز القدرات دون الإقليمية من أجل التصدي للأخطار العابرة للحدود والشاملة التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات، والتحديات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع، والتطرف العنيف، والإرهاب؛

(د) دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق المشاركة الدولية والإقليمية في منطقة الساحل؛

(هـ) تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني في منع وحل النزاعات، من خلال مبادرات الدعوة والمشورة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وفي إطار التعاون الوثيق مع الشركاء دون الإقليميين، فضلا عن المجتمع المدني والجهات الوطنية المعنية؛

(و) تعزيز التوعية بشأن دور المكتب وولايته من خلال حملات إعلامية عالية الأثر.

٢٨ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء لمكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الجدول ٢

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: صون السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بأساليب منها دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
		٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) زيادة جهود المساعي الحميدة والوساطة، وتحسين الإنذار المبكر والتحليل على الصعيد الإقليمي	١' عدد بعثات الإنذار المبكر وتقصي الأدوار المستهدف	١٠	٦	٤	٢
	الحقائق الموقدة إلى بلدان غرب أفريقيا بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو اتحاد نهر مانو		٦	٤	٢
	الأداء المقدر				
٢' عدد أنشطة المساعي الحميدة والوساطة الجارية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الإقليميين من أجل منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا	الأداء المقدر	٨	٤	٤	٤
	الأداء الفعلي				
	الأداء المقدر				

النواتج

- إيفاد ٣ بعثات لتقييم الاحتياجات الانتخابية بالتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية إلى البلدان التي تجري انتخابات في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩
- عقد مؤتمر واحد بشأن التطورات السياسية والأمنية الإقليمية
- تنظيم حوارين مواضيعيين مع مراكز التفكير والأوساط الأكاديمية والشركاء الآخرين بشأن التطورات الإقليمية والسياسية والأمنية

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
		نعم	نعم	بدء عمل شعبة التيسير والوساطة	(ب) تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات، وتحقيق الاستقرار، وبناء السلام، وتحسين الحوكمة، واحترام سيادة القانون في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
	نعم	نعم	الأداء المستهدف	التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، متضمنة قائمة خبراء في مجال الوساطة من غرب أفريقيا	
نعم	نعم		الأداء المقدر		
			الأداء الفعلي		
			٢	عدد مبادرات استدامة السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي يدعمها مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	
		٢	الأداء المستهدف		
			٣	عدد عمليات إصلاح القطاع الأمني في بلدان غرب أفريقيا التي يدعمها مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	
	٢	٣	الأداء المقدر		
١	٢		الأداء الفعلي		
		١٤	١٤	عدد المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون	
	١٠	١٠	الأداء المقدر		
١٢	١٠		الأداء الفعلي		

النواتج

- إيفاد ٤ بعثات تقنية/استشارية دعماً للمؤتمر السنوي لشبكة لجان الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- إيفاد بعثة واحدة لاكتساب الدروس دعماً لإعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا
- عقد مؤتمر سنوي واحد مع الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي بشأن بناء السلام ومنع نشوب النزاعات
- إيفاد بعثتين تقييميتين شاملتين بشأن استدامة السلام في بوركينا فاسو وغامبيا
- إعداد ورقتين موضوعيتين توزعان على ٣ شبكات للمجتمع المدني في المنطقة للتوعية بالتحديات الرئيسية التي تواجه حقوق الإنسان في مجال السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
		١	١	عدد المبادرات الداعمة لخطة العمل الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا	(ج) تعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي للأخطار العابرة للحدود والأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، ولا سيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والتطرف العنيف والإرهاب، فضلاً عن مواجهة التحديات في مجال الحوكمة والقدرة على التكيف
	١	١	الأداء المقدر		
		١	الأداء الفعلي		

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
		٥	٥	عدد وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنشأة والعاملة في غرب أفريقيا	'٢' عدد وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنشأة والعاملة في غرب أفريقيا
	٤	٤		الأداء المقدر	
٣	٣			الأداء الفعلي	
		١	٢	عدد القرارات المنفذة من بين القرارات المتخذة في مؤتمر قمة رؤساء دول خليج غينيا	'٣' عدد القرارات المنفذة من بين القرارات المتخذة في مؤتمر قمة رؤساء دول خليج غينيا
	١	١		الأداء المقدر	
				الأداء الفعلي	
		١	١	عدد الوثائق الختامية التي تتمخض عنها الاجتماعات التشاورية مع حكومات منطقة الساحل الرامية إلى التأكد من صحة التقدم المحرز في المشاريع الإقليمية المتعلقة بالحوكمة والأمن والقدرة على التكيف في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل واستعراض ذلك التقدم	'٤' عدد الوثائق الختامية التي تتمخض عنها الاجتماعات التشاورية مع حكومات منطقة الساحل الرامية إلى التأكد من صحة التقدم المحرز في المشاريع الإقليمية المتعلقة بالحوكمة والأمن والقدرة على التكيف في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل واستعراض ذلك التقدم
	١	١		الأداء المقدر	
-				الأداء الفعلي	
		٦	٦	عدد الاجتماعات المنعقدة لتعزيز اتساق الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الدولية في منطقة الساحل من خلال منتدى التنسيق الوزاري وفريق الاتصال الدولي غير الرسمي للشركاء المعنيين بمنطقة الساحل	'٥' عدد الاجتماعات المنعقدة لتعزيز اتساق الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الدولية في منطقة الساحل من خلال منتدى التنسيق الوزاري وفريق الاتصال الدولي غير الرسمي للشركاء المعنيين بمنطقة الساحل
	٤	٤		الأداء المقدر	
٢	٢			الأداء الفعلي	
			٣	عدد المبادرات الداعمة لآلية التعاون الإقليمي للمجموعة الخماسية بشأن الأمن في منطقة الساحل	'٦' عدد المبادرات الداعمة لآلية التعاون الإقليمي للمجموعة الخماسية بشأن الأمن في منطقة الساحل
		٢		الأداء المقدر	
				الأداء الفعلي	

النواتج

- عقد اجتماع قانوني واحد للجنة السياسات التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا
- إجراء تقييمين سنويين للهجرة والاتجار غير المشروعين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء آخرين
- عقد اجتماعين رفيعي المستوى لأغراض الدعوة بشأن نزعة التطرف والهجرة والشباب وتمكين المرأة، بالاشتراك مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والاتحاد الأفريقي
- عقد ٤ اجتماعات على المستوى التقني لموظفي مراقبة الحدود من الدول الأعضاء في منطقة الساحل
- عقد اجتماع واحد للتنسيق الإقليمي مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والشركاء المتعددي الأطراف من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
٥٠	٧٠	١١٠	١٥٠	١' عدد المشاركين في العمليات السياسية	(د) تحسين مراعاة المنظور الجنساني في إطار منع
٥٠	٧٠	١١٠		والانتخابية الرفيعة المستوى في غرب أفريقيا	نشوب النزاعات وحل النزاعات في غرب أفريقيا
٥٠	٧٠			ومنتطقة الساحل	ومنتطقة الساحل، وتعبئة كيانات الأمم المتحدة
				الأداء الفعلي	والشركاء الآخرين من أجل تنفيذ المشاريع المتعلقة
					بالمسائل الجنسانية على الصعيدين الوطني
					والإقليمي في إطار استراتيجية الأمم المتحدة
					المتكاملة لمنطقة الساحل
٢	٤	٦	٨	٢' عدد البلدان التي تشارك فيها النساء	
٢	٤	٦		والشباب في مبادرات التفاوض والوساطة	
٢	٤			الأداء الفعلي	
		٤	١	٣' عدد المشاريع المتعلقة بالمسائل	
	١	١		الجنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي	
-	١			التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والشركاء	
				الآخرين في إطار استراتيجية الأمم المتحدة	
				المتكاملة لمنطقة الساحل	

النواتج

- الاحتفال باليوم المفتوح لعام ٢٠١٨ بشأن المرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- إعداد ورقة مناقشة واحدة بشأن دور الشباب في جهود بناء السلام والوساطة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- إعداد وثيقة واحدة عن مشاركة المرأة السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- وضع برنامج توجيهي واحد للشباب المشاركين في الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي لتحقيق السلام والأمن

العوامل الخارجية

٢٩ - ستتحقق الأهداف على افتراض ما يلي: (أ) عدم نشوب نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو المنطقة دون الإقليمية والتي من شأنها أن تحدث تحولا في الأولويات وفي مجال تركيز الاهتمام، ومواصلة بذل الآليات الوطنية والإقليمية للجهود الرامية إلى دعم إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية؛ (ب) أن يبدى رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التزاما بحشد الموارد من أجل مواجهة التحديات التي تعوق تحقيق السلام والاستقرار، وأن يتحلوا بالإرادة السياسية اللازمة لتوفير الوسائل التي تكفل تفعيل السلام والأمن على الصعيد الإقليمي؛ (ج) تفعيل آلية الإنذار المبكر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصكوك الإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع نشوب النزاعات؛ (د) استمرار الجهود المبذولة من أجل بناء السلام، بما في ذلك في السياقات السائدة في فترة ما بعد الانتخابات، وكذلك في البلدان التي تضررت من فيروس إيبولا؛ (هـ) استمرار تنفيذ مشاريع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والتزام سياسي قوي من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بالعمل مع الأمم المتحدة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	النفقات		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		تحليل الفروق ٢٠١٧-٢٠١٨	
	الاعتمادات	المقدرة	الفرق المقدّر	المجموع	غير المتكررة	الميزانية المعتمدة
	(١)	(٢)	(٣)=(٢)-(١)	(٤)	(٥)	(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٢٥,٦	٢٣٧,٨	١٢,٢	١٦٤,٣	-	١١٢,٢
تكاليف الموظفين المدنيين	١٣٠,١٩,٨	١٣٠,١٩,٤	٤٩٩,٦	٧٣٩٣,٩	-	٦٥٠,٨,٣
التكاليف التشغيلية	١٣٠,٩٣,٢	١٣٠,٨٢,٣	(١٠,٩)	٦٩٨٤,٤	١٣,٩	٦٦٦٢,٨
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٢٦٣٣٨,٦	٢٦٨٣٩,٥	٥٠٠,٩	١٤٥٤٢,٦	١٣,٩	١٣٢٨٣,٣
						١٢٥٩,٣

الجدول ٤

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	الفئة الفنية والفئات العليا												فئة الخدمات العامة والوظائف المتصلة بها		الموظفون	
	المجموع												فئة الموظفين		موظف الرتبة الأمم المتحدة	
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨	١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٣٠ - يعزى الانخفاض المفرط في النفقات في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ أساساً إلى الزيادة في المعدلات المقررة لبدل الإقامة المخصص للبعثة بالنسبة للمستشارين العسكريين؛ وانخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي للموظفين الدوليين (١١ في المائة) عما كان مدرجاً في الميزانية لعام ٢٠١٧ (١٥ في المائة) للسنگال وصفر في المائة بالنسبة لنيويورك ونواكشوط)؛ وانخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي للموظفين الوطنيين (صفر في المائة للموظفين الوطنيين في الفئة الفنية و ١ في المائة لوظائف الرتبة المحلية) عما كان مدرجاً في الميزانية لعام ٢٠١٧ (١٧ في المائة للوظائف المستمرة و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة للموظفين الوطنيين في الفئة الفنية و ٢٠ في المائة للوظائف المستمرة و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة في الرتبة المحلية)؛ والمتوسط الفعلي للدرجة داخل الرتبة بالنسبة لشاغلي الوظائف حالياً، ونسبة النفقات الفعلية لتكاليف الموظفين مقارنة بالمرتبات الفعلية، على أساس اتجاهات النفقات للموظفين الدوليين والوطنيين. ويقابل ذلك جزئياً انخفاض تكلفة خدمات وصلات الاتصالات الساتلية.

٣١ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠١٨ بمبلغ ٦٠٠ ٥٤٢ ١٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل الاحتياجات المتعلقة بمستشارين عسكريين اثنين (٣٠٠ ١٦٤ دولار) والمرتببات والتكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بملاك الموظفين الذي يتألف من ٣٨ وظيفة دولية مؤقتة (١ وكيل أمين عام و ١ أمين عام مساعد و ٢ مد-١ و ٧ ف-٥ و ١٣ ف-٤ و ٧ ف-٣ و ٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢٥ وظيفة وطنية (٦ من الموظفين الوطنيين في الفئة الفنية و ١٩ من الرتبة المحلية) (٩٠٠ ٣٩٣ ٧ دولار) والتكاليف التشغيلية (٤٠٠ ٩٨٤ ٦ دولار)، وتشمل خدمات الاستشاريين (٣٠٠ ٢٧٦ ٢ دولار) والسفر في مهام رسمية (٧٠٠ ١٠٠١ ١ دولار) والمرافق والبنى التحتية (٩٠٠ ٣٧٢ ٣ دولار) والنقل البري (٨٠٠ ٩٥ ٩ دولار) والنقل الجوي (٤٠٠ ٢١٦ ٤ دولار) والاتصالات (٤٠٠ ٥٣٩ ٥ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ١٣٦ ٥ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٣٤٥ ٣ دولار).

٣٢ - وفي عام ٢٠١٨، لن يطرأ تغيير على عدد ومستوى الرتب المقترحة للوظائف في مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٣٣ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين احتياجات عام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ أساساً إلى ما يلي: (أ) الزيادة في المعدلات المقررة لبدل الإقامة المقرر للبعثة بالنسبة للمستشارين العسكريين؛ (ب) تطبيق معدل شغور أدنى (١١ في المائة) في عام ٢٠١٨ بالنسبة لوظائف الموظفين الدوليين مقارنة بعام ٢٠١٧ (١٥ في المائة للسنگال و صفر في المائة بالنسبة لنيويورك ونواكشوط)؛ وتطبيق معدل شغور أدنى (٥ في المائة) في عام ٢٠١٨ لوظائف الموظفين الوطنيين في الفئة الفنية والموظفين في الرتبة المحلية مقارنة بعام ٢٠١٧ (١٧ في المائة للوظائف المستمرة و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة من وظائف الموظفين الوطنيين في الفئة الفنية، و ٢٠ في المائة للوظائف المستمرة و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة من وظائف الرتبة المحلية)؛ (ج) زيادة في تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين على أساس مبلغ التكاليف المضمونة لأسطول الطائرات؛ (د) الاحتياجات الإضافية لاستئجار الأماكن وخدمات الأمن في نواكشوط؛ (هـ) زيادة الاحتياجات من السفر في مجالات بعثات الإنذار المبكر لاستباق ومعالجة التهديدات الناشئة للسلام، واعتماد "نهج السلام المستدام"، وتكثيف تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٣٤ - لم تُتَح لمكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٧، ولا يُتوقع أن تُتاح له في عام ٢٠١٨.

باء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(١٠٠ ٩١٦ ١٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٣٥ - أنشأ مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بموجب القرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩). ومدد المجلس في وقت لاحق ولاية المكتب بموجب قراراته ١٩٤٩ (٢٠١٠) و ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣) و ٢١٥٧ (٢٠١٤) و ٢١٨٦ (٢٠١٤) و ٢٢٠٣ (٢٠١٥) و ٢٢٦٧ (٢٠١٦). وبموجب القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧)، مدد المجلس ولاية المكتب مرة أخرى لمدة ١٢ شهراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٣٦ - وأيد مجلس الأمن تأييدا تاما التوصيات المنبثقة عن بعثة الاستعراض الاستراتيجي التي أوفدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2017/111)، بشأن ضرورة قيام المكتب المتكامل بإعادة تركيز جهوده الحالية صوب القدرات السياسية دعما للمساعي الحميدة للممثل الخاص وتيسير الدور الذي يضطلع به على الصعيد السياسي، وضرورة ترشيده الهيكل الإداري للمكتب.

٣٧ - وعموما، أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الأزمة السياسية والمؤسسية التي طال أمدها فيما بين الأحزاب السياسية الرئيسية في غينيا - بيساو وأثرها السلبي على التقدم المحرز في البلد منذ استعادة النظام الدستوري بعد الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٤. وأيد المجلس اتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استنادا إلى خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بوصفها الإطار الأساسي لحل الأزمة سلميا.

٣٨ - وطلب المجلس من المكتب المتكامل التركيز على الأولويات التالية: (أ) تقديم الدعم لإجراء حوار سياسي وعملية مصالحة وطنية يشملان الجميع لتعزيز الحكم الديمقراطي والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛ (ب) تقديم الدعم، بطرق منها توفير المساعدة التقنية، إلى السلطات الوطنية في التعجيل بعملية مراجعة دستور غينيا - بيساو وإتمامها؛ (ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثتها الأمنية في غينيا - بيساو وغيرهما من الشركاء الدوليين، في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وكذلك إنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛ (د) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو من أجل حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعما للحفاظ على النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، كلف مجلس الأمن، في القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧)، المكتب المتكامل بمواصلة قيادة الجهود الدولية في المجالات ذات الأولوية التالية: (أ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية ووفقاً لأحكام الدستور؛ (ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة وتكون قادرة على حفظ الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت ذاته؛ (ج) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع أيضا بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛ (د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ (هـ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو في تعميم إدماج المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتسق مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية

للشؤون الجنسانية من أجل ضمان انخراط المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات بوسائل منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية.

٤٠ - وإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الأمن إلى المكتب المتكامل العمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ في الوقت المناسب، وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

٤١ - وفي حين يبدو أن تحقيق إنجاز أساسي في غينيا - بيساو قبل إجراء الانتخابات التشريعية أمر غير مرجح، فقد تنشأ فرص لدعم إصلاحات محددة الأهداف، لا سيما إذا أوفى أصحاب المصلحة الوطنيون بالالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقي بيساو وكوناكري. ومع ذلك، فإن الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار لن تُعالج بصورة كاملة بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كما أن الإصلاحات المتوخاة لهذا الغرض لن تُنجز خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤٢ - سيواصل المكتب المتكامل العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب دعم بناء السلام، ولجنة بناء السلام، والشركاء الرئيسيين لغينيا - بيساو الثنائيين والمتعددي الأطراف (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي)، لدعم جهود البلد في مجال بناء السلام ودعم استقراره. وسيواصل المكتب أيضاً تعزيز التعاون بشأن تعبئة الموارد مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي.

٤٣ - وسيضمن التعاون مع الأمم المتحدة والكيانات الأخرى ما يلي: (أ) التعاون مع إدارات المقرر وأفرقة العمل ذات الصلة المشتركة بين الوكالات المعنية بولاية المكتب المتكامل؛ (ب) التعاون مع مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المجالات السياسية والإدارية/اللوجستية، بما في ذلك القضايا المتعلقة الجوانب مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ودعم خدمات الطيران على أساس استرداد التكاليف؛ (ج) تبادل المعلومات، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بشأن إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، مع عمليات السلام التي هي أعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، لا سيما بعثات الأمم المتحدة في المنطقة المشاركة في مبادرة سواحل غرب أفريقيا؛ (د) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بشأن مضاعفة الدعم المقدم في مجالي العدالة الجنائية ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو؛ (هـ) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين للنهوض بالأمن البشري في غينيا - بيساو واستدامته؛ (و) مواصلة التعاون مع الفريق القطري من أجل كفالة الاتساق في النهج المشترك، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية؛ (ز) تنفيذ أنشطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكيانات الأمم المتحدة الميدانية الأخرى التي توجد في غرب أفريقيا، مثل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري؛ (ح) الاضطلاع بأنشطة في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان؛ (ط) في إطار ترتيب جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في

حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، سيقود المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة واليونيسيف، الجهود الرامية إلى تنفيذ البرنامج المشترك المتعلق بالشرطة والعدالة والإصلاحات في غينيا - بيساو؛ (ي) التعاون مع لجنة بناء السلام بشأن مسائل بناء السلام؛ (ك) مواءمة هياكل وعمليات الدعم الإداري مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، من أجل تقديم الخدمات على نحو فعال، ومواءمة توفير الخدمات المشتركة/الخدمات العامة الرشيدة (في مجال الطب والأمن والاتصالات) مع فريق الأمم المتحدة القطري.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٤٤ - في عام ٢٠١٧، وفي مجال الحكم الديمقراطي ودعم عملية وطنية شاملة للحوار والمصالحة، تشمل إنجازات المكتب المتكامل ما يلي: (أ) تقديم الدعم لمجهودات المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص ومساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية في اعتماد خريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعت بوساطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٠ أيلول/سبتمبر، واتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن تيسير الزيارات الرئاسية والوزارية الرفيعة المستوى اللاحقة للجماعة من أجل تيسير تنفيذ هذه الاتفاقات؛ (ب) تقديم الدعم إلى اللجنة التنظيمية البرلمانية للمؤتمر الوطني في تخطيط وعقد سلسلة من حلقات العمل لأكثر من ٢٥٠ مشاركا، توجت بعقد ندوة دولية تحت عنوان "مواجهة الماضي لبناء غينيا - بيساو المستقبل"؛ (ج) تقديم الدعم لحلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني مكّنت المشاركين من التحقق من صحة استنتاجات المشاورات على الصعيد الوطني الرامية إلى تعزيز ثقافة الحوار الدائم بين البرلمانيين والمجتمعات المحلية في المناطق ومشاركة المواطنين الديمقراطية البناءة.

٤٥ - وفي مجال سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، تشمل الإنجازات الرئيسية التي حققها المكتب المتكامل ما يلي: (أ) تشجيع الحوار المدني - العسكري الشامل من أجل استمرار عدم تدخل كيانات الأمن والدفاع في الشؤون السياسية، بالتشاور مع بعثة الجماعة في غينيا - بيساو وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف؛ (ب) إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية لمؤسسات الدفاع والأمن ومعهد الدفاع الوطني لتنظيم حلقات دراسية بشأن سيادة القانون والنظام الدستوري والرقابة المدنية، فضلا عن إنتاج فيديو يضم شهادات مناضلين سابقين من أجل الحرية؛ (ج) التنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين لإجراء استعراض، تتولى زمامه جهات وطنية، للوثيقة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن لعام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بغينيا - بيساو؛ (د) تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لتعزيز مراقبة الحدود الجوية والبرية والبحرية، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لإصلاح قطاع الأمن البحري دعما لاستراتيجية الأمن البحري؛ والاضطلاع بأعمال التجديد، والتجهيز، وأنشطة بناء القدرات في ستة مراكز حدودية، بمساعدة مالية من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن؛ (هـ) تقديم الدعم لتوسيع نطاق أعمال الخفارة المجتمعية من خلال إنشاء مركز شرطة نموذجي في بوبا بمساعدة مالية من نيوزيلندا؛ (و) تقديم الدعم للاستعراض الذي تُجرىه محكمة مراجعة الحسابات للقانون التنظيمي لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد في القطاع العام، ولتحسين أساليب التحقيق التي يتبعها المدعون العامون بشأن الفساد والجريمة المنظمة والجرائم البيئية؛ (ز) إنشاء منتدى استشاري معني بقضايا الحوكمة وإصلاح قطاع الأمن في المنطقة الجنوبية، ليمت تكراره في مناطق أخرى بغية تعزيز النهج المشتركة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد المحلي.

٤٦ - وفي مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، تتمثل الإنجازات الرئيسية للمكتب فيما يلي: (أ) دعم التقييم الذاتي الذي تقوم به الحكومة لحالة تنفيذها للتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان. (ب) الرصد والتقييم والإبلاغ وتقديم التوصيات إلى السلطات الوطنية بشأن معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز المدنية والعسكرية التابعة للشرطة، استناداً إلى ما يزعم أنه حالات اعتقال تعسفي في انتهاكٍ لحرية التجمع أو التعبير؛ (ج) رصد وتقييم المحاكمات المتعلقة بقضايا مختارة وأثناء مظاهرات المجتمع المدني ضد الحكومة والجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك رصد حركات الإضراب في قطاعي التعليم والعدالة؛ (د) تعزيز الوعي بحقوق الإنسان في أوساط السكان، بما في ذلك لما عدده ٢٤٠٠ مستفيد من حملات التوعية التي نُظمت في ٣٦ موقعا من خلال مقاطع تبث مرة كل أسبوعين على الصعيد الوطني عبر أثر ٢٧ محطة إذاعية محلية؛ (هـ) قيام المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان بإصدار تقرير عام مواضيعي عن الحق في الصحة في غينيا - بيساو؛ (و) توفير التدريب الموجه في مجال معايير حقوق الإنسان لـ ٣٠ ضابطاً من ضباط الشرطة، و ٣٠ ضابطاً من ضباط الحرس الوطني، فضلاً عن ٤٠ من القضاة والمدعين العامين المدنيين والعسكريين والمحامين وأفراد الشرطة القضائية، بمن فيهم ٥ نساء؛ (ز) تقديم الدعم للسلطات الوطنية في القيام بأعمال إعادة التأهيل في ثلاثة مرافق احتجاز.

٤٧ - وفي المجال الجنساني، واصل المكتب المتكامل توفير الدعم للحكومة في مجال إدراج المنظور الجنساني في بناء السلام، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل الجنسانية. وتشمل الإنجازات التي حققتها المكتب المتكامل ما يلي: (أ) دعم إنشاء منتدى المرأة من أجل السلام والأمن في السنغال وغينيا - بيساو، الذي أنشأ قدرات محلية على الوساطة النسائية؛ (ب) إجراء دراسة تقييمية عن أثر قانون الحصص على مشاركة المرأة في السياسة والقيادة والوساطة وتسوية المنازعات؛ (ج) توفير التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني لـ ١٠٥ من ضباط الشرطة والجيش والحرس الوطني (بمن فيهم ٤٠ امرأة) لاستعراض سياسات التوظيف وتعزيز التصدي للتحرش الجنسي؛ (د) تدريب ١٥٠ امرأة من منظمات المجتمع المدني على بناء القدرات من أجل مشاركة القيادات النسائية في إرساء الديمقراطية وممارسة حقوقهن المدنية، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير إلى اللجنة التنظيمية البرلمانية للمؤتمر الوطني.

٤٨ - وفي مجال الاتصال، واصل المكتب المتكامل التوعية بأنشطة الأمم المتحدة وأسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ ولايته. وتشمل الإنجازات التي حققتها المكتب المتكامل في هذا المجال ما يلي: (أ) إنتاج وبث ١٤ برنامجاً إذاعياً بلغة الكريول المستخدمة في غينيا - بيساو، وبرنامج إذاعي للأمم المتحدة كل أسبوعين لفترة ٥٠ دقيقة تشمل مقطعاً يتناول حقوق الإنسان، ومقطعاً لتلقي الاتصالات مدته ٢٠ دقيقة، فضلاً عن إنتاج ثلاث مجموعات من الإعلانات التلفزيونية والإذاعية عن المساواة بين الجنسين، والمصالحة، ومكافحة الفساد؛ (ب) في إطار أنشطة التوعية التي يقوم بها المكتب، إصدار ٣٠ نشرة صحفية عن أنشطة الأمم المتحدة، و ٣٠ مقالا لنشرها على الموقع الشبكي للمكتب المتكامل، و ١٨٠ منشوراً على موقع فيسبوك باللغتين الانكليزية والبرتغالية، وإنشاء حساب على موقع تويتر، وإطلاق رسالة إخبارية خارجية وتوزيع ٣٠٠٠ نسخة منها في جميع أنحاء البلد؛ (ج) عقد اجتماعات للتوعية المجتمعية في ٣٨ قطاعاً من قطاعات البلد، وإطلاع السكان على مفاهيم المواطنة وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال عرض فيلم "المواطن والدولة"،

الذي أعده المكتب المتكامل في نهاية عام ٢٠١٦؛ (د) تقديم الدعم لتعزيز الحوار الوطني، وجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتنسيق المساعدة الدولية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والاتصال المباشر، والموقع الشبكي، وخدمات الرسائل الإخبارية.

٤٩ - وفيما يلي الإنجازات المتوقعة للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧: (أ) تقديم الدعم إلى اللجنة التنظيمية البرلمانية للمؤتمر الوطني من أجل تنظيم حملة توعية في إطار التحضير لانعقاد المؤتمر الوطني؛ (ب) تقديم الدعم، فور توافر الظروف، لعملية مراجعة الدستور؛ (ج) تقديم الدعم للسلطات الوطنية، ولا سيما اللجنة الانتخابية الوطنية، لإعداد الانتخابات التشريعية والمحلية، بما في ذلك عن طريق ما لا يقل عن ثلاث دورات تدريبية لموظفي اللجان الانتخابية الإقليمية؛ (د) دعم الاتصال بالدوائر الانتخابية والحوار البناء الذي يهدف إلى سد الفجوة بين المواطنين وممثلهم في البرلمان، وتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني من أجل المشاركة الديمقراطية؛ (هـ) تقديم الدعم إلى المعهد الوطني للدراسات والبحوث في غينيا - بيساو من أجل تنظيم ستة مؤتمرات بشأن المسائل السياسية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية دعماً للحوار السياسي وعمليات المصالحة الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وأجهزة الدولة، وبناء قدراته المؤسسية؛ (و) الشروع في تقديم الدعم التقني للسلطات الوطنية ذات الصلة المعنية بالأمن وإنفاذ القانون لزيادة قدراتها على توفير بيئة آمنة ومأمونة لإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠١٨؛ (ز) عقد المنتدى الوطني السادس الرفيع المستوى للقضاء؛ (ح) دعم حلقات دراسية لتمكين مسؤولي إنفاذ القانون والجهات الفاعلة في القضاء والجيش والمجتمع المدني من وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني الأول المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان، وصياغة مشروع قانون جديد بشأن حماية الضحايا؛ (ط) تقديم الدعم لتنظيم مؤتمر دولي بشأن المشاركة السياسية للمرأة وحل النزاعات والوساطة؛ (ي) تنظيم حلقتي عمل بشأن الاتصال السياسي، بغية تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على نقل رؤاها السياسية.

٥٠ - وهناك بعض الإنجازات المتوقعة التي قد لا تتحقق بحلول نهاية عام ٢٠١٧ بسبب استمرار الأزمة السياسية والمؤسسية، وهي تتصل بما يلي: (أ) تسريح الأفراد العسكريين والمقاتلين السابقين؛ (ب) وتنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل؛ (ج) تنظيم المؤتمر الوطني بشأن الموضوع المعنون "نحو توطيد السلام والتنمية"؛ (د) وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان؛ (هـ) اعتماد نظام أساسي منقح للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٥١ - من المرجح أن تستمر الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا - بيساو في عام ٢٠١٨، لا سيما بالنظر إلى استمرار الاستقطاب في المواقف بين أصحاب المصلحة الوطنيين بعد أن بدأوا في الاستعداد للانتخابات التشريعية، والمحلية، والرئاسية. ومن المحتمل أن تظل خطة الإصلاح الوطني غير منفذة حتى نهاية عام ٢٠١٧. ومن شأن الانتخابات التشريعية التي تنسم بالسلمية والمصادقية في عام ٢٠١٨ أن تهيئ مشهداً سياسياً جديداً، ومن ثم تتيح فرصاً جديدة لتنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٢ - وبناء على الافتراض السالف الذكر، تستند الأولويات الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل عام ٢٠١٨ إلى الافتراضات الخاصة بعام ٢٠١٧ وستهدف إلى ما يلي: (أ) دعم حوار سياسي

شامل وعملية مصالحة وطنية تهدف إلى تعزيز الحكم الديمقراطي والعمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الضرورية العاجلة وبتهيئة بيئة مؤاتية للوصول إلى عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية وتتم في الموعد المحدد لها؛ (ب) تقديم الدعم، بطرق من بينها المساعدة التقنية، إلى السلطات الوطنية في الإسراع بمراجعة دستور غينيا - بيساو، والتشريعات الرئيسية اللازمة وإتمام هذه المراجعة، للحفاظ على النظام الدستوري وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩؛ (ج) الإسهام في أهداف توطيد السلام، وذلك من خلال إنشاء إطار "هيكل أساسي من أجل السلام"، وتعزيز آليات بناء السلام القائمة وإنشاء آلية دائمة للوساطة وتسوية النزاعات تضم المؤسسات الحكومية ذات الصلة، وممثلي المجتمع المدني، وقادة الرأي، والزعماء الدينيين، بحيث تكون لها القدرة على حل النزاعات واستدامة السلام سعياً إلى إقامة مجتمع قادر على الصمود؛ (د) إسهام المشورة الاستراتيجية والتقنية وتقديم الدعم الموجه إلى السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن الوطني وبسط سيادة القانون، وذلك من أجل تطوير نظم العدالة المدنية والعسكرية، ونظام السجون، امثالاً للمعايير الدولية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ (هـ) دعم حكومة غينيا - بيساو، بالتعاون مع لجنة بناء السلام، في سبيل حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، سعياً لتحقيق أهداف من بينها تنفيذ الأولويات الوطنية لبناء السلام، وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (و) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتسق مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والصكوك ذات الصلة.

٥٣ - وعلى النحو المبين في هذه الأولويات، وسع مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٣ (٢٠١٧) نطاق ولاية المكتب المتكامل، عن طريق إضافة دعم مراجعة الدستور (الفقرة ٢ (ب)) ودعم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في الموعد المحدد (الفقرة ٧) إلى قائمة المهام المسندة إليه، الأمر الذي يزيد من العوامل الرئيسية المحددة لاستخدام الموارد في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

٥٤ - وتمشيا مع التوصيات المنبثقة عن بعثة الاستعراض الاستراتيجي التي أوفدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سيعزز المكتب المتكامل قدراته عن طريق منح الأولوية للأنشطة التالية: (أ) تعزيز قدراته السياسية لدعم المساعي وجهود الوساطة من خلال استحداث منصب رئيس قسم الشؤون السياسية (مد-١)؛ (ب) تبسيط هيكله الإداري بما يؤدي إلى تعزيز المكتب السياسي وتبعيته المباشرة إلى الممثل الخاص، في حين تُسند قيادة صميم العمل البرنامجي، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إلى النائب الوحيد للممثل الخاص والمعني بشؤون سيادة القانون ونائب رئيس البعثة (مد-٢)، الذي يشغل أيضاً منصب منسق الأمم المتحدة المقيم؛ ومن شأن هذا الترتيب أن يؤدي أيضاً إلى تعزيز التكامل فيما بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، وأن يمهد لخروج مكتب الأمم المتحدة المتكامل؛ (ج) تحقيق الاستفادة الكاملة من وحدات حقوق الإنسان والإعلام لتقديم الدعم المباشر للممثل الخاص؛ (د) الترتيب الاستراتيجي للأنشطة البرنامجية غير المستدامة في الوضع الراهن من أجل تحرير الموارد اللازمة لتعزيز وجود المكتب المتكامل في المناطق، لأغراض تعزيز الرصد، والإنذار المبكر، واللامركزية في بناء القدرات، والتوعية المجتمعية.

٥٥ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء للمكتب المتكامل.

الجدول ٥

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تهيئة بيئة مستقرة وآمنة سياسيا ومزدهرة اجتماعيا واقتصاديا في غينيا - بيساو

مقاييس الأداء				السنة	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			
		١	١٢	الأداء المستهدف	١' عدد الدورات التدريبية للشرطة	(أ) تعزيز سيادة القانون وتدعيم نظم الدفاع والشرطة والعدالة والسجون وإنفاذ القانون/الأمن في غينيا - بيساو
		١١		الأداء المقدر	المقدمة ضمن البرنامج الوطني الموحد وخطة العمل الخاصة به، في إطار عملية منح الشهادات	
	١٠			الأداء الفعلي		
		١٢	٣٠	الأداء المستهدف	٢' نسبة التحقيقات التي تشمل الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وبالمخدرات وتزوير الوثائق المستخدمة في المراكز الحدودية (الجوية والبرية والبحرية)	
		٣٠		الأداء المقدر		
	٢٥			الأداء الفعلي		
		٢	٢	الأداء المستهدف	٣' عدد الأطر القانونية والسياسات الرامية إلى تنفيذ استراتيجية وطنية للممارسات الشرطية في المجتمعات المحلية	
	—	٢		الأداء المقدر	تعالج التحديات الأمنية	
	١			الأداء الفعلي		
٣	٦	٦	٢	الأداء المستهدف	٤' عدد الأطر القانونية والسياساتية والاستراتيجية التي وضعت أو نُقحت في مجال العدالة الجنائية، والقضاء العسكري، ونظام السجون، وفقا للمعايير الدولية	
٢	٤	٤		الأداء المقدر		
٣	٣			الأداء الفعلي		
		٢٥	٢٠	الأداء المستهدف	٥' الانخفاض في نسبة السجناء قيد الاحتجاز التعسفي والمطول	
	٤٠	٢٥		الأداء المقدر		
	٤٠			الأداء الفعلي		
٣٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	الأداء المستهدف	٦' عدد الموظفين السابقين في المؤسسات العسكرية والأمنية المستفيدين من عمليات التسريح أو إعادة الإدماج	
٥٠٠	٥٠٠	—		الأداء المقدر		
—	—			الأداء الفعلي		
	٤٠	٣٠	١٠	الأداء المستهدف	١' عدد التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي نفذت وأبلغ عنها في إطار التحضير للاستعراض التالي المقرر في عام ٢٠١٩	(ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتعزيز احترامها في غينيا - بيساو
٦	٢٠	٣٠		الأداء المقدر		
٤	١٩			الأداء الفعلي		
٨٠	١٠٠	٩٠	٥٠	الأداء المستهدف	٢' عدد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني، والزواج المبكر والزواج بالإكراه، التي يبلغ عنها أفراد المجتمعات المحلية والمدافعون عن حقوق الإنسان لسلطات إنفاذ القانون	
٨٠	٦٠	٩٠		الأداء المقدر		
١٢٨	١٠٣			الأداء الفعلي		

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
٤	٧	٨	٢	الأداء المستهدف	٣' عدد الدعاوى القضائية التي ينظر فيها امتثالاً للمعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل	
٤	٥	٦		الأداء المقدر		
٢	٣			الأداء الفعلي		
٤	٥	٢	٢	الأداء المستهدف	٤' عدد القوانين والسياسات الرئيسية المتصلة بحماية حقوق الإنسان التي نُفِحت لکي تتواءم القوانين الوطنية مع المعايير الدولية	
٢	٢	٢		الأداء المقدر		
٢	١			الأداء الفعلي		
		٦	١	الأداء المستهدف	٥' عدد التقارير المقدمة من الحكومة إلى الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية المنشأة بموجب المعاهدات عن حالة تنفيذ المعاهدات المصدق عليها	
	٤	٨		الأداء المقدر		
١	—			الأداء الفعلي		
١	١	١	١	الأداء المستهدف	١' تنظيم المؤتمر الوطني بشأن الموضوع المعنون "من أجل توطيد السلام والتنمية"	(ج) تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية في غينيا - بيساو
١	—	—		الأداء المقدر		
—	—			الأداء الفعلي		
	٦	٣	١	الأداء المستهدف	٢' عدد الوثائق الختامية الصادرة عن الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والمحالة إلى اللجنة البرلمانية المنظمة للمؤتمر الوطني والمؤتمر نفسه	
٢	٣	٢		الأداء المقدر		
٢	١			الأداء الفعلي		
٥	٨	٣	٩	الأداء المستهدف	١' عدد المنتديات العامة المعقودة مع البرلمانين لتعزيز اتصالات أعضاء البرلمان بدوائهم الانتخابية ومشاركة المواطنين في المجال السياسي	(د) تعزيز المؤسسات الديمقراطية وأجهزة الدولة لصيانة النظام الدستوري والحكم الديمقراطي
٥	٢	٢		الأداء المقدر		
٢	١			الأداء الفعلي		
٣	٤	٣	٣	الأداء المستهدف	٢' القوانين المراعية لنوع الجنس التي يتم اعتمادها	
٣	٣	—		الأداء المقدر		
٣	—			الأداء الفعلي		
١٢	١٢	١٢	٣	الأداء المستهدف	١' عدد البيانات المشتركة الصادرة عن الشركاء الدوليين بشأن الاستجابات المشتركة للحالة السياسية في غينيا - بيساو	(هـ) تعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين من أجل اتباع نهج متسق بشأن المسائل السياسية والمسائل المتعلقة بتعبئة الموارد
١٢	١٢	٦		الأداء المقدر		
١٦	١			الأداء الفعلي		
		١٢	١٠	الأداء المستهدف	٢' عدد اجتماعات منتدى الخمسة (جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي) في بيساو	
	١٢	١٢		الأداء المقدر		
٨	١١			الأداء الفعلي		
١	٢	٢	١	الأداء المستهدف	٣' عدد اجتماعات فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو	
١	١	١		الأداء المقدر		
—	—			الأداء الفعلي		

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
		١	١	الأداء المستهدف	٢٠٢٠-٢٠١٦	(و) زيادة قدرة الحكومة على تعزيز وتنفيذ إطار الشراكة مع الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٦ لإطار الشراكة مع الأمم المتحدة والبرامج المتعلقة بالتنمية والسلام والاستقرار
	١	٢		الأداء المقدر		
-	١			الأداء الفعلي		
		٤	٤	الأداء المستهدف		'٢' عدد اجتماعات فريق الأمم المتحدة للسياسات المعني بإطار الشراكة الاستراتيجية للأداء المقدر
	٣	٤		الأداء المقدر		
٢	٢			الأداء الفعلي		
		٤	٤	الأداء المستهدف		'٣' عدد خطط العمل السنوية المشتركة المعتمدة لتنفيذ إطار الشراكة مع الأمم المتحدة
	٤	٤		الأداء المقدر		
-	٢			الأداء الفعلي		
	٧٠	٧٠	٨٠	الأداء المستهدف		(ز) إعلام سكان غينيا - بيساو والجهات الأخرى ذات الصلة، بعملية تنفيذ ولاية الأمم المتحدة والإصلاحات ذات الصلة وتوعيتهم بها وإشراكهم فيها
	٤٠	٧٠		الأداء المقدر		
	٣٠			الأداء الفعلي		
	٥ ٨٠٠	٦ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	الأداء المستهدف		'٢' عدد الأشخاص الذين يشاركون في برنامج التوعية المجتمعية، بما في ذلك ممثلو منظمات المجتمع المدني والصحفيون وأصحاب وسائل الإعلام
	٢ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	الأداء المقدر		
	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠		الأداء الفعلي		
	١٤ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	الأداء المستهدف		'٣' عدد الأشخاص الذين يطلعون على النشرة الإخبارية المطبوعة التي تصدرها الأمم المتحدة ومنشورات الأمم المتحدة الأخرى بشأن مشاركة المواطنين
	١٤ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠		الأداء المقدر		
	٩ ٠٠٠			الأداء الفعلي		
	١ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٣ ٥٠٠	الأداء المستهدف		'٤' عدد الأشخاص الذين يعربون عن إعجابهم بالمكتب على صفحة فيسبوك الخاصة به، مما يدل على زيادة وعي المغتربين من سكان غينيا - بيساو بالإصلاحات
	١ ٠٠٠	٢ ٠٠٠		الأداء المقدر		
	٢ ٨٠٧			الأداء الفعلي		
		٣٨	٣٨	الأداء المستهدف		'٥' عدد المجالس الاستشارية المجتمعية المحلية العاملة التي شكلتها المجتمعات المحلية
	-	٣٨		الأداء المقدر		
	-			الأداء الفعلي		

النواتج

- وضع قائمة مرجعية لإدارة القضايا مع المؤسسات الوطنية لإنفاذ القانون في قضايا الجرائم المنظمة الخطيرة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات (١)
- أعمال التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم المشتركة في ٤٨ اجتماعاً للمجلس الأعلى لتنسيق الأعمال الشرطية والأمن الداخلي بين أجهزة إنفاذ القانون (١٢ في بيساو و ٣٦ في المناطق الأربع (بافاتا وبوبا، بوباك، وساو دومينغوس) (٤٨)
- بناء قدرات ٤٠ من مسؤولي إنفاذ القانون في مجال أساليب التحقيق في الجريمة المنظمة الخطيرة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص؛ و ٨٠ ضابطاً في مجال الممارسات الشرطية في المجتمعات المحلية؛ و ٦٠ ضابطاً في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ و ٤٠ ضابطاً كمدرسين؛ و ٢٤ من شاغلي الرتب العليا والمتوسطة من مسؤولي إنفاذ القانون في مجال إدارة المشاريع؛ و ٢٠٠ ضابط في مجال المسائل الانتخابية، وتشمل تخطيط العمليات المشتركة لمواجهة المظاهرات والفعاليات الانتخابية الرئيسية (٦)

- تنظيم فعاليات للتوعية المجتمعية لدعم ضحايا الجرائم القائمة على نوع الجنس، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال (٥)
- تعزيز التنسيق في مجال سياسات سيادة القانون، والعدالة الجنائية، والسجون في المنتدى السنوي الوطني الرفيع المستوى للعدالة الوطنية (١)
- بناء قدرات ٣٠ من أفراد الدفاع في مجال مهارات الإدارة الاستراتيجية للمشاركة في تنفيذ استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن الوطني؛ و ٨ من كبار مسؤولي الدفاع في مجال مهارات التخطيط الاستراتيجي (٢)
- تنظيم حملة توعية على نطاق البلد بشأن استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن الوطني وتأمين الانتخابات (١)
- تحسين إدارة القطاع الأمني في سياق سيادة القانون، ومن أجل إجراء عمليات استعراض الإنفاق العام على إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون (١)
- بناء القدرات والتدريب من أجل إنشاء مركز الشرطة النموذجي في بافاتا (١)
- بناء القدرات والتدريب من أجل نشر فريق متنقل للعدالة الجنائية (١)
- بناء القدرات والتدريب والإرشاد وإسداء المشورة من أجل إنشاء نظام أساسي عامل لإدارة بيانات السجون في غينيا - بيساو للحد من الاحتجاز التعسفي والمطول (١)
- بناء القدرات والتدريب والإرشاد وإسداء المشورة من أجل تفعيل استراتيجية السجون في غينيا - بيساو وإضفاء الطابع المؤسسي على مؤسستين من مؤسسات السجون من خلال اعتماد وتنفيذ الكتيبات الموحدة للسجون (٢)
- بناء القدرات والتدريب والتوجيه والمشورة من أجل إنشاء أكاديمية وطنية للشرطة وأكاديمية وطنية عسكرية (٢)
- (تنظيم منسقات إقليمية شاملة من أجل تعزيز قدرة مؤسسات الأمن، والعدالة، والدفاع على معالجة مسائل الأمن والعدالة في جميع أنحاء البلد (٢)
- تقييم النساء العاملات في قوات الدفاع والشرطة، وتعزيز دور المرأة في القطاع الأمني (١)
- تفعيل التدريبات الجنسانية المستهدفة في ثلاث مناطق وفي بيساو لأفراد القوات المسلحة والشرطة العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي الشؤون الإصلاحية (٤)
- تفعيل برنامج مشترك للشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية من أجل دعم السلطات الوطنية في تعزيز سيادة القانون على نحو متسق ومتكامل (١)
- تقديم الدعم لوضع خطة وطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب (١)
- تقديم الدعم إلى مؤسسات الأمن والدفاع والعدالة الحكومية من أجل مشاركتها في منظمات المجتمع المدني في إنشاء مرصد جماعي لإصلاح قطاع الأمن (١)
- تنظيم حلقات عمل للمجتمع المدني وغيره من الفئات المستهدفة، بما في ذلك اللجان الانتخابية الوطنية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان والانتخابات (٣)
- إنشاء شبكة للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان (١)
- تقديم الدعم التقني إلى مؤتمر إقليمي معني بحقوق الإنسان في غينيا - بيساو (١)
- تقديم الدعم التقني لوضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢)
- الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان وتنظيم ١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة (١)
- تقديم الدعم لإنشاء وتشغيل لجنة مشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (١)
- صياغة ونشر وتعميم دليل بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان لمعلمي المدارس الابتدائية (١)
- إجراء مشاورات مع المنظمات التي تقودها النساء، والوزارات الرئيسية، ومعهد المرأة، والمعهد الوطني للدراسات والبحوث في غينيا - بيساو من أجل وضع الصيغة النهائية لورقة مواضيعية بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (٤)
- تنظيم حلقات عمل لاستعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (٢)
- تنظيم أنشطة للاحتفال بيوم المرأة الدولي والحملة المعنونة "١٦ يوما لإنهاء العنف ضد المرأة" (٢)
- رصد الاجتماعات المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من جانب المكاتب الإقليمية (٦)
- اجتماعات قيادة المكتب المتكامل مع الأحزاب السياسية والزعماء السياسيين من أجل تعزيز الحوار السياسي الشامل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية (١٢)
- دعم تنظيم حلقات عمل/اجتماعات تحضيرية للمؤتمر الوطني بشأن الموضوع المعنون "من أجل توطيد السلام والتنمية" (٢)

- وضع خطط للإصلاح على النحو المبين في اتفاق كوناكري ولا سيما بشأن (أ) الدستور، و (ب) قانون الانتخابات، و (ج) الإطار القانوني المتعلق بالأحزاب السياسية (٣)
- إنشاء الهياكل الأساسية الوطنية لآلية السلام (١)
- بناء القدرات لتجديد معلومات شبكة الوساطة النسائية في بيساو والمناطق (٦)
- إجراء مشاورات لوضع خطة عمل استراتيجية لشبكة الوساطة النسائية (٤)
- تقديم الدعم لتنظيم أربع دورات في مجال التماسك الاجتماعي بقيادة شبكة الوساطة النسائية في إطار منتدى المرأة من أجل السلام (٤)
- تنظيم فعاليات بناء القدرات في شكل مؤتمرات وحلقات عمل ودورات تدريبية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك المؤسسات شبه الحكومية والمؤسسات غير الحكومية (١٠)
- تنظيم مشروع مشترك لدعم الانتخابات بين البرنامج الإنمائي والمكتب المتكامل بما يتفق مع تقييم الاحتياجات الانتخابية (١)
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة (بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، والجماعات الدينية، والزعماء التقليديين) من أجل تعزيز الحوار السياسي الشامل، والمشاركة الديمقراطية البناءة، والثقافة الديمقراطية (٥)
- تيسير حملة على نطاق البلد لتعزيز مشاركة المواطنين في الحكم الديمقراطية والثقافة الديمقراطية (١)
- تنظيم منتديات عامة بين البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القادة من النساء/الشباب (٩)
- تنظيم دورات تدريبية للقيادات النسائية والنساء المرشحات للتنافس على مناصب سياسية (٤)
- المساعدة في تيسير وإعداد اجتماعات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأفريقي بشأن غينيا - بيساو (٣)
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين لتعزيز المساعدة المالية والتقنية المقدمة لغينيا - بيساو والاتفاق على التهج المشتركة (١٢)
- إعداد تقارير عن آلية رصد وتنسيق فعالية المعونة (٢)
- عقد اجتماع مائدة مستديرة لجمع التبرعات لتعبئة الموارد في الصندوق الاستثماري للمكتب المتكامل (١)
- تقديم تقارير عن الاجتماعات الفصلية لفريق الأمم المتحدة المعني بالسياسات الاستراتيجية (٤)
- تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ إطار الشراكة مع الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ (١)
- إعداد تقرير معتكف الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي (١)
- تقييم المخاطر، وتدابير التخفيف، والإجراءات التشغيلية الموحدة، في إطار تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والمذكرة التوجيهية بتنسيق من إطار الشراكة مع الأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بحقوق الإنسان (١)
- تنظيم حملة إعلامية بشأن مكافحة الإفلات من العقاب (١)
- إصدار طبعة جيب من الصيغة المشروحة للدستور (١)
- إصدار رسائل إخبارية شهرية خارجية عن أعمال الأمم المتحدة في غينيا - بيساو (١٢)
- تقديم الدعم لإنشاء اتحاد للصحفيين الملتزمين بالمبادئ الأخلاقية (١)
- (تنظيم مؤتمر مع غرفة التجارة بشأن الأعمال التجارية ووسائل الإعلام من أجل السلام والتنمية، بعنوان "دور القطاع الخاص في توطيد السلام والتنمية" (١)

العوامل الخارجية

٥٦ - من المتوقع أن يحقق المكتب المتكامل أهدافه شريطة ما يلي: (أ) تسوية التوترات والاختلافات السياسية بين المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة السياسية، ومشاركة الأحزاب السياسية في تنفيذ الأولويات الوطنية؛ (ب) أن تظل القوات المسلحة خاضعة للسلطات المدنية، وأن تلتزم جميع الأطراف باحترام سيادة القانون؛ (ج) أن يظل أصحاب المصلحة الوطنيون والمحليون ملتزمين ببناء السلام؛ (د) أن يلتزم الشركاء الدوليون بتقديم الدعم لبرامج بناء السلام والإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات؛ (هـ) أن تظل البيئة الإقليمية مستقرة، ولا يمتد إليها التطرف العنيف أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		تحليل الفروق ٢٠١٧-٢٠١٨	
	الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		تحليل الفروق ٢٠١٧-٢٠١٨	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	النفقات المقدرة	المجموع	غير المتكررة	الاحتياجات المعتمدة
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ٢٥٠,١	١ ٢٢٤,٨	(٢٥,٣)	٦٨٥,٧	-	٦٥٨,٧
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٤ ١٠٨,٧	٢٤ ٤٩٩,٠	٣٩٠,٣	١١ ٨٥٤,٣	-	١٢ ١٣٤,١
التكاليف التشغيلية	١٠ ٨٩١,٨	١٠ ٨٩٣,٦	١,٨	٥ ٣٧٦,٨	٢٢٠,٤	٥ ٢٤٠,٥
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٣٦ ٢٥٠,٦	٣٦ ٦١٧,٤	٣٦٦,٨	١٧ ٩١٦,٨	٢٢٠,٤	١٨ ٠٣٣,٣
						(١١٦,٥)

الجدول ٧

الوظائف

الوظائف المعتمدة	فئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة		الموظفون	
	فئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة		الموظفون	
	فئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة		الموظفون	
و أ ع أ ع م	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١
المجموع	الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	الوظائف الدولية	موظف الرتبة الأمم المتحدة	موظف الرتبة الأمم المتحدة	موظف الرتبة الأمم المتحدة	موظف الرتبة الأمم المتحدة
١٤٠	١١	٤٠	٢٦	٦٣	-	٢٨
١٤٢	١١	٤٢	٢٦	٦٣	-	٢٨
التغير	-	-	-	-	-	-

٥٧ - وتعكس النفقات الزائدة المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ بصورة رئيسية المتوسط الفعلي لدرجة شاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية للموظفين الدوليين.

٥٨ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو مبلغ ٨٠٠ ٩١٦ ١٧ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف اثنين من المستشارين العسكريين (١٢٩ ٧٠٠ دولار)، و ١٣ من ضباط شرطة الأمم المتحدة (٥٥٦ ٠٠٠ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة لـ ٦٣ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام، و ١ مد-٢، و ٣ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٤ ف-٤، و ٩ ف-٣، و ٢٨ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٦٨ وظيفة

وطنية (٢٦ موظفا وطنيا في الفئة الفنية و ٤٢ من الرتبة المحلية)، و ١١ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ٣ من الموظفين المقدمين من الحكومات (٣٠٠ ٨٥٤ ١١ دولار)، فضلا عن التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٣٧٦ ٥ دولار) تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ٩١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٧١٦ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ١٩٢ ١ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ١٨٤ دولار)، والنقل الجوي (٤٠٠ ١٥٦ ١ دولار)، والنقل البحري (٤٠٠ ٢٧ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ٨١٩ دولار)، والمعلومات والتكنولوجيا (٥٠٠ ٣٩٥ دولار)، والخدمات الطبية (١٠٠ ١٩٢ دولار)، والوظائف والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٦٠١ دولار).

٥٩ - وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لعام ٢٠١٨ ما يلي: (أ) إلغاء وظيفتين (وظيفة واحدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام (مد-٢) ووظيفة واحدة لموظف شؤون سيادة القانون (ف-٤))؛ (ب) إنشاء أربع وظائف جديدة (وظيفة واحدة لرئيس الشؤون السياسية (مد-١)، ووظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية/الانتخابية (ف-٥)، ووظيفتان من الرتبة المحلية (١) مساعد ميكانيكي سيارات، و ١ مساعد كهربائي)؛ (ج) النقل الداخلي لوظيفتين (وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الخدمة الميدانية)) من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية إلى قسم الشؤون السياسية.

٦٠ - ويُقترح تعزيز قسم الشؤون السياسية لعام ٢٠١٨ من أجل تزويد الممثل الخاص للأمين العام بدعم تحليلي معزز مباشر في مجالات المساعي الحميدة والوساطة، والإصلاحات الدستورية والانتخابية، فضلا عن دعم الممثل الخاص في العمل الإضافي الناجم عن التحضيرات للانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ويُقترح إنشاء وظيفة جديدة لرئيس قسم الشؤون السياسية (مد-١) لتوفير التوجيه الفني والإدارة العامة للقسم، فضلا عن تيسير عمل الممثل الخاص ودعمه مباشرة. وإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) ووظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية إلى قسم الشؤون السياسية، من أجل تنفيذ مهام انتخابية بما فيها الترتيب المدنية، ومهام إدارة البرامج.

٦١ - وفي القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧)، طلب مجلس الأمن إلى المكتب المتكامل العمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ في الوقت المناسب. وردا على ذلك، أسفر تقييم للاحتياجات الانتخابية أجري بقيادة إدارة الشؤون السياسية في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٧، عن توصية تقضي بتعزيز قسم الشؤون السياسية التابع للمكتب المتكامل بخبرة انتخابية محددة لتمكين البعثة من مراقبة وتنسيق الدعم الانتخابي المقدم من منظومة الأمم المتحدة. ولما كان المجلس قد حدد العملية الانتخابية كأولوية عليا لدى المكتب المتكامل، يُقترح إلغاء وظيفة موظف لشؤون سيادة القانون (ف-٤) وإنشاء وظيفة موظف كبير للشؤون السياسية/الانتخابية (ف-٥). وأيد المجلس تأييدا تاما توصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/111). وطلب المجلس إلى المكتب المتكامل أن يعيد تركيز جهوده الحالية في مجال القدرات السياسية لدعم المساعي الحميدة التي يضطلع بها الممثل الخاص ودور التيسير السياسي الذي يؤديه. ولذلك، واستجابة لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي والولاية المحددة بموجب القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧)، يُقترح إلغاء وظيفة موظف لشؤون سيادة القانون (ف-٤). وتعتبر هذه الوظيفة لم تعد لازمة لتنفيذ الولاية

الحالية للبعثة، ويقترح إعادة توجيه الموارد المرتبطة بها من أجل تعزيز القدرات في قسم الشؤون السياسية. وسيدعم كبير موظفي الشؤون السياسية/الانتخابية (ف-٥) وظيفة التنسيق التي يقوم بها الممثل الخاص فيما يتعلق بالعملية الانتخابية (التنسيق داخل الأمم المتحدة والتنسيق بين الشركاء الدوليين والإشراف العام على العملية)، مع كفالة المتابعة الكافية في الوقت نفسه مع المشروع الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره الآلية الرئيسية للدعم التقني، وضمان بقاءه على المسار الصحيح من منظور سياسي، وفقا لمقتضيات البيئة الهشة.

٦٢ - وعلاوة على ذلك، يقترح إنشاء وظيفتين جديدتين من الرتبة المحلية (١ مساعد ميكانيكي سيارات، و ١ مساعد كهربائي) في وحدة النقل الموجودة في بيساو، حيث أن الموارد المخصصة للوحدة لا تكفي حاليا لتلبية احتياجات الدعم.

٦٣ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ أساسا إلى تطبيق معدل شغور أعلى لعام ٢٠١٨ (١٨ في المائة) مقارنة بالمعدل المدرج في ميزانية عام ٢٠١٧ (١٠ في المائة) بالنسبة لوظائف الموظفين الدوليين المستمرة مع مراعاة متوسط معدل الشغور الفعلي لعام ٢٠١٧.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٦٤ - تلقى المكتب المتكامل في عام ٢٠١٧ ما مجموعه ٩٧٧ ٣٠٠ دولار، تتضمن ما يلي:
(أ) ٢٠٠ ٠٠٠ دولار مقدمة من حكومة نيوزيلندا لبناء مركز شرطة نموذجي في بوبا؛
(ب) ٢٢٦ ٠٠٠ دولار مقدمة من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن؛
(ج) ٥ ٣٠٠ دولار مقدمة من السفارة البرتغالية في غينيا - بيساو لدعم منشورات بشأن إصلاح قطاع الأمن؛ و ٤٩٦ ٠٠٠ دولار مقدمة من صندوق بناء السلام من أجل استمرار مشروع دعم عملية الحوار في غينيا - بيساو؛ و ٥٠ ٠٠٠ دولار مقدمة من مفوضية حقوق الإنسان لدعم أنشطة متصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٨، يتوقع الحصول على موارد من خارج الميزانية قدرها ٥٠ ٠٠٠ دولار مقدمة من مفوضية حقوق الإنسان لدعم الأنشطة المتصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها.

جيم - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(٢٠٠ ٤٧٨ ٩٦ دولار)

الخلفية والولاية والمهدف

٦٦ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣). ومُجددت ولاية البعثة بموجب القرارات ٢١٥٨ (٢٠١٤) و ٢٢٢١ (٢٠١٥) و ٢٢٣٢ (٢٠١٥) و ٢٢٧٥ (٢٠١٦). وقرر المجلس، بموجب قراره ٢٣٥٨ (٢٠١٧)، تمديد الولاية إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨.

٦٧ - وحيث أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أنشئت لدعم الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية من أجل تحقيق السلام والمصالحة في البلد، فإن ولاية البعثة تشمل ما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة للحكومة الاتحادية في عملية السلام والمصالحة؛ (ب) إسداء المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية بشأن بناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي: '١' حوكمة وتعزيز مساءلة المؤسسات العامة تجاه المواطنين الصوماليين، بما في ذلك جهود مكافحة الفساد التي تقودها الحكومة الاتحادية؛ '٢' إصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون، وتسريح المقاتلين، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والأمن البحري، والإجراءات المتعلقة بالألغام؛ '٣' إنشاء نظام اتحادي، بما في ذلك مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت لعام ٢٠١٢ والتحضير لإجراء انتخابات في عام ٢٠٢١ على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد؛ (ج) تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية من أجل تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية؛ (د) بناء قدرات الحكومة الاتحادية في مجالات حقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية الطفل، بما في ذلك رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والمساعدة على منع وقوعها.

٦٨ - وبعد اختتام العملية الانتخابية التي طال أمدها في أوائل عام ٢٠١٧، أوجد إنشاء الحكومة الاتحادية الجديدة زخماً جديداً للمضي قدماً في خطة بناء السلام وبناء الدولة في البلد. ويوجد الآن في الصومال هيكل للدولة اتحادية وليدة، ولا تزال هشة، وذلك بتشكيل آخر إدارة إقليمية مؤقتة في هيرشبيلي، بعد إنشاء إدارات في جوبالاند، والمنطقة الجنوبية الغربية، وغالمودوغ (ريثما يُصدّق على الدستور الجديد من أجل إضفاء الطابع الرسمي). وعلى الرغم من استمرار هشاشة الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد، ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار التهديدات التي تشكلها حركة الشباب، فقد التزم الصوماليون التزاماً قوياً ببناء مؤسسات أمنية لتولي المسؤوليات الأمنية الرئيسية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كما يتضح من الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن هيكل الأمن الوطني.

٦٩ - وإزاء هذه الخلفية، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٧٥ (٢٠١٦)، أجرت الأمم المتحدة تقييماً استراتيجياً لضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة على نحو مناسب لدعم المرحلة الجديدة من بناء الدولة في البلد. وعرض الأمين العام الاستنتاجات المنبثقة عن التقييم المقدم إلى المجلس (انظر S/2017/404)، مؤكداً على أهمية الاستفادة من المزايا النسبية للأمم المتحدة في بذل المساعي الحميدة وتنسيق عمل المجتمع الدولي. واعتمد المجلس عدة توصيات لدى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة من خلال القرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس من البعثة تنفيذ الولاية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك عن طريق مواصلة تعزيز وجودها والحفاظ عليه في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد؛ وتقديم المشورة الاستراتيجية دعماً للنهج الشامل للأمن؛ وتعزيز تسوية النزاعات والمصالحة؛ ودعم تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة؛ والاستمرار في تنفيذ الولاية على نحو متكامل.

٧٠ - ولكي تضطلع البعثة بتلك المهام المسندة إليها على نحو فعال، فستسعى إلى تحقيق أقصى عائد من الموارد المتاحة من خلال الاستخدام الفعال لميزانياتها التشغيلية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التخطيط للعمليات المشتركة مع مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، واقتراح عمليات إعادة تشكيل داخلية لإعادة مواءمة الدعم الذي تقدمه وفقاً لأولويات الحكومة الاتحادية، وتعزيز مشاركتها على مستوى الولايات من خلال عمليات نشر في الأقاليم تتسم بالمرونة والسرعة.

٧١ - وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع الأمني في الصومال متقلبا للغاية. وقد زاد لجوء حركة الشباب إلى تنفيذ الاغتيالات السياسية وشن هجمات إرهابية معقدة غير مغطاة ضد أهداف محصنة وغير محصنة. وتظل مجموعات الأمم المتحدة في الصومال عرضة لهجمات حركة الشباب، كما لا يزال أمن الطيران يشكل مصدر قلق خاص.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٧٢ - عملت البعثة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، عن كثب مع الحكومة الاتحادية على وضع اتفاق عام ٢٠١٧ المعنون "الشراكة الجديدة من أجل الصومال للسلام والاستقرار والرخاء" مع تحول البلد من ميثاق الاتفاق الجديد إلى خطة إنمائية وطنية. ودعما للخطة الإنمائية الوطنية، التي تحدد أولويات البلد حتى عام ٢٠١٩، وضع فريق الإدارة العليا، الذي يتألف من بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، إطارا استراتيجيا للأمم المتحدة. وعملت البعثة أيضا عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل كفالة اتساق الأولويات الاستراتيجية والجهود العملية بينهما، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق للقيادات العليا الذي يضم رؤساء بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

٧٣ - و في أيار/مايو ٢٠١٧، شاركت الأمم المتحدة، إلى جانب المملكة المتحدة والصومال والاتحاد الأفريقي، في رئاسة مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي اكتسب زخما سياسيا دعما لأولويات الصومال. وعملت البعثة على تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد وقدمت الدعم السياسي والتقني إلى الحكومة الاتحادية في العمليات التحضيرية. وعقب التوصل إلى اتفاق في المؤتمر على تأسيس "منتدى للنهج الشامل للأمن"، تطورت أمانة "S6" (وهي مجموعة تضم المستثمرين الماليين الرئيسيين في قطاع الأمن في الصومال) لتصبح أمانة النهج الشامل للأمن، لتضطلع بمسؤولية ربط الصومال مع المجتمع الدولي، وتقديم الدعم الفني والتقني لمجلس الأمن الوطني، وتنسيق جهود الأمم المتحدة عبر جميع فروع النهج الشامل للأمن.

٧٤ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تعميق شراكاتها مع البرنامج الإنمائي على النحو الذي تجسد في الترتيب الخاص بجهة التنسيق العالمية وفريق الدعم الانتخابي المتكامل. وقد شكلت جهة التنسيق العالمية هذه، التي أنشئت في عام ٢٠١٣، منصة الأمم المتحدة لتخطيط قطاع سيادة القانون وتنفيذ برامجه لدعم قطاعات الشرطة والعدل والإصلاحات في الصومال. وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال فريق الدعم الانتخابي المتكامل، المشورة الفنية والدعم المتصل ببناء القدرات إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية؛ كما قدمت الدعم للتحضيرات الفنية والعملية واللوجستية للعملية الانتخابية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧٥ - وعمل المكتب المتكامل للشؤون الجنسانية التابع للبعثة على دعم القضايا المتصلة بالمنظور الجنساني والمرأة والسلام والأمن، لا سيما من خلال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة (على سبيل المثال تحقيق ٢٤ في المائة من تمثيل النساء في البرلمان الاتحادي الجديد)، وتحسين البيئة السياسية والقانونية، بما في ذلك تقديم السياسة الوطنية المتعلقة بنوع الجنس من خلال التعاون الوثيق مع وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان، وشركاء الفريق القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي.

٧٦ - وعقد الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان اجتماعات منتظمة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان التي تترتب عليها آثار بالنسبة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، التي تضمنت كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، تقييماً للمخاطر بالنسبة للقوات غير التابعة لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الجيش الوطني الصومالي وأقرتها، كما ناقشت المزارع المتعلقة بالانتهاكات التي تؤثر على تقديم الدعم، بما في ذلك ما ينطوي منها على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

٧٧ - وواصل فريق الاتصال الاستراتيجي والشؤون العامة التابع لبعثة الأمم المتحدة المشاركة في رئاسة منتديات شهرية لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن دعم مبادرات الاتصالات الرئيسية بما في ذلك مواجهة الجفاف والعملية الانتخابية والأنشطة المقررة للمناسبات التي ترعاها الأمم المتحدة.

٧٨ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بمهمة دعم البعثة، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية التي تقع خارج منطقة عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في "صوماليلاند" (مكتب هرغيسا) وبونتلانند (مكتب غروي). كما يقوم المكتب بتخطيط وتنسيق وتقديم الدعم الإداري واللوجستي والعملي للبعثة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، قام الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس البعثة بوضع اتفاق قابل للقياس بشأن تقديم المكتب للخدمات والدعم إلى البعثة، وذلك للتأكد من اتساق الدعم الذي يقدمه المكتب مع ولاية البعثة وأولوياتها الاستراتيجية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٧٩ - بعد إنجاز العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بنجاح، قدّمت البعثة الدعم إلى الحكومة الاتحادية الجديدة في تحديد العمليات السياسية الرئيسية التي ينبغي الاضطلاع بها خلال فترة ولاية الحكومة البالغة أربع سنوات، وفي تصميم البرامج والأنشطة المطلوبة. وشمل ذلك توفير تحليل سياسي وتوصيات استراتيجية سليمة في مجالات مراجعة الدستور، والنظام الاتحادي وبناء الدولة، وتسوية النزاعات والمصالحة. ومن خلال فريق الشؤون السياسية والوساطة، ساعدت البعثة السلطات الصومالية على تعزيز القدرات المؤسسية للولايات الأعضاء في الاتحاد الجديدة على الاضطلاع بدور نشط في التفاوض على صيغة النظام الاتحادي. وفي عام ٢٠١٧، قدّم الفريق خدمات شاملة ذات صلة إلى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المشاركة في تسوية النزاع والمصالحة، بما في ذلك تعزيز إدماج المرأة والشباب في جهود منع نشوب النزاعات ووضع آليات لتسويتها.

٨٠ - وتمشيًا مع القرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧) وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ والتوصيات المنبثقة عن بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أوفدت في الربع الأول من عام ٢٠١٧، واصل فريق الدعم الانتخابي المتكامل تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للتحضير لانتخابات تقوم على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢١، عن طريق إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية، وبناء القدرات، ووضع خريطة طريق مفصلة تفضي إلى انتخابات عام ٢٠٢١.

وبالاقتران مع ذلك، واصل فريق الدعم تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التقني إلى وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية بشأن وضع القانون الانتخابي.

٨١ - وقادت البعثة أمانة "S6" وقدمت المشورة الاستراتيجية والدعم التقني إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، فأسهمت بذلك في الاتفاق الذي توصلت إليه تلك الأطراف بشأن هيكل الأمن الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وشاركت البعثة أيضاً في دعم تنفيذ ميثاق الأمن الذي أُتفق عليه في مؤتمر لندن بشأن الصومال، من خلال هيكل النهج الأمني الشامل. ونسقت البعثة عملية وضع خطة العمل للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ للبرنامج المشترك لسيادة القانون بغية التركيز على وضع وتنفيذ هيكل الشرطة والعدالة والإصلاحات، وبناء قدرات القطاع القضائي. ودعمت البعثة تنفيذ نموذج الشرطة الجديد من خلال إنشاء لجان تقنية تضع خططاً لإنشاء منظمات الشرطة في الولايات الأعضاء في الاتحاد وتوضح تقسيم المسؤوليات وترتيبات التنسيق مع الشرطة الاتحادية الصومالية. وقدم الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم من أجل إنشاء نظام شامل لإدارة الأسلحة والذخائر في الصومال، وساعداً الحكومة الاتحادية على إعداد تقارير نصف سنوية لتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وعلاوة على ذلك، وضعت البعثة ومكتب الأمن الوطني للحكومة الاتحادية والاتحاد الأوروبي سياسات بشأن المجال البحري، بالإضافة إلى دعم تفعيل اللجنة الوطنية للتنسيق البحري ووضع خطة لبناء قدرات قوات خفر السواحل الصومالية. ومن خلال البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المنفصلين عن حركة الشباب والتعامل معهم في الصومال، قدمت البعثة الدعم إلى البرنامج الذي تنفذه الحكومة الاتحادية لإعادة التأهيل المقاتلين المنفصلين عن حركة الشباب الذين لا يشكلون خطراً كبيراً.

٨٢ - ويسّرت البعثة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بطرق منها إعداد خمسة تقييمات للمخاطر فيما يتعلق بقوات الأمن التي من المتوقع أن تشارك في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي. وقد اعتمدت فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان تلك التقييمات واستخدمتها أساساً لجهود الدعوة التي يبذلها كبار مسؤولي الأمم المتحدة. وأسدى الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية أيضاً المشورة إلى الحكومة الاتحادية في تنفيذ خريطة الطريق وخطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد وثّق الفريق سقوط أكثر من ١٠٩٣ ضحية من المدنيين في الصومال في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقدم الفريق أيضاً الدعم لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد الاتحادي، وأسدى المشورة التقنية إلى مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في بوتلاند ولجنة حقوق الإنسان في "صوماليلاند". وإضافة إلى ذلك، قدّم الفريق الدعم إلى الحكومة الاتحادية لتنفيذ البيان المشترك لإنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وخطة العمل الوطنية المتصلة به، وقدم الدعم المالي والتقني من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون. ومن خلال آلية الرصد والإبلاغ، وثّقت البعثة ٩٩٢ حالة انتهاك جسيم أثّرت في أكثر من ٥٩٦ طفلاً في الربع الأول من عام ٢٠١٧، وقدمت الدعم إلى الحكومة الاتحادية للتعجيل بتنفيذ خطط العمل الصومالية الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٨٣ - وأدّت البعثة دوراً محورياً في ضمان تعزيز تمثيل المرأة في العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ نتج عنها تمثيل للمرأة نسبته ٢٤ في المائة في مجلسي البرلمان الاتحادي و ٢٣ في المائة في مجلس الوزراء الاتحادي. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدّم مكتب الشؤون الجنسانية المتكامل الدعم

التقني والاستراتيجي إلى وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان ولجنة سفراء النوايا الحسنة والقيادات في المجتمع المدني من أجل الدعوة إلى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وفي المناصب العامة. وقد نسّق المكتبُ الدعمَ المقدم من الأمم المتحدة إلى الوزارة من أجل وضع السياسة الجنسانية الوطنية في صيغتها النهائية، وعمل عن كثب مع الشركاء المعنيين من أجل كفالة إدماج جدول أعمال المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن إدماجاً كاملاً في جميع العمليات السياسية.

٨٤ - ودعمت البعثة تنفيذ ميثاق الاتفاق الجديد في عامه الأخير، حيث وجّه الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للصومال نسبة متزايدة من الأموال المقدمة من الأمم المتحدة للمساعدة في بناء السلام من خلال النظام القطري. وعملت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري عن كثب مع الحكومة الاتحادية والشركاء لتصميم هيكل ما بعد الاتفاق الجديد، بما في ذلك أول خطة إنمائية وطنية للصومال توضع منذ أكثر من ٣٠ عاماً والشراكة الجديدة من أجل الصومال، ونفّحت هيكل المعونة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات. وعلى ضوء اعتماد الشراكة الجديدة من أجل الصومال مؤخراً، يُقترح تغيير اسم وحدة الاتفاق الجديد ليصبح وحدة دعم الشراكة الجديدة. وستواصل وحدة دعم الشراكة الجديدة تقديم الدعم إلى عمل الحكومة الاتحادية مع المجتمع الدولي وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل الصومال.

٨٥ - وفي عام ٢٠١٧، عمل الفريق المعني بتعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة والمساءلة عن كثب مع وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية من أجل دعم تنقيح استراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار، وتعزيز قدرات الوزارة ونظرائها على صعيد الولايات. ونسّقت البعثة تنفيذ برامج تتعلق بتعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة والمساءلة ممّول من صندوق بناء السلام في ولاية الجنوب الغربي وفي جوبالاند، حيث تناولت تلك البرامج مواضيع منها، على سبيل المثال، إيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين وإعادة تأهيل السجناء من حركة الشباب وعمالة الشباب. وقدم الفريق أيضاً المساعدة التقنية من أجل وضع برامج لإدارة المعلومات بهدف تقديم تصور تشغيلي مشترك للبرامج ووضع خطوط أساس لرصد التقدم المحرز في مجالات تعافي المجتمعات المحلية والحكومة وسيادة القانون على مستوى المقاطعات. وفيما يتصل بهذه الجهود، يواصل الفريق التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي والسلطات الصومالية للعمل في المناطق المستعادة من حركة الشباب من أجل تثبيت ما تحقّق من مكاسب.

٨٦ - وصمّمت البعثة حملة إعلامية قوية لدعم العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في الصومال. وواصلت إعداد برنامج إذاعة الأمم المتحدة عن مسار السلام باللغة الصومالية، وهو برنامج يذكي الوعي بمواضيع لها أهمية محورية في ولاية البعثة. ودعمت لأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف، درّب فريق الاتصال الاستراتيجي والشؤون العامة صحفيين واستضاف حلقات عمل للسلطات الاتحادية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بشأن كيفية التصدي للأسباب الجذرية للتشدد، وأعدّ حملات إعلامية متعددة الوسائط قائمة على الأدلة لمكافحة حركة الشباب. ودعمت لعملية مراجعة الدستور في البلد، نفّذ فريق الاتصال الاستراتيجي والشؤون العامة حملة تربية مدنية، وهو يخطط لتنفيذ حملة اتصالات استراتيجية لتعزيز الوعي بشأن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويواصل الفريق دعم حرية الصحافة والإعلام الأخلاقي من خلال عقد حلقات عمل ودورات تدريبية إعلامية على الصعيد الوطني لوسائل الإعلام المحلية بشأن التغطية الإعلامية لمسائل السلام وبناء الدولة والمصالحة.

٨٧ - وواصلت البعثة تعزيز التخطيط والتنسيق المشتركين في مقرها في مقديشو وفي المكاتب الإقليمية، بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي. وقادت وحدة التخطيط المشتركة التابعة للبعثة عملية وضع الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ والاستراتيجيات الإقليمية المشتركة في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد.

٨٨ - وواصلت عناصر البعثة توفير التحليل المتكامل على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي للإدارة العليا للبعثة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان فريق التحليل المتكامل قد أصدر أكثر من ٥٠ مادة تحليلية تغطي طائفة واسعة من المسائل بشأن الأوضاع الأمنية المعقدة والسريعة التطور في الصومال. وواصل مركز المعلومات المتكامل كفالة الإلمام بالحالة على نطاق البعثة. وفي عام ٢٠١٧، أتمّ المركز تعميم قاعدة البيانات "SAGE" المتعلقة بالحوادث والتي تديرها إدارة الدعم الميداني على الأقسام والمكاتب الإقليمية، وذلك لكفالة إدارة المعلومات بصورة متكاملة. وقدم المركز الدعم أيضاً إلى المكاتب الإقليمية في وضع سياسات لاستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات. ومن المقرر تنفيذ عملية محاكاة لإدارة الأزمات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٨٩ - مع تشكيل حكومة اتحادية جديدة وإحراز تقدم كبير في عملية تشكيل الدولة، تركز الأولويات الاستراتيجية للبعثة واحتياجاتها من الموارد في عام ٢٠١٨ على افتراضات التخطيط التالية:

(أ) سيشكل استقرار الحكومة الجديدة وشرعيتها المتصورة عنصرين حاسمين في إحراز تقدم على الصعيد السياسي. بيد أن قدرة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على تقديم الخدمات العامة وتوفير الأمن ستظل متواضعة. ومن المرجح أن يشهد الصومال حالة من انعدام الأمن نتيجة الهجمات التي تشنها حركة الشباب، والتوترات بين العشائر، والأزمات المتصلة بالمناخ؛

(ب) في حين يُتوقع أن تظل الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد ملتزمة بالنظام الاتحادي والجهود المبذولة لبناء الدولة، فإن عملية تحديد العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد ستؤدي إلى توترات داخل الحكومة وبين مختلف العشائر. ومن دون عملية شاملة للجميع وشفافة، من المحتمل أن تؤدي الجهود الرامية إلى النهوض بالنظام الاتحادي إلى تفاقم النزاعات داخل المناطق وفيما بينها؛

(ج) من غير المرجح أن يشهد الوضع الأمني العام في الصومال تحسناً كبيراً، وسيستمر بحوادث تنطوي على اعتماد حركة الشباب وجماعات إرهابية أخرى أساليب غير متكافئة وأخذة في التطور. ومن ثم، سيكون توفير الأمن أمراً أساسياً وستظل تكلفة عمل الأمم المتحدة في الصومال مرتفعة؛

(د) من المرجح أن تستمر انتهاكات حقوق الإنسان. وسيكون تعزيز تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان إلى جانب اتخاذ تدابير مخففة أخرى من قبيل تعزيز المؤسسات الوطنية والرقابة المدنية وهياكل سيادة القانون، عنصراً أساسياً في التخفيف من احتمال ارتكاب انتهاكات ضد المدنيين؛

(هـ) ستمضي الأعمال التحضيرية لنقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية قداماً، لكن مع احتمال حدوث تأخيرات، وستتطلب عملية النقل تقديم مساعدة كبيرة إلى الجهات الفاعلة الوطنية في مجال المشورة التقنية وبناء القدرات والتنسيق وأشكال أخرى من الدعم. وستعتمد أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي موجودة في الفترة الانتقالية التي سترتب عليها ضغط متزايد فيما يتعلق بمسائل التمويل، وستظل بعثة الاتحاد الأفريقي البعثة تؤدي دوراً حرجاً في ضمان الأمن لأعمال الأمم المتحدة في الصومال طوال عام ٢٠١٨.

الأولويات الاستراتيجية لعام ٢٠١٨

٩٠ - استناداً إلى افتراضات التخطيط المبينة أعلاه ونتائج التقييم الاستراتيجي الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن الصومال وقرار مجلس الأمن ٢٣٥٨ (٢٠١٧)، ستوجه الأولويات الاستراتيجية التالية عمل البعثة في عام ٢٠١٨:

الأولوية السياسية: إنشاء دولة اتحادية قادرة على العمل

(أ) ترسيخ النظام الاتحادي وبناء الدولة: تيسير الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لتحديد أدوار ومسؤوليات كل منها تمهيداً مع الدستور الاتحادي المؤقت؛ ومساعدة الحكومة الاتحادية على تفعيل منبر شامل للجميع وشفاف للحوار وصنع القرار؛ ودعم مشاركة الولايات الأعضاء في الاتحاد في عملية التحول إلى النظام الاتحادي؛ ودعم إصباح صفة الكيانات الاتحادية الدستورية رسمياً على الولايات الأعضاء في الاتحاد، وتعزيز مجالسها التشريعية؛ وبناء القدرات المؤسسية للولايات الأعضاء في الاتحاد بغية تحسين عملية تقديم الخدمات وبسط سلطة الدولة على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي؛

(ب) مراجعة الدستور: تيسير التوصل إلى اتفاقات سياسية على جوانب تتصل بالنموذج الاتحادي في الصومال، ولا سيما فيما يتعلق بتقاسم السلطة وتقاسم الموارد/الإيرادات والهيكلة الأمنية وهياكل العدالة والإصلاحات؛ وتقديم الدعم إلى المؤسسات الصومالية لإدارة وإنجاز عملية تنقيح الدستور الاتحادي المؤقت؛ وتنفيذ حملة للتربية المدنية والإعلام بشأن أهمية عملية مراجعة الدستور في جميع أنحاء البلد تستهدف الفئات الصومالية الرئيسية؛

(ج) تسوية النزاعات والمصالحة: دعم المبادرات التي يقودها الصوماليون من أجل تسوية النزاعات الداخلية سلمياً، بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين، بطرق منها إشراك النساء والشباب؛ والتأكد من إدماج اعتبارات حقوق الإنسان والحماية في عمليات المصالحة ومراعاتها من خلال إدراج آليات مناسبة في مجال العدالة الانتقالية؛ وتعزيز قدرات وسائط الإعلام المحلية على إذكاء الوعي العام بمسائل السلام والمصالحة؛

(د) انتخابات تقوم على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد: إسداء المشورة بشأن وضع وتنفيذ الأطر القانونية والسياسات اللازمة تمهيداً لإجراء انتخابات تقوم على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢١، بما في ذلك تيسير التوصل إلى الاتفاقات السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف؛ وبناء القدرات التقنية والتنفيذية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ودعم إنشائها على الصعيد الوطني وصعيد الولايات؛ ودعم تسجيل الأحزاب السياسية، وتخطيط عملية تسجيل الناخبين، وتنفيذ حملة تربية مدنية على نطاق البلد، وحملة لتوعية الناخبين؛

نُهج شامل لإزاء الأمن

(هـ) بذل جهود الدعوة وإسداء المشورة بشأن إنشاء مؤسسات معنية بسيادة القانون والأمن تكون مستدامة مالياً؛ والمساعدة على بناء قدرات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات لتمكين القطاع الأمني من أداء مسؤولياته وضمان الأخذ بنهج أكثر توازناً لإزاء الأمن، مع زيادة التركيز على الشرطة والعدالة والإصلاحات؛ وتقديم الدعم، وفقاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، لتصميم عملية لدمج الميليشيات في الجيش والشرطة، وربما في الأجهزة الأمنية الأخرى؛ وتعزيز الربط بين البرنامج الوطني لمعاملة وتأهيل المقاتلين المسرحين والجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لمنع ومكافحة التطرف العنيف، وكذلك بين العدالة وتعافي المجتمعات المحلية؛ ودعم الجهود التي يبذلها الصوماليون لتحدي الفكر المتطرف، بطرق منها تفعيل الاستراتيجية الصومالية الحالية لمنع ومكافحة التطرف العنيف؛ ودعم تنفيذ أنشطة الفريق المعني بتعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة والمساءلة بقيادة مدنية؛ وتقديم الدعم إلى الحكومة من خلال إزالة أخطار المتفجرات والنهوض بعملية إنشاء آليات المساءلة والرقابة؛

التعافي الاجتماعي والاقتصادي

(و) تشجيع المزيد من الاتساق على نطاق الجهود السياسية والأمنية والإنمائية، بطرق منها تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في تنفيذ خطة التنمية الوطنية والشراكة الجديدة من أجل الصومال، ودعم مساءلة المؤسسات الصومالية ولا سيما بشأن مسائل مكافحة الفساد؛ وتوفير دعم سياسي من أجل بناء توافق في الآراء والتوصل إلى اتفاقات بين القطاع الخاص والحكومة بشأن الضرائب وتوليد الإيرادات؛ والدعوة إلى توفير الدعم السياسي للاستثمار في الهياكل الأساسية وتعزيز البرمجة المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛

حقوق الإنسان والحماية

(ز) العمل مع السلطات الوطنية والقوات الدولية وجميع الأطراف الأخرى في النزاع لتأكيد الالتزامات المفروضة عليها على صعيد حماية المدنيين، ومنع وتخفيف الانتهاكات، والحد من تأثير الأعمال العدائية، بوسائل منها سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وبذل جهود الدعوة والعمل بصورة مباشرة لمنع الانتهاكات التي ترتكبها القوات الدولية والوطنية والتصدي لها؛ وتقديم الدعم إلى المؤسسات الاتحادية ومؤسسات الولايات لوضع قوانين مراعية لحقوق الإنسان، وضمان تكريس حماية الحقوق الأساسية في الدستور الاتحادي المنقح وإدراجها في الدساتير الاتحادية الفرعية؛ وتقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح ومنع قتل الأطفال وتشويههم؛ ودعم بناء قدرات الجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ ودعم تطوير آليات العدالة المجتمعية، وربطها بنظام العدالة الرسمي؛ ودعم بناء هياكل الرقابة وآليات المساءلة، من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وبناء قدرات المجتمع المدني لبذل جهود الدعوة والرصد والإبلاغ بشأن أداء الخدمات الأمنية الصومالية في مجال حقوق الإنسان.

إعادة تشكيل البعثة والتغييرات المقترحة

٩١ - تعكس العوامل الرئيسية المحددة لموارد ميزانية عام ٢٠١٨ عملية إعادة تشكيل البعثة الرامية إلى إعادة تنظيم البعثة تمثيلاً مع الأولويات الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٥٨ (٢٠١٧). ويشمل ذلك عدداً من حالات النقل الداخلي، والتعديلات التالية:

(أ) تعزيز وجود الأمم المتحدة في الولايات الأعضاء في الاتحاد: وفقاً للتكليف الوارد في القرار ٢٢٧٥ (٢٠١٦) والذي جرى تعزيزه في القرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧)، تقترح البعثة استخدام الميزانيات التشغيلية بصورة استراتيجية وفعالة، ولا سيما استخدام الخبراء الاستشاريين والأصول الجوية للأمم المتحدة بطريقة تسمح بالعمل بسرعة ومرونة على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، دون إحداث زيادة كبيرة في وجود البعثة وضمن القدرة الاستيعابية للمكاتب الإقليمية للبعثة والقيود الأمنية المفروضة عليها. وستتمكن البعثة بذلك من تعزيز دورها في تيسير حل النزاعات ومراجعة الدستور والتربية المدنية والاتصال واعتماد نهج شامل إزاء الأمن في الولايات الأعضاء في الاتحاد؛

(ب) إنشاء أمانة معنية بالأخذ بنهج شامل إزاء الأمن: طلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٨ (٢٠١٧) إلى البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية لدعم الأخذ بنهج شامل إزاء الأمن تمثيلاً مع ميثاق الأمن والشراكة الجديدة من أجل الصومال بغية دعم تنفيذهما. وستوفر هذه الأمانة التنسيق والروابط السياسية عبر جوانب النهج الشامل كلها بوصفها جهة تنسيق بين مختلف عناصر البعثة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي؛

(ج) تعزيز قدرة البعثة على صعيد سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان: يطلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٨ (٢٠١٧) إلى البعثة أن تدعم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة في كل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي ولقطاع الأمن الصومالي. وستعزز تعزيز قدرة البعثة على تنفيذ هذه السياسة لتتمكن البعثة من النهوض بتنفيذها في سياق كل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى القطاع الأمني وإلى بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية المشاركة في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي. ويكتسب هذا الأمر أهمية أكثر من أي وقت مضى لأن عملية نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى المؤسسات الأمنية الصومالية والقائمة على شروط محددة قد بدأت، وما أرسى كسابقة قد يكون مثلاً يُحتذى به في عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في المستقبل؛

(د) قدرات منع التطرف العنيف/مكافحة التطرف العنيف: طلب مجلس الأمن، في القرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧)، إلى البعثة دعم حكومة الصومال الاتحادية لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للبلد لمنع ومكافحة التطرف العنيف من أجل تعزيز قدرة الصومال على منع ومكافحة الإرهاب؛

(هـ) تعزيز قدرات إدارة المعلومات/تقييم المخاطر على نطاق المنظومة: لا تزال البيئة السياسية والأمنية في الصومال متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي يتطلب من البعثة امتلاك قدرة معززة على إدارة المعلومات وتقييم المخاطر على نطاق المنظومة. وقد أثبت تقييم المخاطر أهميته الحاسمة في تنفيذ ولاية البعثة بطريقة مرنة وقابلة للتكيف؛

(و) تقليص حجم مكتب نيروبي: مع استمرار تحوّل مركز الثقل السياسي نحو مقديشو، تقترح البعثة تقليص مكتب نيروبي وقصر مهامه على المشاركة في الاتصال بالدول الأعضاء والجهات الشريكة الرئيسية التي لا تزال تحتفظ بوجود أساسي في نيروبي.

٩٢ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

الجدول ٨

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز إنشاء مؤسسات حكومية في '١' توضيح الأدوار الوظيفية للولايات الأعضاء في الاتحاد ومسؤولياتها الصومال تكون ذات قاعدة عريضة وطابع تمثيلي فيما بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد	
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إنشاء ٤ إدارات إقليمية مؤقتة عاملة، بالإضافة إلى بونتلاند وصوماليلاند	
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: الموافقة على عملية إضفاء الطابع الرسمي على الإدارات الإقليمية المؤقتة، وتحديد مركز بنادير/مقديشو؛ وإحراز تقدم في المفاوضات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، مع التوصل إلى اتفاقات في المجالات الرئيسية	
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إضفاء الطابع الرسمي على المركز القانوني للولايات الأعضاء في الاتحاد؛ وتحديد أدوار ومسؤوليات كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد	
'٢' مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت	
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إنجاز اللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور ولجنة الرقابة لعملية الاستعراض التقني للدستور الاتحادي المؤقت	
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: موافقة أصحاب المصلحة على خريطة طريق جديدة لعملية مراجعة الدستور، وتحديد المواد التي ينبغي تعديلها على وجه الأولوية، والتداول بشأنها	
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: عقد مشاورات على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن مشاريع التعديلات في الدستور الاتحادي المؤقت	

٣' تسوية النزاعات الفعلية والمحتملة ومنع تحولها إلى أعمال عنف

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: بذل المساعي الحميدة لتخفيف حدة التوترات المصاحبة للعملية الانتخابية وعملية إنشاء الولايات؛ ودعم ترتيبات وقف إطلاق النار وتنسيقها في غالكيو

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إجراء مشاورات بشأن وضع إطار المصالحة الوطنية؛ وإجراء تحليل للنزاعات القائمة في غالكيو ومركا وغالمودوغ وصوماليلاند

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إتمام الصيغة النهائية لإطار المصالحة الوطنية وتنفيذه؛ وإنشاء شبكة من الوسطاء الصوماليين وإشراكهم في جهود تسوية النزاعات

٤' الإعداد للانتخابات العامة في الصومال

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تعيين أعضاء أمانة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بمن فيهم الأمين العام، وتزويدهم بدورات تدريبية تمهيدية في إدارة الانتخابات

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: اعتماد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لخطة استراتيجية خمسية تتعلق بإجراء انتخابات تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢١

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: اعتماد خطة تشغيلية قائمة على الاستراتيجية الخمسية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ ووضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات؛ وبدء تسجيل الأحزاب السياسية؛ ووضع خطة تسجيل الناخبين

٥' تمثيل المرأة في جميع العمليات السياسية على الصعيد الوطني وصعيد الولايات والصعيد المحلي

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تمثيل المرأة بنسبة ١٥ في المائة في الحكومة الاتحادية وغيرها من هيئات صنع القرار

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تمثيل المرأة بنسبة ٢٥ في المائة في الحكومة الاتحادية وغيرها من هيئات صنع القرار؛ وإدراج أحكام تتعلق بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في جميع الصكوك القانونية، بما في ذلك الدستور الاتحادي

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وغيرها من هيئات صنع القرار، وإدراج الأحكام المتعلقة بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في جميع الصكوك القانونية

النواتج

- إسداء المشورة للحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي ولجنة الحدود والاتحاد لوضع عملية تؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على جميع الإدارات الإقليمية المؤقتة لتصبح ولايات أعضاء في الاتحاد عن طريق عقد ٦ اجتماعات استشارية
- إسداء المشورة للبرلمان الاتحادي ووزارة الشؤون الدستورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من أجل دعم عمليات صياغة التعديلات على الدستور الاتحادي المؤقت، بما في ذلك عن طريق تيسير عقد ١٠ مشاورات تتعلق بعملية مراجعة الدستور وإجراء زيارتين لخبراء دستوريين دوليين إلى الصومال
- تقديم المشورة والدعم التقني إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل النهوض بالمناقشات المتعلقة بالنظام الاتحادي عن طريق عقد ٦ اجتماعات تشاورية
- عقد ٤ اجتماعات تشاورية في مقديشو وفي عواصم الولايات بشأن النظام الاتحادي والعمليات السياسية، نظمها وحضرها ٤٠ من صنّاع الرأي ومن جماعات المجتمع المدني والمنظمات النسائية
- تقديم المشورة والدعم التقني إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع المدني من أجل التصديق على إطار المصالحة الوطنية وتنفيذه
- إجراء تحليل للنزاعات وصياغة تصاميم العمليات لدعم جهود المصالحة في غالكيو وغالمودوغ ومركا وصومالييلاند
- إجراء دورتين تدريبيتين في الوساطة لفائدة النساء والفتيات الصوماليات ولعضوات البرلمان الصومالي من أجل زيادة القدرات في مجال الوساطة
- تقديم المشورة التقنية والدعم اللوجستي إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتنفيذ خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطة العمليات اللوجستية، وتحديد البنى التحتية اللازمة لدعم تسجيل الناخبين، وتنمية قدرات أمانة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وتنظيم اجتماعات التنسيق بين اللجنة والجهات المانحة والشركاء الدوليين
- عقد ١٠ حلقات عمل لدعم المشاورات على نطاق البلد بشأن النظم الانتخابية، وتوفير الخبرة الانتخابية لوزارة الداخلية والشؤون الاتحادية بشأن صياغة قانون للانتخابات
- وضع استراتيجية واحدة للدعوة من أجل تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية
- إجراء استقصاء وطني سنوي عن تصورات المواطنين عن النظام الاتحادي وعقد ٤ مناقشات جماعية مركزة
- تنظيم حملتين إعلاميتين استراتيجيتين بشأن دور اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنظيم انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد وإذكاء الوعي العام، وتعزيز إشراك الشعب الصومالي في مبادرات مكافحة الفساد
- عقد ٤ حلقات عمل تدريبية لصالح ١٠٠ صحفي محلي من أجل تبادل المعارف وإذكاء الوعي بشأن عملية مراجعة الدستور الاتحادي

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- (ب) إنشاء مؤسسات قضائية ومرافق إصلاحية
عاملة ومستقلة وخاضعة للمساءلة وقادرة على
تلبية الاحتياجات القضائية لشعب الصومال من
خلال تحقيق العدالة للجميع
- ١' تنفيذ البرنامج المشترك لبسط سيادة القانون في الصومال
مقاييس الأداء
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إقرار كل من المرفق الصومالي للتنمية
 وإعادة الإعمار واللجنة التوجيهية للبرنامج المشترك لبسط سيادة
 القانون؛ وتنفيذ نسبة ٥٠ في المائة من خطة العمل للفترة
 ٢٠١٦-٢٠١٧
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من خطة
 العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، والشروع في تنفيذ المرحلة الثانية
 من البرنامج المشترك لبسط سيادة القانون للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ نسبة ٣٠ في المائة من
 المرحلة الثانية من البرنامج المشترك لبسط سيادة القانون
 ٢' تنفيذ نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: التوصل إلى اتفاق تقني بشأن نموذج
 العدالة والمؤسسات الإصلاحية
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن
 نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية عقب إجراء المشاورات مع
 الولايات الأعضاء في الاتحاد
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إنشاء اللجان التقنية وبدء عملها
 في ٥ ولايات أعضاء في الاتحاد، وصياغة القوانين الرئيسية المنظمة
 للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل تنفيذ
 نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية
 ٣' توسيع نطاق الخدمات المتصلة بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية
 لتشمل الولايات الأعضاء في الاتحاد
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: بدء عمل المحاكم ومكاتب النيابة
 العامة في عاصمتي ولايتين عضوين في الاتحاد (كيسمايو
 وبيدواه)؛ وتقييم إدارة بيانات السجون في الصومال
الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: بدء عمل المحاكم ومكاتب النيابة
 العامة في عواصم ٥ ولايات أعضاء في الاتحاد؛ وتطوير نظام
 لإدارة بيانات السجون
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ نظام إدارة بيانات
 السجون؛ وتشغيل المحاكم ومكاتب النيابة العامة في ٥٠ في المائة
 من العواصم الإقليمية؛ وتنفيذ نظام إدارة بيانات السجون في
 أربعة سجون (مقديشو وبيدواه وكيسمايو وبلدوين)

النواتج

- تدريب ٢٠٠ مدير من كبار مديري السجون والأفراد التابعين لحرس السجون الصومالي على الصعيدين الاتحادي والإقليمي على إدارة السجون، وتقديم الدعم التقني لعملية انتقاء ٦٠٠ مرشح لوظيفة ضابط إصلاحات ليتلقوا التدريب كمبتدئين
- تدريب ٥٠ من أفراد حرس السجون على إدارة بيانات الموظفين والسجناء
- عقد ٦ حلقات عمل بشأن وضع خطة لتأسيس جهاز لحرس السجون يتسم بمزيد من الفعالية
- التنسيق مع الشركاء المنفذين وأصحاب المصلحة الوطنيين وتزويدهم بالمساعدة التقنية بشأن تنفيذ المشروع التجريبي لإعادة تأهيل السجناء الشديدي الخطورة في بيدواه، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة إدماج المستفيدين في المجتمعات المحلية
- تقديم المشورة بشأن مسائل سيادة القانون ودعم الأمانة لفريق تنسيق خطة التنمية الوطنية المعني بالعدالة والشرطة، وللفريق العامل الفرعي المعني بالعدالة
- تقديم الدعم إلى ١٦ منتدى لأصحاب المصلحة المعنيين بالعدالة في ٤ ولايات أعضاء في الاتحاد
- عقد ٢٠ حلقة عمل لبناء القدرات يشارك فيها حوالي ٤٠ فرداً في كل حلقة عمل، لفائدة منظمات المجتمع المدني، لا سيما رابطات النساء والشباب، للإشراف على أداء نظامي العدالة الرسمي والتقليدي في ٤ ولايات أعضاء في الاتحاد
- عقد ٥ دورات تدريبية لبناء القدرات وتقديم الدعم التقني لفائدة موظفي المحاكم في ٥ ولايات أعضاء في الاتحاد بشأن القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية والأخلاقيات القضائية (٣٥٠ مستفيداً)
- تقديم الدعم إلى ٤ حلقات عمل تدريبية في مجال القانون مع ممثلين رسميين وممثلين عن نظام العدالة التقليدي لبناء قدرات آليات العدالة التقليدية، وتعزيز الصلات مع نظام العدالة الرسمي وتحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان (١٢٠ مشاركاً).
- إنتاج ٤ حزمات للتغطية الإعلامية المتعددة الوسائط و ٥ برامج إذاعية من سلسلة "مسار السلام"، بشأن التطورات والإصلاحات الرئيسية التي تؤثر على المؤسسات القضائية والإصلاحية لفائدة الجمهور

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- (ج) تعزيز القطاع الأمني في الصومال
- ١' قيام الحكومة الاتحادية بتفعيل وتعزيز مكتب الأمن الوطني والإقليمي وأمانة مجلس الأمن الوطني
- مقاييس الأداء
- الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: مناقشة اتفاق هيكل الأمن الوطني واعتماد مفهوم نموذج المساعدة التقنية لبونتلان
- الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إبرام اتفاق هيكل الأمن الوطني بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وإنشاء وحدة التحليل الأمني في مكتب الأمن الإقليمي لبونتلان، والموافقة على البرنامج في ولايتين أخريين من الولايات الأعضاء في الاتحاد

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ اتفاق هيكل الأمن الوطني تمثيلاً مع ميثاق الأمن بين الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين. واعتماد برنامج وزارة الأمن في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، وإنشاء صلات تنفيذية مع مكاتب الأمن الإقليمية ذات الصلة

٢' استعراض النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة ليشمل اتفاق هيكل الأمن الوطني؛ وبدء استعراضات النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تجميع البيانات اللازمة للاسترشاد بها في إعداد تقرير استعراض النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: نشر تقرير استعراض النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة واستخدامه من جانب وزارة المالية في الحكومة الاتحادية للاسترشاد به في تنفيذ اتفاق هيكل الأمن الوطني

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إنشاء برامج استعراض النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة في جميع الولايات الخمس الأعضاء في الاتحاد من أجل دعم تطوير هياكل ميسورة التكلفة

٣' التصديق على القانون البحري الصومالي وإنشاء مؤسسات لإدارة الشؤون البحرية قادرة على أداء مهامها

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إقرار الحكومة الاتحادية لمشروع القانوني البحري الصومالي؛ وإقرار اختصاصات لجنة تنسيق الأمن البحري وهيكل لهذه اللجنة في سياسة الأمن الوطني

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: التصديق على القانون البحري الصومالي؛ وقيام لجنة تنسيق الأمن البحري بتنفيذ استراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال ودعمها لتفعيل لجنة التنسيق البحري الوطنية

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إنشاء جهاز الإدارة البحرية؛ وتنفيذ أولويات استراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال عن طريق لجنة تنسيق الأمن البحري؛ بدء عمل لجنة التنسيق البحري الوطنية.

٤' تنفيذ الحكومة الاتحادية لإدارة أسلحتها وذخيرتها باتباع أساليب آمنة وشفافة عن طريق إنشاء لجنة إدارة الأسلحة والذخائر، وزيادتها للقدرات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد في مجال إدارة أخطار المتفجرات

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تصميم نظام إدارة الأسلحة والذخائر وعقد اللجنة التوجيهية لاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر؛ وتقديم الحكومة الاتحادية تقارير نصف سنوية إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تنفيذ النظام الشامل لإدارة الأسلحة والذخائر على مستوى الحكومة الاتحادية وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد.

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: وسم الحكومة الاتحادية للأسلحة في ٥ ولايات أعضاء في الاتحاد، سعياً للوفاء بالتزاماتها إزاء لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٥' الهياكل الأساسية اللازمة لإنشاء قوات شرطة على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات تكون موحدة وقادرة وخاضعة للمساءلة وقائمة على الحقوق

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إنشاء نظام اتحادي للشرطة عن طريق تنفيذ نموذج الشرطة الجديد، بما ذلك القدرة على الاستجابة للحالات التي تشمل استخدام المتفجرات والتخلص منها

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إنشاء لجان تقنية لنموذج الشرطة الجديد في ٥ ولايات أعضاء في الاتحاد وعلى مستوى الاتحاد. ووضع خطط الشرطة؛ وأن يشمل هيكل الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات القدرة على الاستجابة للحالات التي تشمل استخدام المتفجرات والتخلص منها

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: بدء عمل أجهزة الشرطة الناشئة في ٥ ولايات أعضاء في الاتحاد وإنشاء الشرطة الاتحادية الصومالية، مع تعزيز قدرة الشرطة الصومالية على إدارة التهديدات التي تشمل استخدام المتفجرات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

٦' زيادة عدد المقاتلين المسرحين المشاركين في برامج إعادة الاستيعاب و/أو إعادة الإدماج

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إكمال ٥٠٠ مقاتل جديد من المقاتلين المسرحين لبرنامج إعادة الإدماج

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إكمال ٥٠٠ مقاتل جديد من المقاتلين المسرحين لبرنامج إعادة الإدماج

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إكمال ٥٠٠ مقاتل جديد من المقاتلين المسرحين لبرنامج التأهيل، ودخول ٥٠٠ مقاتل سابق أكملوا برنامج التأهيل في برامج إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي

٧' الشروع في تعزيز الجيش الوطني الصومالي بقوام لا يقل عن ١٨ ٠٠٠ من الأفراد، على النحو المتوخى في اتفاق هيكل الأمن الوطني

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تحسين التنسيق عن طريق وضع هيكل للتنسيق يعطي الأولوية لاحتياجات الجيش الوطني الصومالي من التدريب والمعدات

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إنجاز عملية التحقق المشتركة (التي أصبحت تعرف الآن باسم تقييم حالة الاستعداد) لاستعراض الجيش الوطني الصومالي

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: التصديق على وحدات إضافية من الجيش الوطني الصومالي بوصفها فعالة من الناحية العملية، وفقاً لتقييم حالة الاستعداد من أجل تولي مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

النواتج

- عقد ٥ اجتماعات في الولايات الأعضاء في الاتحاد لتوعية أصحاب المصلحة بشأن اتفاق هيكل الأمن الوطني
- عقد ٦ اجتماعات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في مقديشو بشأن كيفية تنفيذ اتفاق هيكل الأمن الوطني
- تنفيذ ٥ برامج تواصلية لتوعية القيادات في الولايات الأعضاء في الاتحاد، المنطقة الجنوبية الغربية (بيدواه)، وهيرشيبيلي (بلدوين)، وجوبالاند (كيسمايو)، وبوتلاندا (غاروي)، وغالمودوغ، بشأن استعراض النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة

- عقد ١٥ اجتماعاً لتقديم المشورة الاستراتيجية للمؤسسات الأمنية الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ نظام إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك لجنة إدارة الأسلحة والذخائر والأطر التشريعية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات
- عقد ٥ دورات تدريبية/حلقات عمل على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن وسم الأسلحة وتسجيلها وتدميرها لتعزيز القدرات في هذا المجال
- إعداد ١٠ تقارير ونشرها لتوعية الحكومة والمجتمعات المحلية بمخاطر المتفجرات وأخطارها والاستجابات للحالات ذات الصلة
- عقد ١٤ اجتماعاً مع دوائر الشرطة الاتحادية ودون الاتحادية في الصومال لتقديم المشورة الاستراتيجية والتنسيق على المستويين الاتحادي ودون الاتحادي، بغية تعزيز قدرتها على التصدي لأثر أخطار المتفجرات
- عقد ٨ دورات تدريبية بشأن كشف أجهزة الذخائر المتفجرة/الأجهزة المتفجرة المرتجلة على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الولايات، وتوحيد الحزم التدريبية مع أصحاب المصلحة المعنيين
- عقد اجتماعين للأفرقة العاملة للمساعدة في إنشاء جهاز للإدارة البحرية في مقديشو، وتنسيق ٦ اجتماعات للجنة التنسيق البحري الوطنية
- عقد ٨ حلقات عمل بشأن المسائل البحرية لفائدة السلطات والشركاء الدوليين في صوماليالاند وبونتلاندي وجوبالاند وغالمودوغ، بغية تنفيذ الأولويات البحرية لكل منطقة وفقاً لاستراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري في الصومال
- عقد ٤ حلقات عمل واجتماعات تنسيقية مع سلطات صوماليالاند لتطوير قطاع الأمن
- عقد ٢٤ حلقة عمل للجنة التقنية لمواصلة نشر النموذج الشرطة الجديد على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الولايات وإنشاء ٤ لجان تقنية مشتركة لتوطيد الاتفاقات المبرمة بين الولايات الأعضاء في الاتحاد والشرطة الاتحادية الصومالية
- عقد ٣ مؤتمرات لوزراء الأمن الداخلي للموافقة على التطورات التي تمت عن طريق اللجان التقنية المعنية بنموذج الشرطة الجديد
- ١٢ اجتماعاً للفريق العامل المعني بالبرنامج الوطني (برنامج إعادة تأهيل المنشقين) تعقدها الحكومة الاتحادية والشركاء والمناخون الدوليون، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
- عقد ٤ حلقات عمل في الأقاليم وفي مقديشو مع الحكومة الاتحادية والشركاء الرئيسيين من أجل تعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ ومواءمة البرنامج الوطني على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد
- عقد ٤ اجتماعات للجنة التوجيهية للجيش الوطني الصومالي المعنية بالدفاع من أجل دعم تنفيذ اتفاق هيكلي الأمن الوطني وميثاق الأمن
- عقد ١٢ اجتماعاً للفريق الاستشاري الدولي في القطاع الأمني/لجنة تنسيق العمليات العسكرية لتيسير تنفيذ ميثاق الأمن

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(د) تحسين التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك '١' زيادة قدرة الحكومة الاتحادية على حماية حقوق الإنسان و ضمان حقوق المرأة والطفل احترامها

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إصدار تقرير عن نتائج الاستعراض الدوري الشامل وإدراج التوصيات في خطة عمل خريطة طريق حقوق الإنسان

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تنفيذ نسبة ٣٠ في المائة من أنشطة خطة عمل خريطة طريق حقوق الإنسان كجزء من توصيات الاستعراض الدوري الشامل

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ نسبة ٦٠ في المائة من أنشطة خطة عمل خريطة طريق حقوق الإنسان؛ وبدء العمل بأطر إدماج اتفاقية حقوق الطفل، وتجريب آليات إحقاق العدالة للأطفال في ولاية واحدة من الولايات الأعضاء في الاتحاد

'٢' وضع وتنفيذ خطة عمل لإنشاء وتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الصومال وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في بونتلان و صومالييلاند

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: سن قانون إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الصومال وتعيين المفوضين التسعة جميعهم، من بينهم ٣ نساء على الأقل؛ وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في بونتلان و صومالييلاند لتقديم تقرير سنوي عن حقوق الإنسان

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: بدء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الصومال أنشطتها المتعلقة بالرصد والإبلاغ

'٣' زيادة القدرة والجودة في الرصد والإبلاغ بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات والأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: إنشاء آليات الرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ وتنفيذ نسبة ٢٥ في المائة من خطة عمل خريطة طريق حقوق الإنسان ورصد حالة الأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تنفيذ نسبة ٥٠ في المائة من خطة عمل خريطة طريق حقوق الإنسان ورصد حالة الأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ نسبة ٧٥ في المائة من خطة عمل خريطة طريق حقوق الإنسان ورصد حالة الأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة. وقيام مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بالرصد والإبلاغ والتحقيق بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان

٤' امتثال المؤسسات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة التي تتلقى دعم الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تنفيذ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لنسبة ٢٠ في المائة من تدابير التخفيف المتصلة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إنجاز تقييم المخاطر المتصلة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بالنسبة لقوة الشرطة الصومالية؛ وتنفيذ ٣٠ في المائة من تدابير التخفيف المتصلة بتقييم المخاطر لكل من الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ ٥٠ في المائة من تدابير التخفيف المقترحة المتصلة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية

النواتج

- تنظيم ٣٦ بعثة في جميع أنحاء الصومال لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك فرز الجنود وفحص إدماج الميليشيات
- إيفاد ١٥ بعثة لرصد مرافق الاحتجاز ومخيمات المشردين داخلياً في المنطقة الجنوبية الوسطى وبونتلاندا وصوماليالاند
- عقد ١٢ حلقة عمل و ١٢ اجتماعاً مع لجان حقوق الإنسان في كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن الرصد والإبلاغ عن التحقيقات

- عقد ١٢ اجتماعاً لفريق العمل المعني بترتيبات الرصد والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ومنتدى استشاري واحد بشأن البحوث المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- إيفاد ٨ بعثات للرصد إلى الولايات الأعضاء في الاتحاد (بعثتان إلى كل واحدة من ٤ ولايات أعضاء في الاتحاد)، وتنظيم ٦ زيارات كل شهرين إلى كل واحدة من الولايات الأعضاء في الاتحاد (٢٤ زيارة)، لإسداء المشورة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة
- عقد ٣ مشاورات للحكومة الاتحادية بشأن تنفيذ خطة العمل وحلقة عمل واحدة للاستعراض/للمصادقة من جانب الحكومة الاتحادية، تنظم عن طريق اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة؛ ووضع فريق العمل المعني بالأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة الصيغة النهائية لنموذج التدريب لإضفاء الطابع المؤسسي على حماية الطفل
- عقد ٥ اجتماعات للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وخطة عمل خريطة طريق حقوق الإنسان
- عقد ٦ حلقات عمل تقنية للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ووضع السياسات والتشريعات اللازمة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بما في ذلك دعم حملات التوعية العامة
- عقد ٥ دورات تدريبية لمنسقي الولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع المدني بشأن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- عقد ٤ حلقات عمل لكل من وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان ووزارة الدفاع ووزارة الإعلام والجهات الأخرى من أصحاب المصلحة من أجل وضع ونشر خطط عمل بشأن حقوق الإنسان والأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- تنظيم حملة إعلامية على الصعيد الوطني لإنهاء تجنيد الأطفال وإساءة معاملتهم
- إنجاز ٤ تقييمات للمخاطر المتصلة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لصالح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية والقوات الأمنية التابعة للولايات الأعضاء في الاتحاد
- عقد ٤ دورات تدريبية بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لصالح القوات الأمنية (الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية وقوة الدفاع في بونتلاند وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال)
- عقد ٦ اجتماعات للفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لكفالة التقيد بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- عقد حلقتي عمل لوزارات العدل وشؤون المرأة وحقوق الإنسان والشؤون الدينية في الولايات الأعضاء في الاتحاد، بشأن معالجة قضايا العنف الجنسي، بما في ذلك التفاعل مع الضحايا والتحقيقات وجمع الأدلة والعمل مع المدعين العامين
- إسداء المشورة والإرشاد إلى وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان بشأن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

(هـ) وضع استراتيجيات ونُهج متّسقة وفعالة '١' وضع إطار استراتيجي متكامل للأمم المتحدة من أجل دعم الأولويات الوطنية للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي في الصومال

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل وفق الأطر الزمنية المحددة، واستعراضه كل ثلاثة أشهر

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تصميم الإطار الاستراتيجي الوطني المتكامل على أساس التقييم الاستراتيجي وخطة التنمية الوطنية والسياسات والأطر الوطنية ذات الصلة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة وفق الأطر الزمنية المحددة، واستعراضه كل ثلاثة أشهر

'٢' تعزيز التنسيق فيما بين الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين بشأن الشراكة الجديدة من أجل الصومال

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تلقي ١٥ برنامجاً التمويل في إطار مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات المتعددة الشركاء من أجل الصومال

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: استمرار تمويل ما يزيد عن ٥٠ في المائة من برامج الأمم المتحدة المشتركة الجديدة من خلال مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: استمرار تنفيذ خطة التنمية الوطنية في إطار الشراكة الجديدة من أجل الصومال، مع توفير هياكل مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من التمويل لأغراض البرمجة الجديدة للأمم المتحدة

'٣' تنفيذ ميثاق الأمن

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تيسير أمانة "S6" للمناقشات السياسية بشأن نهج أمني شامل؛ ومناقشة الخيارات المتعلقة بالنهج الأمني الشامل في مؤتمر لندن بشأن الصومال.

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النهج الأمني الشامل، وإقرار المفهوم في مؤتمر لندن؛ وتنفيذ ميثاق الأمن، والتوصل إلى الاتفاق التمكيني بشأن هيكل الأمن الوطني وإجراء مشاورات دولية بشأن تعزيز منصة للاستقرار

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنفيذ النهج الأمني الشامل

٤' وضع وتنفيذ استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: تنفيذ الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لإطار برنامجي من أجل دعم مبادرات الحوكمة والمصالحة وإنعاش المجتمعات المحلية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تنقيح استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار ومواءمتها مع ميثاق الأمن؛ ومواءمة البرامج ذات الصلة بتحقيق الاستقرار وتسخيرها في دعم استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار وخطط العمل الخاصة بالولايات الأعضاء في الاتحاد

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تنسيق الحكومة الاتحادية للاستراتيجية العامة لتحقيق الاستقرار؛ وقيام الولايات الأعضاء في الاتحاد بتصميم وتنفيذ خطط عمل تربط الدعم على المستوى دون الوطني بمبادرات الحوكمة والمصالحة وإنعاش المجتمعات المحلية

٥' تفعيل الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التطرف العنيف في الصومال

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: لا ينطبق

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إبرام اتفاق سياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تفعيل هيكل تنسيق الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تفعيل الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التطرف العنيف في الصومال عن طريق إنجاز مشاريع لبناء القدرات تعالج مسببات التطرف العنيف

٦' وضع وتفعيل السياسة الوطنية المتعلقة بالشباب

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: عقد مشاورات بشأن السياسات في الصومال مع الدوائر الشبابية؛ ووضع مشروع لسياسات تتعلق بالشباب؛ وإقرار منتدى السياسات الرفيع المستوى في الصومال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب. وتعميم قضايا الشباب في خطة التنمية الوطنية

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: إقرار جميع أصحاب المصلحة لسياسات الحكومة الاتحادية الوطنية المتعلقة بالشباب (مع تحديث سياسات صومالييلاند وبونتيلاند الوطنية للشباب)

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: تفعيل سياسات الحكومة الاتحادية الوطنية المتعلقة بالشباب، مع تنفيذ الإنجازات المتوخاة وفق الأطر الزمنية

٧' إنشاء منصة مشتركة لمكافحة الفساد وبدء عملها بدعم مقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٦: لا ينطبق

الأداء المقدر لعام ٢٠١٧: تقديم قانون منقح لمكافحة الفساد إلى البرلمان للموافقة عليه

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٨: إجراء تقييم لمنظومة النزاهة الوطنية ليكون أساساً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

النواتج

- تنظيم معتكف مشترك واحد للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
- تقديم ١٢ إحاطة لمناقشة حالة البرمجة المشتركة للأمم المتحدة وعمليات صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء
- عقد ٦ اجتماعات للجنة التوجيهية التابعة للمرفق الصومالي للتنمية وإعادة الإعمار
- عقد اجتماعين لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى، بإدارة مشتركة مع الرئاسة الصومالية، بين الصومال والمجتمع الدولي لمعالجة قضايا السياسات الرفيعة المستوى وتنفيذها
- تنظيم معتكف واحد لتيسير التخطيط الاستراتيجي والبرمجة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري
- عقد ١٢ اجتماعاً لمنتدى النهج الأممي الشامل للحكومة الاتحادية/المجتمع الدولي، والتعاون بوتيرة يومية بين المستثمرين الدوليين في قطاع الأمن الصومالي والحكومة الاتحادية بشأن النهج الأممي الشامل
- دعم شهري بأعمال الأمانة لمنتدى النهج الأممي الشامل
- إنجاز برنامجين لدعم تنفيذ وكالات الأمم المتحدة لاستراتيجية الحكومة الاتحادية المتعلقة بتحقيق الاستقرار

- عقد حلقتي عمل لدعم وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية ووزارات الداخلية على مستوى الولايات لقيادة عملية شاملة للجميع لتنقيح استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار وبناء توافق في الآراء بشأنها، و ٤ حلقات عمل لوضع ٤ خطط عمل لتحقيق الاستقرار على مستوى الولايات بغية مواكبة استراتيجية الحكومة الاتحادية الشاملة لتحقيق الاستقرار
- تقديم المساعدة التقنية بشأن جمع البيانات وتحليلها لدعم وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية بواسطة اثنتين من أدوات إدارة المعلومات (منصة مؤشر الهشاشة ونموذج النضج والصورة العملياتية العامة للبعثة)، بغية تيسير تنسيق ورصد استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين
- إعداد ونشر تقريرين تحليليين لمؤشر الهشاشة ونموذج النضج جنباً إلى جنب مع وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية لفائدة الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين بتحقيق الاستقرار بغية توجيه التنسيق المتصل باستراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار وتنفيذ البرامج
- تقديم الدعم إلى ١٢ اجتماعاً تنسيقاً بشأن تحقيق الاستقرار لوزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في الحكومة الاتحادية من أجل تيسير مواءمة الأنشطة مع استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار
- عقد حلقة عمل واحدة بشأن منظومة النزاهة الوطنية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين
- عقد حلقتي عمل للتوعية بشأن الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته لصالح جهات الاتصال والمنسقين التابعين للسلطات الاتحادية وسلطات الولايات المعنيين بالوقاية من التطرف العنيف ومكافحته
- عقد ١٢ اجتماعاً بشأن الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته مع الشركاء الدوليين لتنسيق التدخلات المحددة المهدف بشأن الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته
- إنشاء قاعدة بيانات واحدة على الإنترنت بشأن الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته لصالح مبادرة الحكومة الاتحادية المعنونة "توبنا توسان" (مسار السلام)، تبرز الأثر الحالي للوقاية من التطرف العنيف ومكافحته في الصومال
- عقد ١١ اجتماعاً لفريق الأمم المتحدة الإعلامي واجتماعين للفريق العامل المعني بالاتصالات الاستراتيجية لصالح الشركاء الدوليين
- تيسير مشاركة أصحاب المصلحة في ١٢ اجتماعاً تنسيقياً للشباب في الولايات الأعضاء في الاتحاد وفي مؤتمر وطني للشباب
- عقد ٤ اجتماعات لمجلس إدارة المجلس الاستشاري للشباب التابع للأمم المتحدة مع قيادة الأمم المتحدة العليا في الصومال
- عقد ١٢ اجتماعاً ومعتكف سنوي واحد للفريق العامل المعني بالشباب والتنمية المشترك بين وكالات الأمم المتحدة
- تقديم طلبين لمشاريع منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب في إطار إحدى الأولويات المواضيعية الست المحددة في استراتيجية الأمم المتحدة للشباب في الصومال (العمالة وريادة الأعمال؛ والتعليم وتنمية المهارات؛ وحماية الحقوق والتربية المدنية؛ والمشاركة السياسية؛ والصحة وبناء السلام)، من خلال صندوق الشباب الصومالي نافذة الشباب في الصندوق الاستئماني المتعدد الأطراف من أجل الصومال
- تنظيم ١٠ أنشطة للتواصل مع منظمات الشباب لكفالة إدراج وجهات نظرهم في العملية السياسية

العوامل الخارجية

٩٣ - من المتوقع أن تحقق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أهدافها، شريطة ما يلي: (أ) أن يستمر تحسُّن الحالة الأمنية في جنوب وسط الصومال؛ (ب) وأن تكون العلاقات الحكومية الدولية بين الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي والولايات الاتحادية مثمرة وقائمة على الاحترام؛ (ج) وأن تواصل الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية عملها في الصومال؛ (د) وأن يستمر الدعم السياسي والمالي المقدم من المجتمع الدولي، لا سيما لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، ولتطوير المؤسسات الأمنية الصومالية وإجراء الانتخابات في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		تحليل الفروق ٢٠١٧-٢٠١٨	
	الاعتمادات (١)	النفقات المقدَّرة (٢)	الفرق المقدَّر (٣)=(٢)-(١)	المجموع (٤)	غير المتكررة (٥)	الاحتياجات المعتمدة لعام ٢٠١٧ (٦) الزيادة/(النقصان) (٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٥ ٩٨٧,٢	٢٦ ٩٦٨,٤	٩٨١,٢	١٤ ٢٧٦,٥	-	١٣ ٣٥٢,٨
تكاليف الموظفين المدنيين	٥٥ ٢٤٧,٤	٥٧ ٣٢٦,٩	٢ ٠٧٩,٥	٣١ ٦٧٧,٩	-	٢٨ ٨٧٩,٧
التكاليف التشغيلية	١٠٥ ٦٤٠,٧	١٠٢ ٥٨٠,٠	٣ ٠٦٠,٧	٥٠ ٥٢٣,٨	١ ٧٢٦,٣	٥١ ٩٣١,٨
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١٨٦ ٨٧٥,٣	١٨٦ ٨٧٥,٣	-	٩٦ ٤٧٨,٢	١ ٧٢٦,٣	٩٤ ١٦٤,٣
						٢ ٣١٣,٩

الجدول ١٠

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفتات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨	١	٢	١	٧	٣١	٤٠	٢٩	١	١١٢	٤٩	-	١٦١	٧٥	٤١
التغير	-	-	-	-	١	١	-	-	٢	-	-	٢	٦	-

٩٤ - على الرغم من عدم وجود فرق على مستوى البعثة ككل مقارنةً بميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، من المتوقع أن يزداد الإنفاق على الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين نتيجة للعوامل التالية: (أ) ارتفاع مستويات نشر وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة عن تلك المدرجة في الميزانية (تطبيق عامل تأخير للنشر نسبته ٥ في المائة، مقارنةً بالمتوسط المتوقع صفر)؛ (ب) ارتفاع معدلات بدل الإقامة المقرّر لأفراد شرطة الأمم المتحدة في البعثة إلى ٨٥ دولاراً للفرد الواحد يومياً، مقارنةً بالمستوى المدرج في الميزانية وقدره ٤٠ دولاراً للفرد الواحد يومياً؛ (ج) وانخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشغور في وظائف الموظفين الدوليين (١٩ في المائة) عما هو مدرج في الميزانية لعام ٢٠١٧ (نسبة ٢٢ في المائة لمن لديهم عقد مستمر، و ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة)، ويقابل ذلك جزئياً رصيد حر متوقع في التكاليف التشغيلية يُعزى أساساً إلى: '١' انخفاض الاحتياجات من الخدمات الطبية بسبب انخفاض التكاليف الفعلية لعمليات الإجلاء والاستشفاء؛ '٢' وانخفاض مستوى استخدام خدمات توصيل المركبات وقطع الغيار الخاصة بها؛ '٣' وانخفاض مستوى استخدام خدمات الاتصالات التجارية.

٩٥ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لعام ٢٠١٨ ما مقداره ٢٠٠ ٤٧٨ ٩٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف ٥٣٠ فرداً من أفراد وحدة الحراسة و ١٤ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة (٥٠٠ ٢٧٦ ١٤ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين الخاصة بملاك الموظفين الذي يتألف من ١٦١ وظيفة من وظائف الموظفين الدوليين (١ وكيل أمين عام، و ٢ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٧ مد-١، و ٣١ ف-٥، و ٤٠ ف-٤، و ٢٩ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٤٩ موظفاً من فئة الخدمة العامة) و ١١٦ وظيفة من وظائف الموظفين الوطنيين (٧٥ موظفاً وطنياً، و ٤١ موظفاً من الرتبة المحلية)، و ٤ متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لتوفير الدعم الانتخابي و ٢٢ فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات (٩٠٠ ٦٧٧ ٣١ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٥٢٣ ٥٠ دولار) وتشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٨٣٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٦٠٠ ٣٧٦ ١ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٥٠٠ ٨٨٢ ٢١ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ١٣٤ ٢ دولار)، والنقل الجوي (٢٠٠ ٢٨٩ ١١ دولار)، والاتصالات (٢٠٠ ٩٧٣ ٥ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ١٧٧٥ ١ دولار)، والخدمات الطبية (٣٠٠ ٨٩٨ ١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٣٦٤ ٣ دولار).

٩٦ - ويعكس مجموع ملاك الموظفين المقترح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لعام ٢٠١٨ اقتراح إنشاء ٨ وظائف مدنية (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٦ موظفين وطنيين من الفئة الفنية). وفي القرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧)، طلب مجلس الأمن إلى البعثة تنفيذ ولايتها على الصعيدين الوطني والإقليمي، بسبل منها مواصلة تعزيز وجودها في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء والحفاظ عليه؛ وتقديم المشورة الاستراتيجية لدعم الأخذ بنهج شامل إزاء الأمن؛ وتعزيز تسوية النزاعات والمصالحة؛ ودعم تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف؛ ودعم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة؛ ومواصلة تنفيذ ولايتها بطريقة متكاملة. وبناءً على ذلك، تشمل الوظائف المدبّبة المقترحة (أ) وظيفة إضافية واحدة كبير موظفي الشؤون السياسية (رتبة ف-٥) يكون مقرها في مقديشو، من أجل تقديم المشورة والتوجيه الاستراتيجي بشأن الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته؛ (ب) وظيفة إضافية واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤) يكون مقرها في مقديشو،

لتوفير الخبرة التقنية بشأن النهج الشامل لإزاء الأمن ولتعزيز دور الأمم المتحدة في دعم "الفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل لإزاء الأمن"؛ (ج) ست وظائف إضافية لموظفين لشؤون حقوق الإنسان (موظفون وطنيون من الفئة الفنية) في بلدوين وبيدواه ودوشامارب وغاروي وكيسمايو ومقديشيو، من أجل تعزيز قدرة البعثة على دعم تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة.

٩٧ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ إلى ما يلي: (أ) زيادة إجمالية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نتيجةً لتطبيق معدل تأخر في النشر بنسبة صفر في المائة مقابل تطبيق معدل تأخر في النشر بنسبة ٥ في المائة على الأفراد العسكريين و ٧ في المائة على أفراد الشرطة في عام ٢٠١٧. وزيادة في معدل تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية للأفراد في وحدة الحراسة العسكرية اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٨؛ (ب) زيادة الاحتياجات تحت بند فئة الموظفين المدنيين نتيجةً لما يلي: '١' تطبيق معدل شغور لعام ٢٠١٨ (١٩ في المائة) أدنى من المعدل المعتمد لعام ٢٠١٧ (٢٢ في المائة لمن لديهم عقد مستمر، و ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة)؛ '٢' واقترح إنشاء ثمانية وظائف مدنية جديدة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٦ موظفين وطنيين من الفئة الفنية) لدعم إعادة تشكيل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفقاً للقرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧)؛ (ج) وزيادة في الاحتياجات تحت بند النقل الجوي، بسبب نشر طائرات أكثر فعالية ويمكن تشغيلها ليلاً، تماشيًا مع القرار ٢٣٥٨ (٢٠١٧)، وارتفاع تكاليف العقود المتصلة بالطائرات الثابتة الجناحين المستخدمة حالياً. وهذه الزيادات يقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية، وهو يتعلق أساساً بالنقل البري، بسبب تنفيذ السياسات الرامية إلى ترشيد استخدام المركبات من أجل خفض المخصصات المتعلقة بالمركبات، وبانخفاض الاحتياجات لاقتناء المعدات تحت بنود النقل البري والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٩٨ - تدير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الصندوق الاستئماني للسلام والمصالحة في الصومال. وإلى غاية ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كان رصيد الصندوق الاستئماني يبلغ زهاء ٤٠ ٩٠٠ دولار. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع شركائها في الصومال، وتتوقع أن تحصل على مساهمات إضافية لدعم عملها في البلد. وفي عام ٢٠١٧، سيبلغ إجمالي مستوى التمويل المتوقع مليوني دولار، ومن المتوقع أن يرتفع في عام ٢٠١٨ إلى ٣ ملايين دولار، إذ أن البعثة تسعى، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الصومالية، إلى الحصول على المزيد من الأموال لدعم الشراكة الجديدة من أجل الصومال، ولتعزيز جهاز الأمن الوطني بعد نجاح المداولات في مؤتمر لندن المعني بالصومال.

دال - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

(٦٠٠ ٣٠١٩ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٩٩ - أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى على إثر تبادل للرسائل بين الأمين العام ومجلس الأمن (انظر الوثيقة S/2007/279 المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ والوثيقة S/2007/280 المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧).

١٠٠ - وتمثل المهمة الرئيسية للمركز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في آسيا الوسطى، وذلك من خلال تنفيذ ولايته التي تشمل تحقيق الأهداف التالية:

(أ) التعاون مع حكومات المنطقة؛ بناء على موافقتها، مع الأطراف المعنية الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها، وإطلاع الأمين العام للأمم المتحدة على أحدث المعلومات عن جهود منع نشوب النزاعات؛

(ج) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها المتخذة في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات المحددة لهذه الجهات؛

(د) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، وتقديم الدعم للجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون والممثلون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(هـ) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة على نطاق أوسع.

١٠١ - ويضطلع المركز بدور محوري في الجهود المبذولة في إطار الدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، وهو بمثابة منبر للحوار الإقليمي بشأن أشد التحديات إلحاحاً التي تتهدد الأمن والاستقرار. ويذل الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المركز مساعيه الحميدة في آسيا الوسطى وخارجها لتعزيز التعاون الإقليمي، عن طريق عقد اجتماعات مع السلطات والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٠٢ - يقدم المركز توجيهاً سياسياً عاماً إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الدبلوماسية الوقائية، لضمان الاتساق والتكامل بين الجهود المبذولة من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويقدم المركز اتصالات منتظمة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتبادل المواد التحليلية، لا سيما بشأن ما قد تتأثر به بلدان آسيا الوسطى من الجوانب التي تكتسبها الحالة السائدة في أفغانستان. ومنذ عام ٢٠١٠ والمركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ينفذان مشروعاً لمساعدة بلدان آسيا الوسطى على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتعاون المركز أيضاً مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تنظيم دورات تدريبية مواضيعية، ويتعاون عن كثب مع البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مسائل المياه، ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات. ويتعامل المركز مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما يخص حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، وينظم أنشطة منسقة لتعميم مراعاة تلك المسائل في الجهود الإقليمية المبذولة في إطار الدبلوماسية الوقائية. كما يتعامل المركز مع مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين في ما يخص الاتجاهات الحالية والمستجدة المتعلقة باللاجئين والتي قد تؤثر على الاستقرار في آسيا الوسطى. ويواصل مكتب الدعم المشترك في الكويت تقديم خدمات الدعم المالي للمركز.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٧

١٠٣ - في عام ٢٠١٧، كثّف المركز عمله من أجل تعزيز التعاون في ما بين بلدان آسيا الوسطى من أجل التصدي للأخطار التي تتهدّد الأمن والاستقرار. فقد أنجز المركز بنجاح ثلاث مبادرات مشتركة مع بلدان المنطقة، تعلّقت بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ (ب) وتعزيز قدرة المنطقة على إحراز تقدّم نحو وضع ترتيبات إقليمية دائمة في ما يتعلق بإدارة الموارد المشتركة من المياه والطاقة؛ (ج) وتيسير الحوار وتعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية.

١٠٤ - وواصل المركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أنشطتهما البرنامجية دعماً لخطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، بسبل منها التصدي لتغذية نزعة التطرف في آسيا الوسطى التي تؤدي إلى التطرف العنيف والإرهاب. ولهذا الغرض، شرع المركز في إجراء مناقشات حول خطة عمل الأمين العام بشأن منع التطرف العنيف. وعلى وجه الخصوص، نظّم المركز اجتماعاً رفيع المستوى استضافه الأمين العام لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى والاتفاق على الخطوات المقبلة. وقد اختتمت هذه المرحلة من المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويعمل المركز ومكتب مكافحة الإرهاب على الإعداد لمرحلة جديدة (ثالثة) ستعرض على الحكومات في آسيا الوسطى في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ للنظر فيها.

١٠٥ - وواصل المركز تعزيز دوره بوصفه منبراً للحوار بشأن قضايا المياه والطاقة. ولا تزال المشاورات مستمرة بشأن وضع اتفاقات تُعنى باستخدام المياه في حوضي نهرَي أموداريا وسيرداريا. ويتعاون المركز مع رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، الموجود مقرها حالياً في تركمانستان، على وضع استراتيجية إقليمية للمياه. ويتعاون كذلك مع مركز المعلومات العلمية التابع للجنة المشتركة بين دول آسيا الوسطى والمعنية بتنسيق قضايا المياه، على وضع آلية للإنذار المبكر بشأن أي أوضاع خلافية قد تنشأ في مجال الأنهار العابرة للحدود، وذلك عن طريق إعداد نشرات فصلية للإنذار المبكر.

١٠٦ - وبالتشاور الوثيق مع مقرّ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتبها الإقليمي في قيرغيزستان، تابع المركز جهوده الرامية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان، وواصل تشجيع بلدان المنطقة على الوفاء بالتزاماتها الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وبخصوص المسائل الجنسانية والبرنامج الأوسع نطاقاً المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، قام المركز، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنظيم حلقة دراسية إقليمية لتعزيز دور المرأة والشباب في منع النزاعات، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتزامات أخرى ذات صلة بالموضوع.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

١٠٧ - في عام ٢٠١٨، سيواصل المركز تقديم الدعم إلى بلدان آسيا الوسطى، في إطار البحث عن حلول للتحديات والتهديدات المشتركة تكون مقبولةً من قبل الجميع. وسيواصل المركز أداء دوره كمنتدى إقليمي لإجراء مناقشات بشأن المسائل الإقليمية الخلافية وتبادل المواد التحليلية وتعزيز المبادرات المشتركة.

١٠٨ - وسيواصل المركز أيضاً رصد الحالة في المنطقة وتحليلها، وتوفير ما يلزم من معلومات وتحليلات لتمكين الأمم المتحدة من التصدي بصورة مناسبة للأخطار الناشئة التي تتهدد السلام والأمن في المنطقة. ويتطلب تنفيذ أنشطة المركز قيام الممثل الخاص للأمين العام بزيارات متكررة إلى بلدان المنطقة من أجل بذل مساعي الحميدة و/أو دعم الحكومات في التعامل مع القضايا التي تتهدد السلام والأمن الإقليميين.

١٠٩ - وسيواصل المركز تيسير إجراء حوار إقليمي بشأن إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، بين بلدان المنبع والمصب، على أساس مشاريع اتفاقات تتعلق باستخدام نهري أموداريا وسيرداريا. كما يواصل بذل الجهود لبناء القدرات في مجال الدبلوماسية المائية، وتعزيز آلية الإنذار المبكر بشأن أية أوضاع خلافية قد تنشأ وتكون لها صلة بأنهار المنطقة.

١١٠ - وسيواصل المركز، بالاستعانة بالموارد الاقتصادية التي قد تُتاح، وبالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب وحكومات آسيا الوسطى وسائر أصحاب المصلحة، الاضطلاع بأنشطة محددة الهدف في إطار خطة العمل المشتركة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. ويؤمل أن يبدأ تنفيذ المرحلة الثالثة من هذه المبادرة في عام ٢٠١٨. والهدف من هذه المرحلة الجديدة هو مواصلة تعزيز التعاون العابر للحدود والإقليمي في مجالي منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، مع بناء قدرات فرادى الدول في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وإجراء البحوث ذات الصلة.

١١١ - ولدعم مكافحة الاتجار بالمخدرات، سيواصل المركز تعزيز اعتماد النهج الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى، بطرق منها تنظيم أنشطة مشتركة وتبادل المعلومات والمواد التحليلية مع مكتب المخدرات والجريمة في آسيا الوسطى، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، والحكومات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى.

١١٢ - وفي ما يتعلق بالحوادث الأمنية المتكررة على امتداد الأجزاء التي لم يجر ترسيمها من الحدود بين البلدان في منطقة آسيا الوسطى، سيواصل المركز دعم الجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى للتصدي لأسباب النزاع، وسيظل مستعداً لتقديم المساعدة بوصفه طرفاً ثالثاً في حال طلب منه ذلك.

١١٣ - وسيقوم المركز بتنسيق الجهود مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتشجيع تعزيز عمل دول آسيا الوسطى مع أفغانستان. وبالتنسيق والتشاور الوثيقين مع بعثة الأمم المتحدة، سيواصل المركز رصد التطورات الحاصلة في المنطقة على نطاق أوسع وسيتشارك تحليلاته مع الشركاء في آسيا الوسطى، من أجل المساعدة على التخفيف من آثار أي جوانب عابرة للحدود قد تترتب على الحالة السائدة في أفغانستان وتؤثر على بلدان آسيا الوسطى.

١١٤ - وفي إطار الجهود الرامية إلى مساعدة الحكومات في آسيا الوسطى ودعمها، سيواصل المركز بناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات. وسيواصل المركز تعزيز الحوار السياسي وزيادة القدرات التحليلية لمختلف أصحاب المصلحة المعنيين بمجالي الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وفي عام ٢٠١٨، سينظم المركز اجتماعه السنوي للحوار الاستراتيجي بشأن الدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى مع المؤسسات الحكومية والكيانات المشاركة في إعداد الدراسات الاستراتيجية والخبراء المستقلين والأوساط الأكاديمية. وسيواصل المركز تنظيم دورات تدريبية في مجال الدبلوماسية الوقائية للمسؤولين الحكوميين من آسيا الوسطى وأفغانستان، باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية التي قد تكون متاحة.

١١٥ - وسيواصل المركز والممثل الخاص للأمين العام الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء المنطقة. وستتمثل أهداف خطة المركز لعام ٢٠١٨، من بين أمور أخرى، في تقديم دعم متواصل لجهود بلدان آسيا الوسطى في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وفي تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وعن الهيئات الأخرى ذات الصلة.

١١٦ - وسيواصل المركز تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن في المنطقة، والعمل مع الحكومات والمجموعات النسائية من أجل تشجيع زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات صنع القرار وفي المؤسسات العامة.

١١٧ - ويرد أدناه عرض لأهداف المركز وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة به.

الجدول ١١

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في آسيا الوسطى

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
٣	٣	٣	٣	(أ) تحسين التعاون الإقليمي في ما بين '١' المبادرات المشتركة التي تنفذها	الأداء المستهدف
٣	٣	٣	٣	حكومات بلدان آسيا الوسطى الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان)	الأداء المقدر
٣	٣	٣	٣	بغية التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، وفي ما يتعلق بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في والتحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد آسيا الوسطى؛ (ب) وتعزيز قدرة المنطقة الطبيعية وسبل التصدي المشتركة للتحديات على إدارة الموارد المائية العابرة للحدود في المتعلقة بإمكانية اتساع نطاق حالة انعدام الأمن حوض بحر آرال؛ (ج) وتيسير الحوار إلى ما وراء حدود أفغانستان السياسي وتعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية	الأداء الفعلي

النواتج

- زيارات منتظمة إلى دول آسيا الوسطى والقوى الخارجية لبذل المساعي الحميدة
- ستة أحداث متصلة بالمياه (دورتان للتدريب على بناء القدرات واجتماعان للخبراء وجولة واحدة من المشاورات الإقليمية واجتماع واحد لكبار المسؤولين) لبلدان آسيا الوسطى وأفغانستان من أجل تسهيل الحوار الإقليمي بشأن إدارة المياه العابرة للحدود
- ٤ نشرات للإنذار المبكر بشأن حالات النزاع المحتملة على الموارد المائية العابرة للحدود
- عقد مؤتمر واحد بشأن أثر ذوبان الأنهار الجليدية على نظم المياه العابرة للحدود والمياه الوطنية لبلدان آسيا الوسطى وأفغانستان
- اجتماعان للخبراء الإقليميين ومقرري السياسات بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى
- حلقة دراسية واحدة مع معاهد الدراسات الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى والخبراء الأجانب والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات الإقليمية الحالية
- اجتماع واحد لنواب وزراء خارجية دول آسيا الوسطى لتقييم أولويات السلام والأمن
- المشاركة بانتظام في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، وفي العمليات الإقليمية لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، ومبادرة أمن الحدود في وسط آسيا، من أجل كفالة التأزر في العمل
- تقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى الصحفيين وإصدار بلاغات صحفية وبيانات ونشر المستندات أسبوعياً في الموقع الشبكي للمركز

العوامل الخارجية

١١٨ - يتوقع المركز أن يحقق هدفه وإنجازاته المتوقعة شريطة أن تلتزم الحكومات والجهات المعنية الوطنية بمبدأي الدبلوماسية الوقائية والحوار.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		٣١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		تحليل الفروق ٢٠١٧-٢٠١٨	

الجدول ١٣

الوظائف

الموظفون		فئة الخدمات العامة		الفئة الفنية والفئات العليا											
الوطنيون		والمغتربين													
مطلوبو		مجموع													
موظف الرتبة الأولى		الوظائف		المجموع											
الجموع		الدولية		الفرعي											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون		الخدمات العامة		الخدمات الأمنية											
المتطوعون															

١٢٠ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٨ ما مقداره ٦٠٠ ١٩ ٣ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار ٣٠ وظيفة (١ أمين عام مساعد، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من الخدمة الميدانية، و ٤ من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٨ من الرتبة المحلية) (٢٠٠ ٩٩١ ١ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٤٠٠ ٢٨ ١٠ دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين (٤٠ ٥٠٠ دولار) والسفر في مهام رسمية (٢٦٠ ٧٠٠ دولار) والمرافق والبنى التحتية (١٦٠ ٠٠٠ دولار) والنقل البري (٦٨ ٣٠٠ دولار) والاتصالات (٢٩١ ٩٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٧٤ ٢٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٣٢ ٨٠٠ دولار).

١٢١ - وفي عام ٢٠١٨، لن يطرأ تغيير على عدد ومستويات الرتب المقترحة للوظائف في مركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

١٢٢ - ويُقترح لعام ٢٠١٨ أن يكون موظف شؤون حقوق الإنسان (ف-٤) مسؤولاً بصفة مباشرة أمام الممثل الخاص للأمين العام. وتتسم أنشطة حقوق الإنسان في طابعها بالسرية والحساسية، ونظراً للأهمية والوجاهة السياسية اللتين يكتسبهما تعميم قضايا حقوق الإنسان في ولاية البعثة وفي أنشطة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، فإن قناة الإبلاغ المباشر بين موظف شؤون حقوق الإنسان ورئيس البعثة تعتبر أساسية لتنفيذ الولاية. وموظف شؤون حقوق الإنسان مسؤول أمام كل من الممثل الخاص ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف والمكتب الإقليمي في بيشكك)، وبالتالي لن تكون طريقة الإبلاغ المزدوجة هذه متوافقة مع مستوى الإشراف المزدوج على صعيد البعثة.

١٢٣ - وعلاوة على ذلك، ومن أجل زيادة أوجه الكفاءة وتحقيق التوازن في توزيع عبء العمل، يقترح أن يُدرج الإشراف اليومي على وحدة شؤون الإعلام في إطار مسؤوليات موظف شؤون حقوق الإنسان الذي سيقدم تقاريره مباشرة إلى الممثل الخاص للأمين العام، بينما سيشرف موظف الشؤون السياسية (ف-٥) على أوجه أخرى من العنصر الفني للبعثة. وتتألف وحدة الشؤون السياسية، التي يرأسها كبير موظفي الشؤون السياسية، من موظفين اثنين للشؤون السياسية (ف-٣) مقرهما في عشق أباد بتركمانستان وأربعة موظفين فنيين وطنيين يعملون في عواصم بلدان آسيا الوسطى (آستانة وبيشكك ودوشنبه وطشقند).

١٢٤ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين احتياجات عام ٢٠١٨ وميزانية عام ٢٠١٧ المعتمدة أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من مرتبات الموظفين الوطنيين بسبب الاعتماد المخصص للمرتبات حسب الدرجة الفعلية في الرتبة ومواقع وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، وانخفاض متوسط الرتبة الفعلية للوظائف في الرتبة المحلية؛ (ب) وانخفاض الاحتياجات من الاتصالات التجارية بسبب إبرام اتفاقات تعاقدية أكثر ملائمة على الإنترنت.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٢٥ - في عام ٢٠١٧، يُتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية مجموعها ٣٠٠ ٥٥٩ دولار لدعم ما يلي:

(أ) سيمكّن التمويل الوارد عن طريق نداء إدارة الشؤون السياسية المتعدد السنوات المركز من تنظيم اجتماع لنواب وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى، وتنظيم حلقة دراسية بشأن الحوار

الاستراتيجي مع معاهد آسيا الوسطى للدراسات الاستراتيجية، ودعم سلسلة من أنشطة بناء القدرات لفائدة بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان التي تهدف إلى بناء القدرات لدى موظفي الخدمة المدنية في مجال منع نشوب النزاعات (٢٥٦ ٠٠٠ دولار)؛

(ب) سيواصل المركز الاستفادة من المساهمة المتعددة السنوات الواردة من إحدى الدول الأعضاء دعماً للتعاون الإقليمي في آسيا الوسطى وأفغانستان بشأن مشروع تقاسم المياه العابرة للحدود (١٦١ ٠٠٠ دولار)؛

(ج) سيواصل المركز أيضاً الاستفادة من المساهمات المتعددة السنوات الواردة من الدول الأعضاء لاختتام المرحلة الثانية من المشروع المشترك بين المركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن التنفيذ الشامل لخطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى (١٤٢ ٣٠٠ دولار).

١٢٦ - ويتوقع المركز في عام ٢٠١٨ الحصول على ١ ٣٢٨ ٠٠٠ دولار تقريباً من الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل أنشطته المختلفة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) سيدعم نداء إدارة الشؤون السياسية المتعدد السنوات (٣٠٠ ٠٠٠ دولار) تنظيم اجتماع نواب وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى الذي يعقده المركز، وحلقة دراسية بشأن الحوار الاستراتيجي مع معاهد آسيا الوسطى للدراسات الاستراتيجية، وسلسلة من أنشطة بناء القدرات لفائدة بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان، توخياً لهدف عام هو مساعدة الحكومات المنطقة ومساعدتها على بناء القدرات في مجال منع نشوب النزاع؛

(ب) قُدِّم طلب لإحدى الدول الأعضاء دعماً لمشروع التعاون الإقليمي بين آسيا الوسطى وأفغانستان بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود، في انتظار الموافقة عليه (٤٩٨ ٠٠٠ دولار)؛

(ج) سوف تُستخدم مساهمات الدول الأعضاء لدعم المرحلة الثالثة من المشروع المشترك بين المركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن التنفيذ الشامل لخطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى (٥٣٠ ٠٠٠ دولار)؛

هاء - الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(١٠٠ ٩٥١ ٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٢٧ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن المنازعة الحدودية بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية وتعليم الحدود البحرية؛ وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود وفي شبه جزيرة باكاسي؛ ومعالجة حالة السكان المتضررين؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

١٢٨ - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة الواردة في قرار محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). واكتمل تنفيذ قرار المحكمة في ما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وإقرار الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أتم ولايته. وبتسوية قضية الحدود البحرية، بات دور الأمم المتحدة يتمثل في ضمان تطبيق ما جاء في الاتفاق تطبيقاً متسقاً في البيان المتعلق بالحدود وفي الخرائط النهائية من أجل اختتام عملية تعليم الحدود.

١٢٩ - وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن ٢٠٠٥ كيلومترات من الحدود بأكملها. ومع ذلك، أدت التحديات الأمنية المتصاعدة، ولا سيما التحديات التي تطرحها الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها تنظيم بوكو حرام في الأجزاء الشمالية من الكاميرون ونيجيريا، إلى إعاقة أنشطة التقييم الميدانية، مما ألحق ضرراً بالعمليات. وأدى الهجوم المأساوي والمميت الذي استهدف الفريق الميداني في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى زيادة تعقيد أعمال تعليم الحدود. ولهذا السبب، سيتعين الاستمرار في أعمال تعليم الحدود في عام ٢٠١٨. ويعتقد أن الحدود البرية تمتد في مجملها على مسافة ٢١٠٠ كيلومتر. ويتناقض ذلك التقدير مع التقدير السابق الذي حددها بمسافة ١٩٥٠ كيلومتراً، والذي استند أيضاً إلى استقراءات مستقاة من التقييمات الميدانية.

١٣٠ - وتؤيد اللجنة أيضاً صياغة تدابير بناء الثقة التي ترمي إلى حماية أمن السكان المتضررين وخيرهم. وتشمل المجالات الرئيسية التي حُدِّدت لتتخذ حكومتا الكاميرون ونيجيريا، المشار إليهما هنا "بالطرفين"، إجراءات بشأنها، تقديم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والبنى التحتية. وقد أعربت مؤسسات البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي عن التزامها بدعم مشاريع بناء الثقة لصالح السكان المتضررين من تعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، إقراراً منها بأن العملية تشكل مثالا يحتذى في حل المنازعات بالوسائل السلمية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٣١ - يستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أمانة اللجنة في مبناه بداركار، ويقدم المكتب الدعم الإداري واللوجستي إلى اللجنة (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والمالية والميزانية والمشتريات). ويقدم المكتب أيضاً الدعم الفني إلى اللجنة بشأن المعلومات العامة وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية. وتزود أمانة اللجنة المكتب بمدخلات وتقديم الدعم له في ما يتعلق بالتحليل الاجتماعي والاقتصادي الإقليمي والقضايا القانونية، وكذلك إمكانية الاطلاع على الخرائط والتحليلات ودخول نظم المعلومات الجغرافية المكانية.

١٣٢ - ويقدم مكتباً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا الدعم اللوجستي والإداري للجنة وللمراقبي الأمم المتحدة المدنيين الموفدين إلى البلدين على أساس استرداد التكاليف.

١٣٣ - وزادت أمانة اللجنة تعاونها مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل وضع تدابير لبناء الثقة بصورة مشتركة وفقاً لاحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مؤاتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود.

١٣٤ - وفي إطار السعي إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وزيادة التعاون بين الكاميرون ونيجيريا، توفر إدارة الشؤون السياسية التوجيه السياسي والاستراتيجي لأمانة اللجنة وتيسر إنجاز أعمالها. وتتلقى أمانة اللجنة خدمات من مراكز الخدمات العالمية والإقليمية للأنشطة المتعلقة بالمشتريات في إطار دائرة الدعم التشغيلي الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء، وتساهم في عمل تلك المراكز، وتعمل أيضاً بالتعاون مع مكتبي نظم المعلومات الجغرافية المكانية في نيويورك وبرينديزي. وتوفر الحكومة المضيفة لأمانة اللجنة أماكن عمل مجاناً في داکار.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٧

١٣٥ - بسبب العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام، ظلّ انعدام الأمن في منطقة الحدود الشمالية الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا يؤثر سلباً في عمل اللجنة، لتتأخر بذلك جهود التقييم الميداني وتعليم الحدود في العديد من المواقع.

١٣٦ - ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، هاجمت عناصر مسلحة فريقاً ميدانياً يعمل في تشييد الأعمدة على مقربة من كونتشا بالكاميرون، مما أدى إلى مقتل خمسة من أعضائه. وفي أعقاب الهجوم مباشرة، اجتمع رئيسا وفدي الكاميرون ونيجيريا في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ في ياوندي وأدانا ذلك الحادث المأساوي. وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود اجتماعاً استثنائياً في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في جنيف لاستعراض طرائق اتخاذ تدابير أمنية ملائمة ومعززة للعمليات الميدانية المقبلة، إلى جانب جدول زمني منقح للنهوض بأعمال تعليم الحدود. وحضر الاجتماع خبراء من كلا الطرفين، إلى جانب مندوبين من إدارة شؤون السلامة والأمن وفريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. ووضع المشاركون توصيات بشأن الأمن تتسق مع اتفاق ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ المتعلق بإنشاء لجنة الأمن عبر الحدود، وتسهم في تعزيزه؛ والمبادئ التوجيهية التقنية التي وضعها الفريق التقني المشترك؛ ووثيقة المشروع المتعلقة بنصب الأعمدة؛ والقرارات السابقة التي اتخذتها اللجنة الفرعية ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

١٣٧ - ولا يزال هناك ثلاثة عشر (١٣) موضع خلاف. ومع ذلك، اتفق الطرفان على تجديد جهودهما الرامية إلى تسوية هذه المسائل وتبادل المقترحات الخطية في هذا الصدد. وقد نُظر في المقترحات خلال اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود ورئيسي الوفدين التي عقدت في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ١٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالإضافة إلى الأعمدة الـ ٩٠٣ التي شيدت سابقاً على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، تم تشييد ٨٨ عموداً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ باستخدام موارد خارجة عن الميزانية، مما رفع العدد الإجمالي للأعمدة المشيدة إلى ٩٩١. وكان فريق الدعم التابع للأمم المتحدة قد توقع في العقد الذي أصدره تشييد ١٦٣ عموداً. لكن للأسف توقفت أعمال التشييد مباشرة عقب الحادث المأساوي الذي وقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وبالتالي لم يكن بالإمكان نصب الأعمدة الـ ٧٥ المتبقية. ومن المتوقع أن تُستأنف أعمال تشييد الأعمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٣٩ - وفي ما يتعلق برسم الخرائط النهائية، عقد الطرفان جلسة عمل مشتركة في أواخر أيار/مايو ٢٠١٧ من أجل تنسيق الأسماء الطبغرافية على طول الحدود وتسمية صفحات الخرائط، بمساعدة من قسم المعلومات الجغرافية المكانية. وبالإضافة إلى ذلك، أقر الطرفان بأن وضع الخرائط النهائية وإعداد

بيان الحدود هما نشاطان مترابطان، وأشارا إلى أنه يجب على اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود أن توافق على الاختصاصات المقترحة للجنة الصياغة. وقدم الطرفان مزيداً من التعليقات على الاختصاصات. وستُنشأ لجنة الصياغة عندما يوفق الطرفان بين توصياتهما، وبعد ذلك سيبدأ العمل لإعداد بيان الحدود.

١٤٠ - وفي ما يتعلق بتدابير بناء الثقة الرامية إلى تعزيز أمن السكان المتضررين وخيرهم، اتفق الطرفان على مواءمة ميزانيات كل منهما لمشاريع مختارة في كلا البلدين بغية استجماع الإرادة السياسية لتؤدي المشاريع ثمارها، مع استمرار الدعم من فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا.

١٤١ - وتُبذل الجهود أيضاً لإقامة علاقة عمل مع لجنة حوض بحيرة تشاد من أجل وضع مشاريع اجتماعية اقتصادية يستفيد منها السكان المتضررون في منطقة بحيرة تشاد، وكذلك لصيانة الأعمدة وترميمها وتكثيفها.

١٤٢ - ولا يزال الطرفان ثابتين في تصميمهما على تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك المهام المتصلة ببناء الثقة والتنمية العابرة للحدود لفائدة السكان المتضررين من تعليم الحدود.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

١٤٣ - سيواصل فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة في عام ٢٠١٨ تيسير التعاون بين الطرفين من أجل: (أ) إتمام التقييم الميداني في المناطق المتبقية؛ (ب) وحل الخلافات المتعلقة بتعليم الحدود التي أُرجئت بسبب التفسيرات المتباينة لبعض الفقرات الواردة في قرار محكمة العدل الدولية، وصعوبة الوصول إلى الأراضي والشواغل الأمنية المحلية؛ (ج) وتشبيد ٤٥٧ عموداً تقريباً من مجمل الأعمدة التي يقدر عددها بـ ١٧٠٥ أعمدة؛ (د) ودعم إعادة تأهيل الحدود بين الكاميرون ونيجيريا التي تم تعليمها في منطقة بحيرة تشاد وتكثيفها، وتشمل الجزء الحدودي الذي يمتد من النقطة الثلاثية بين الكاميرون ونيجيريا وتشاد إلى العمود رقم ٥؛ (هـ) وتقديم الدعم لوضع برامج بناء الثقة لصالح السكان في المناطق المشمولة بتعليم الحدود وإقامة المشاريع الإنمائية عبر الحدود؛ (و) وتقديم الدعم للجنة حوض بحيرة تشاد في تنفيذ خططها الاستراتيجية للعمل السريع، وكذلك المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية لفائدة النساء والشباب؛ (ز) وإعداد الخرائط النهائية وبيان الحدود عندما تُحل مسألة المناطق الخلافية المعلقة بشكل قاطع ويُستكمل بناء الأعمدة.

١٤٤ - وسيواصل فريق الأمم المتحدة الدعم تقديم المساعدة من أجل التعليم المادي للحدود البرية ووضع الخرائط النهائية، بما في ذلك تشبيد ٤٥٧ من الأعمدة الحدودية في عام ٢٠١٨. ومن المفهوم والمتوقع أن يستمر تشبيد الأعمدة ونصبها، وذلك بهدف تعليم الحدود على الوجه الأكمل، باستثناء المناطق التي يتعذر فيها من الناحية العملية نصب الأعمدة بسبب التضاريس الطبيعية.

١٤٥ - وسيركز فريق الأمم المتحدة للدعم أيضاً على مساعدة الطرفين على حشد أموال إضافية لاستكمال أعمال تعليم الحدود، إضافة إلى مشاريع بناء الثقة.

١٤٦ - وبالإضافة إلى الفريق الحالي، ستظل هناك حاجة إلى الخبرة التقنية والقانونية المستقلة للمساعدة على وضع صيغة توافقية للتوصل إلى تسوية بشأن المناطق الخلافية المتبقية، التي تنطوي على معالم جغرافية، مثل المنارات والأنهار والطرق والقرى. وعلاوة على ذلك، وضماناً للفعالية في إدارة المهام التقنية

والإدارية المتعلقة باستئناف عمل نصب الأعمدة، لا بد من الاستعانة بالخبراء في مجال الهندسة، إلى جانب القدرات الإدارية المتاحة.

١٤٧ - ويرد أدناه عرض لهدف اللجنة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بها.

الجدول ١٤

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا بطريقة منظمة وسلمية

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
٣	٣	٣	٣	الأداء المستهدف	(أ) إحراز تقدم نحو إتمام ترسيم الحدود البرية، وإبرام اتفاق تعاون بشأن مسائل الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا	زيادة النسبة المئوية من الحدود البرية التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق على تحديد مواقع نصب الأعمدة بين الكاميرون ونيجيريا
٣	٣	٣		الأداء المقدر		
١	١			الأداء الفعلي		
٩٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الأداء المستهدف	(ب) زيادة النسبة المئوية من الحدود البرية التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق على تحديد مواقع نصب الأعمدة بين الكاميرون ونيجيريا	زيادة النسبة المئوية من الحدود البرية التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق على تحديد مواقع نصب الأعمدة بين الكاميرون ونيجيريا
(٢٠٠٨ كلم)	(٢٠١٠ كلم)	(٢٠١٠ كلم)	(٢٠١٠ كلم)	الأداء المقدر		
١٠٠	٩٨	٩٨		الأداء الفعلي		
(٢٠١٠ كلم)	(٢٠٠٨ كلم)	(٢٠٠٨ كلم)				
٩٥	٩٥			الأداء الفعلي		
(٢٠٠١ كلم)	(٢٠٠١ كلم)					
٨٠	٨٠	٨١	٨٤	الأداء المستهدف	(ج) ازدياد معدل تنفيذ عقود ترسيم الحدود المتصلة بالحدود البرية	[النسبة المئوية التراكمية]
٧٦	٧٨	٨٠		الأداء المقدر		
٧٦	٧٧			الأداء الفعلي		
	٥٥	٥١	٦٥	الأداء المستهدف	(د) ازدياد معدل التنفيذ في ما يتعلق بعدد الأعمدة المشيدة على طول الحدود البرية	[النسبة المئوية التراكمية]
٢٨	٣٣	٤٩		الأداء المقدر		
٢٩	٣٧			الأداء الفعلي		

النواتج

- عقد اللجنة ثلاثة اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية، بما في ذلك اعتماد تقارير التقييم الميداني، وتسوية مسألة المناطق الخلافية الناشئة عن عمليات التقييم الميداني المشتركة، والاتفاق على تدابير بناء الثقة بين السكان المتضررين في المناطق التي تضررت من عملية تعليم الحدود، وإدارة أشغال نصب الأعمدة وترسيم الحدود
- عقد اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود اجتماعين استثنائيين لتنسيق عمل اللجنة المعنية بصياغة بيان الحدود والمصادقة على المرفق ١ من البيان
- عقد الفريق التقني المشترك اجتماعين استثنائيين للاتفاق على الأسماء الطبوغرافية والمضي قدماً في أعمال رسم الخرائط النهائية
- عقد اجتماعين استشاريين قانونيين وتقنيين مع الطرفين لتيسير تسوية مسألة المناطق الخلافية في أعقاب عمليات التقييم الميداني المشتركة، واعتماد الطرفين المقترحات المقدمة للتوصل إلى تسوية بشأن المناطق المتنازع عليها
- إيفاد بعثة ميدانية لتقوم بالإشراف الإداري والتقني والرقابة على العمل الذي يضطلع به المقاولون الذين ينفذون عقود ترسيم الحدود

- عقد ثلاثة اجتماعات مع الجهات المانحة بشأن التمويل المطلوب من خارج الميزانية لما تبقى من أعمال في عملية ترسيم الحدود ومبادرات بناء الثقة
- عقد أربعة اجتماعات للجنة التوجيهية للمشروع وفريق الرصد التقني بشأن أنشطة نصب الأعمدة الحدودية، في ياوندي وأبوجا
- تنظيم حملة إعلامية بشأن ما حققته اللجنة في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء الثقة، وإصدار مواد إعلامية عن عملية ترسيم الحدود
- إفاد اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود بعثة ميدانية على طول الحدود البرية لحل مسألة المناطق الخلافية وتقييم التقدم المحرز في أعمال ترسيم الحدود
- إصدار ١٤٠ مشروع خريطة بمقياس رسم ١ : ٥٠ ٠٠٠ (للحدود البرية)، ومشروع خريطين بمقياس رسم ١ : ٥٠ ٠٠٠ (للحدود البحرية)، و ٣ مشاريع خرائط بمقياس رسم ١ : ٥٠٠ ٠٠٠، ومشروع خريطة بمقياس رسم ١ : ٥٠٠ ٠٠٠ (للحدود بأكملها)، تصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- إفاد بعثة تقنية للتحقق من البيانات الميدانية للخرائط النهائية وإقرار الخرائط
- إصدار مشروع بيان بشأن الحدود يصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
٣	٣	٣	٣	الأداء المستهدف	'١' عدد زيارات المراقبين المدنيين، بمشاركة الكاميرون ونيجيريا، إلى منطقة الحدود البرية ومنطقة بحيرة تشاد للتأكد من احترام حقوق السكان المتضررين وضوحاً	(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي
٣	٣	٣		الأداء المقدر		
٣	-			الأداء الفعلي		
لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	الأداء المستهدف	'٢' عدد الحوادث على الحدود ووجود القوات بشكل غير قانوني بعد الانسحاب وعمليات نقل السلطة	
لا شيء	لا شيء	لا شيء		الأداء المقدر		
لا شيء	لا شيء			الأداء الفعلي		
٢	٢	٢	٢	الأداء المستهدف	'٣' الحفاظ على عدد المراكز الإدارية التابعة للكاميرون في جميع أنحاء شبه جزيرة باكاسي	
٢	٢	٢		الأداء المقدر		
٢	٢			الأداء الفعلي		

النواتج

- إفاد بعثتين ميدانيتين من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتضررين وخيرهم، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب
- عقد اجتماعين استشاريين بشأن صياغة وتنفيذ المبادرات الوطنية الإنمائية والبيئية في المناطق الحدودية
- تقديم تقريرين من إعداد المراقبين المدنيين في أعقاب زيارتهم إلى منطقة الحدود البرية

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا يوجد	الأداء المستهدف	'١' عدد الانتهاكات المبلغ عنها في منطقة بحيرة تشاد الحدودية وتنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد	(ج) إحراز تقدم نحو احترام حقوق السكان المتضررين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية وتنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد
لا شيء	لا شيء	لا شيء		الأداء المقدر		
لا شيء	لا شيء			الأداء الفعلي		
٤	٤	٤	٤	الأداء المستهدف	'٢' مواصلة تقديم الدعم لمشاريع التنمية المجتمعية في الكاميرون ونيجيريا [عدد المشاريع]	
٤	٤	٤		الأداء المقدر		
٤	٤			الأداء الفعلي		

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
٤	٤	٤	٤	الأداء المستهدف	٣' المحافظة على عدد المبادرات المضطلع بها بمشاركة الكاميرون ونيجيريا بهدف تعبئة الموارد من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة	
٤	٤	٤		الأداء المقدر		
٤	٤			الأداء الفعلي		

النواتج

- إجراء دراسي جدوى بالاشتراك مع فريقي الأمم المتحدة القطريين والجهات المانحة بعد التقييم المشترك للاحتياجات لأغراض حشد التمويل
- تنفيذ أربعة مشاريع على أساس دراسي الجدوى لمعالجة مسألة رفاه السكان المتضررين في مجالات الأمن الغذائي والائتمان البالغ الصغر والمياه الصالحة للشرب وبناء القدرات لتوفير فرص العمل ومد المجتمعات المحلية بالكهرباء، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب وانتهاكات حقوق الإنسان
- تنفيذ أربعة مبادرات لتعبئة الموارد بالتعاون مع حكومتي الكاميرون ونيجيريا والبنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي وشركاء آخرين لتشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- إيفاد بعثة ميدانية لتوعية السكان في المناطق المتضررة من أعمال تعليم الحدود
- إيفاد بعثة بالتعاون مع لجنة حوض بحيرة تشاد لتقديم المساعدة في تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا
- إعداد ثلاثة تقارير عن البيئة والصحة والأمن الغذائي عقب الزيارات الميدانية

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	السنة		
١	١	١	١	الأداء المستهدف	١' عدد الاجتماعات الإقليمية مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن المسائل المتصلة بتسوية المنازعات الحدودية	(د) تعزيز التعاون في منطقة غرب أفريقيا على الصعيد دون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات عن طريق الإدارة الجيدة لخطوط الحدود باستخلاص الدروس المستفادة من تجربة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
١	-	-		الأداء المقدر		
١	-			الأداء الفعلي		

النواتج

- إيفاد بعثتين تعزيزاً للتعاون مع برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود من أجل تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك الإنجازات التي حققتها اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود، من أجل النهوض بترسيم الحدود بوصفها آلية لمنع نشوب النزاعات
- إصدار ورقتين عن القضايا القانونية والتقنية المتصلة ببيان الحدود وإعداد الخرائط النهائية

العوامل الخارجية

١٤٨ - من المتوقع أن يتحقق الهدف شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وخطة العمل التي اعتمدها فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة، وأن تحسن الظروف الأمنية، وأن يستمر توافر الموارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية، ولتقديم الدعم لمبادرات بناء الثقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		تحليل الفروق ٢٠١٨-٢٠١٧	
				الميزانية			
				الاحتياجات المعتمدة			
الاعتمادات		النفقات		الاحتياجات		الزيادة/(النقصان)	
المقدّرة		الفرق المقدّر		غير المتكررة		٢٠١٧ لعام	
(١)		(٢)		(٣)=(٢)-(١)		(٤)	
(١)		(٢)		(٣)=(٢)-(١)		(٤)	
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة		١٦٢,٩	١٦٩,٥	٦,٦	٨٤,٦	-	٧٨,٩
تكاليف الموظفين المدنيين		٣ ٣٣٧,٩	٣ ٣٥١,٨	١٣,٩	١ ٧٠٦,٦	-	١ ٧٠٦,٩
التكاليف التشغيلية		٥ ٦٣٥,٢	٥ ٥١٢,١	(١٢٣,١)	٢ ١٥٩,٩	٥,٥	٢ ٥٩٩,٣
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)		٩ ١٣٦,٠	٩ ٠٣٣,٤	(١٠٢,٦)	٣ ٩٥١,١	٥,٥	٤ ٣٨٥,١
							(٤٣٤,٠)

الجدول ١٦

الوظائف

الوظائف المعتمدة	الوظائف المقترحة		التغيير		الوظائف المعتمدة		الوظائف المقترحة		التغيير		الوظائف المعتمدة		الوظائف المقترحة		التغيير	
	٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠١٧		٢٠١٨	
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
الوظائف المعتمدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١٤٩ - يعزى الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بصفة أساسية إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات الاستشارية في إطار التكاليف التشغيلية، نتيجة لانخفاض الاحتياجات من الاجتماعات الاستشارية التقنية والمترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين أثناء الزيارات الميدانية، بسبب التهديدات التي تشكلها جماعة بوكو حرام في الأجزاء الشمالية من الكاميرون ونيجيريا؛ واستخدام المنهجية المكتبية في حل مسألة المناطق الخلافية وإجراء المسوحات والتقييمات اللوجستية الأخرى. وعلاوة على ذلك، طرأ ارتفاع على متوسط معدل الشواغر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ليبلغ ٣٣ في المائة (مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد صفر في المائة) للمراقبين المدنيين بسبب التأخيرات الحاصلة في عملية استقدام الموظفين. وتقابل ذلك جزئياً زيادة في النفقات المتوقعة تحت بند المرافق والبنى التحتية، والمرتبطة بالتكاليف المتعلقة بخدمات تعديل وتحديد الحيز المكتبي الجديد في ياوندي نتيجة لتقييم المخاطر الأمنية الذي أجرته إدارة شؤون

السلامة والأمن، وكذلك الزيادة الحاصلة في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة للمستشار العسكري، والزيادة في تكاليف الموظفين الوطنيين استناداً إلى الاعتماد المرصود بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة ضمن الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حالياً، ونسبة الإنفاق الفعلي من التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، بحسب اتجاهات الإنفاق.

١٥٠ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠١٨ بمبلغ ١٠٠ ٩٥١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل التكاليف اللازمة لوظيفة مستشار عسكري واحد (٦٠٠ ٨٤ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة لملاك موظفين يتألف من ١٠ وظائف دولية (٣ ف-٥ و ٦ ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين من الرتبة المحلية (٦٠٠ ١٧٠٦ دولار)، والاحتياجات التشغيلية (٩٠٠ ٢١٥٩ دولار) التي تشمل خدمات الاستشاريين (٩٠٠ ٥٧٩ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٨٠٠ ٣٤٩ دولار) والمرافق والبنى التحتية (٧٠٠ ٢٩٩ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٥١ دولار)، والنقل الجوي (٣٠٠ ٣٢٢ دولار)، والاتصالات (١٠٠ ٢٢٢ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ١١٣ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٢٢١ دولار).

١٥١ - ولن يطرأ أي تغيير في عام ٢٠١٨ على عدد الوظائف وفتاتها المقترحة ضمن فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجيرو المختلطة.

١٥٢ - ويعزى الفرق (النقصان) بين احتياجات عام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ بصفة أساسية إلى انخفاض الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك في إطار الخدمات الاستشارية، بسبب استخدام القدرات الداخلية والمنهجية المكتبية وتطبيق معدل شغور أعلى يبلغ ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٨ للمراقبين المدنيين الخمسة (مقارنة بمعدل الشغور المعتمد لعام ٢٠١٧ البالغ صفر في المائة)؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية، واستئجار المركبات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، استناداً إلى انخفاض عدد بعثات التقييم الميداني بسبب التهديدات الأمنية من جماعة بوكو حرام، التي تقابلها جزئياً الزيادة في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة والمخصص للمستشار العسكري.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٥٣ - لإتمام مشروع نصب الأعمدة الحدودية، ستكون ثمة حاجة إلى تشييد ما يقدر بـ ١٧٠٥ عمود إضافي على طول الحدود البرية بين الكامبيرون ونيجيرو. وحتى اليوم، شُيّد ما مجموعه ٩٩١ عموداً باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية التي وردت من الكامبيرون وكندا ونيجيرو والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

١٥٤ - وتقدر التكلفة اللازمة لإتمام تشييد الأعمدة الإضافية البالغ عددها ١٧٠٥ أعمدة بمبلغ ١١,٢ مليون دولار. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تلقت اللجنة مساهمة بقيمة ٣,١ مليون دولار من أجل تنفيذ مشروع نصب الأعمدة الحدودية. ويبلغ مقدار الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة لعام ٢٠١٧ حوالي ٤ ملايين دولار. وقد التزم الطرفان، الكامبيرون ونيجيرو، بالمساهمة بمبلغ ١,٥ مليون دولار لكل منهما، وستصبح هذه الأموال متاحة في عام ٢٠١٨.

١٥٥ - ولتنفيذ البرامج المشتركة عبر الحدود دعماً للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود، يتعين توفير موارد إضافية لتنفيذ مبادرات بناء الثقة، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب في المناطق الحدودية.

١٥٦ - وسيلتمس رئيس اللجنة موارد من خارج الميزانية، من ضمنها الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع بناء الثقة بما يتسق مع إطار عمل الأمم المتحدة المنقح للمساعدة الإنمائية لكلا البلدين.

واو - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(١٠٠ ٢٢٨ ٨ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٥٧ - في عام ٢٠٠٧، وبعد نشوب النزاع المسلح بين إسرائيل وحزب الله في تموز/يوليه ٢٠٠٦ واتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، عين الأمين العام منسقاً خاصاً لشؤون لبنان. وقد استدعى اتساع نطاق وجود الأمم المتحدة في لبنان وظهور المزيد من المضاعف السياسية والإنسانية والإنمائية والتحديات الأمنية، تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لتقديم دعم فعال إلى للبنان وشعبه.

١٥٨ - والمنسق الخاص هو أكبر مسؤول في الأمم المتحدة يتولى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو يمثل الأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان. ويتولى المنسق الخاص أيضاً قيادة جهود تنسيق اتصالات فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية. ويساعده نائب المنسق الخاص، الذي يشغل أيضاً منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية (منذ عام ٢٠١٢). ونائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية هو المسؤول عن تخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في لبنان. ويقدم المنسق الخاص ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان أيضاً التوجيه السياسي لكل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري، ويقيم علاقات عمل وثيقة معهما، وينشئ آليات منهجية تتيح إجراء مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات وزيادة التكامل بين مختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة.

١٥٩ - وفي عام ٢٠١٣، واستجابةً لنداء مجلس الأمن تقديم دعم دولي منسق قوي إلى لبنان لمساعدته على مواصلة مواجهة التحديات المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره (انظر S/PRST/2013/9)، ولإبراز الحاجة إلى مساعدة الجهات المانحة في المجالات الإنسانية والإنمائية والأمنية، أنشأ الأمين العام مجموعة الدعم الدولية للبنان بصفتها منتدى للدعم السياسي. ومنذ ذلك الحين، يشهد الدور الذي ينهض به هذا المنتدى الرفيع المستوى المعنى بالتنسيق والدعم - الذي تتولى قيادته داخل البلد المنسقة الخاصة - من خلال عدة اجتماعات وزارية في نيويورك وباريس وروما، زيادة كبيرة في مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن النزاع السوري والتطورات السياسية الداخلية.

١٦٠ - ولا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تستلزم بذل المساعي الحميدة من جانب المنسقة الخاصة في إطار الدعم السياسي، المقترن بدعم أوسع نطاقاً يتضمن مجمل جهود المنسقة الخاصة على وجه التحديد، ومنظومة الأمم المتحدة على وجه العموم، بقيادة المنسقة الخاصة. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، رحب رئيس مجلس الأمن بالتقدم السياسي والمؤسسي المحرز منذ انتخاب الرئيس اللبناني الجديد وترشيح رئيس الوزراء، مشدداً على أن إجراء انتخابات سلمية وشفافة في موعدها المقرر أمرٌ بالغ الأهمية لاستقرار لبنان وقدرته على الصمود؛ وحث أيضاً جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها لكفالة استمرار وقف الأعمال العدائية والامتناع عن الأفعال أو الأقوال المزعزعة للاستقرار، وأكد على

الدور الحاسم الذي يؤديه الجيش اللبناني وقوات الأمن في بسط واستدامة سلطة الدولة ودعم الاستقرار في البلد، وشجع مجموعة الدعم الدولية للبنان على أن تظل متأهبة لدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي - الاقتصادي للبنان.

١٦١ - وتمشياً مع هذه الأولويات ورؤية الأمين العام بشأن الوقاية، سيواصل مكتب المنسق الخاص تنظيم عمله حول ثلاث ركائز استراتيجية للتدخل وهي: (أ) السلام والأمن؛ (ب) والاستقرار؛ (ج) والمساعدة على تحقيق الاستقرار والتنمية. وتشكل التدخلات المنسقة على نطاق هذه الركائز الثلاث نهجاً "يشمل لبنان ككل"، على النحو المتصور في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ للبنان. وقد وقعت الحكومة على هذا الإطار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهو يلي متطلبات كل من الإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للبنان. ويشمل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل أيضاً خطة لبنان للاستجابة للأزمة، وهي الخطة الوطنية للبنان ضمن الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

١٦٢ - ويدعم مكتب المنسق الخاص الجهود التي تبذلها حكومة لبنان من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخليين في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأثر النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية على لبنان. وتواصل البعثة العمل أيضاً مع جميع الأطراف اللبنانية من أجل التشجيع على التقيد التام بسياسة النأي بالنفس، على النحو في إعلان بعثا في عام ٢٠١٢، وعلى النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/PRST/2016/15) وفي بيانه الصحفيين المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٦٣ - لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تتعاون المنسقة الخاصة لشؤون لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تعاوناً وثيقاً لتنسيق العمل مع الجهات المعنية، وفقاً لولاية كل منهما. وعملاً بتوصية منبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري للقوة المؤقتة في عام ٢٠١٧، تسعى البعثتان إلى تعميق التعاون والعمل المشترك.

١٦٤ - ومن أجل تعزيز التكامل بين أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، تجري المنسقة الخاصة، بالاشتراك مع نائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في لبنان، اتصالات متكررة ومتعمقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والجهات المانحة الدولية من خلال فريق الأمم المتحدة القطري ومنتدى التنمية في لبنان. وقد ساعد ذلك على تحسين مستوى تبادل المعلومات وإجراء التحليل المشترك وتنسيق السياسات في ما يتعلق بمواجهة الأزمة والدعم الإنمائي الطويل الأجل المقدم إلى لبنان.

١٦٥ - وينسق مكتب المنسق الخاص مع الحكومة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وألمانيا وإيطاليا في إطار مجموعة الدعم الدولية للبنان، وكذلك مع مختلف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على التوافق في الآراء بشأن استقرار لبنان والمساعدة على حشد الدعم والمساعدة من أجل تحقيق استقرار البلاد والحفاظ على سيادته ومن أجل مؤسسات الدولة.

١٦٦ - ومن أجل تعزيز سلطة الدولة، كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، سيواصل مكتب المنسق الخاص قيادة الآلية المشتركة للتنسيق في ما يتعلق بتقديم المساعدة للجيش اللبناني، وتنسيق الدعم الدولي لخطّة تنمية قدرات الجيش اللبناني من خلال المشاركة في رئاسة اللجنة التنفيذية العسكرية. ويستلزم الدعم الذي يقدمه مكتب المنسق الخاص إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات والقدرات الأمنية للدولة، بما يتفق مع البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، في مجالات تشمل منع التطرف العنيف وإدارة الحدود وحقوق الإنسان، أن تكون جهود الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة منسقة ومتكاملة.

١٦٧ - ويستفيد مكتب المنسقة الخاصة من وجود وكالات وبعثات الأمم المتحدة الأخرى ويعزّز وجودها، الأمر الذي يسخر جميع أدوات المنظمة السياسية والأمنية والإنمائية. وتقدّم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الدعم إلى المكتب في مجال الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات، وذلك بموجب مذكرة تفاهم مبرمة بين قوة الأمم المتحدة والمكتب. أما مركز المعلومات والعمليات الأمنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيوفر خدمات الأمن، وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خدمات طبية متخصصة في بيروت على أساس استرداد التكاليف إذا لزم الأمر. وتقدّم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري واللوجستي إلى مكتب المنسق الخاص. وقد قام المكتب بتوحيد ودمج قسم الأمن التابع له مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، بغية تجنب الازدواجية في العمل وبلوغ المستوى الأمثل من حيث التحليل المشترك وإسداء المشورة إلى المنسقة الخاصة بشأن المسائل الأمنية، بصفتها المسؤولة المكلفة.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٧

١٦٨ - طوال عام ٢٠١٧، استمرّ وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل بوجه عام. ويواصل المكتب أيضاً المشاركة في اجتماعات الآلية الثلاثية الأطراف، ويجري اتصالات مكثفة مع الأطراف من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على الهدوء العام السائد على طول الخط الأزرق منذ عام ٢٠٠٦. ويعمل مكتب المنسق الخاص بنشاط، من خلال مساعيه الحميدة، مع الجهات المعنية على جانبي الخط الأزرق وفي المنطقة من أجل منع التصعيد، بطرق من بينها تخفيف أثر الخطاب العدائي. وتشجع المنسقة الخاصة بنشاط تنفيذ جميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك احترام وقف الأعمال العدائية، والعمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وقد يسّر المكتب وضع إطار عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، وهو يدعم الحكومة اللبنانية من أجل وضع استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف من خلال نهج استراتيجي موحد. وينسق المكتب الدعم المقدم إلى الجيش اللبناني ويدعو إلى زيادة هذا الدعم. وقد أدت الديناميات الإقليمية المتغيرة إلى تعقيد التوقعات المتعلقة بإنشاء آلية بمشاركة الأطراف لتحديد وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنه، ومسألة العجبر، ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الوضع في ما يتعلق برصد الحدود اللبنانية.

١٦٩ - وفي أعقاب انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة في أواخر عام ٢٠١٦، واصل مكتب المنسق الخاص العمل على نحو وثيق مع الأحزاب السياسية اللبنانية وأعضاء المجتمع الدولي على دعم لبنان في جهودها الرامية إلى إعادة تنشيط المؤسسات، بما في ذلك إجراء انتخابات برلمانية شفافة وسلمية

وشاملة للجميع وفي التوقيت المحدد لها. وكان من المقرر إجراء الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ إلا أن قانون الانتخابات لم يتفق عليه إلا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، الأمر الذي أدى إلى إرجاء الانتخابات البرلمانية حتى أيار/مايو ٢٠١٨. وعمل مكتب المنسق الخاص مع أعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان لضمان توافق الآراء والمشاركة القائمة على المبادئ بشأن المسائل الحاسمة، مثل الانتخابات البرلمانية. وشجع المنسق الخاص أيضاً زيادة مشاركة المرأة والشباب وتمثيلهم في الحياة العامة والحياة السياسية في لبنان، بما يتماشى مع الاستراتيجية الجنسانية للمكتب الموضوعة في أوائل عام ٢٠١٧.

١٧٠ - ويواصل مكتب المنسق الخاص وضع اليد على المخاطر التي يتعرض لها لبنان نتيجة للأزمة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية وتقييم تلك المخاطر والإبلاغ عنها. وقد أدى تعزيز تبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى إلى تحسين القدرة على التحليل المشترك والإنذار المبكر.

١٧١ - وتولى المكتب، من خلال نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، قيادة الجهود الرامية إلى تنسيق خطة لبنان للاستجابة للأزمة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ ورصدها والإبلاغ عنها، وهي الخطة التي أطلقتها الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأفادت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتلقي ١,١٣ بليون دولار في إطار الخطة في عام ٢٠١٦، بما يمثل ٥٣ في المائة من المبلغ المطلوب في النداء الصادر في عام ٢٠١٦ (٢,٨ بليون دولار)، مع الأخذ في الاعتبار ترحيل ١٨٦ مليون دولار من العام السابق.

١٧٢ - ومع دخول النزاع في الجمهورية العربية السورية عامه السابع، بُذلت الجهود بوجه خاص لزيادة الدعم المقدم إلى المجتمعات المحلية والمؤسسات اللبنانية المستقبلية للاجئين. وفي ذلك السياق، يعمل مكتب المنسق الخاص مع المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة على بحث السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات الهيكلية الطويلة الأجل في البلد بالنظر إلى هشاشته، ورغم تصنيفه ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط. وقد هيأ مؤتمر بروكسل المعقود يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ فرصة لمواصلة حشد الدعم من أجل التصدي للأزمة الإنسانية، داخل الجمهورية العربية السورية وفي البلدان المضيفة المجاورة على حد سواء. ومن هيأ ذلك المؤتمر فرصة لحكومة لبنان لإظهار التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر لندن لعام ٢٠١٦، وكذلك لتقديم رؤيتها للتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل.

١٧٣ - وعزز مكتب المنسق الخاص الدعوة إلى المساءلة المعيارية عن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان في ما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية إلى لبنان. ويجري وضع الصيغة النهائية لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحقوق الإنسان في لبنان. وتتواصل المشاورات مع الجهات المعنية من أجل الدعوة المشتركة لدعم تنفيذ صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة. ويواصل المكتب عمله مع السلطات اللبنانية والشركاء من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أعمال قطاع الأمن، وتعزيز عناصر حقوق الإنسان في برامج المساعدات، وتعزيز التشريعات وآليات المساءلة. وقد أدى تعزيز الاتصال الاستراتيجي، بطرق منها وسائط التواصل الاجتماعي وإنشاء موقع جديد على شبكة الإنترنت، إلى دعم اتصالات المكتب.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

١٧٤ - سيواصل المكتب العمل تمهيداً مع نهج لبنان ككل والركائز الثلاث للسلام والأمن والاستقرار وتحقيق الاستقرار. وسيواصل المكتب، في إطار ركيزة السلام والأمن، تنفيذ مبادرات تسعى إلى التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستواصل المنسقة الخاصة العمل بتعاون وثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرها من الشركاء من أجل استمرار وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق والاستفادة منه، والتشجيع على تحقيق الهدف المنشود في الأجل الأطول المتمثل في تنفيذ اتفاق دائم لوقف إطلاق النار طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيسعى المكتب إلى مواصلة الحوار في هذا الشأن مع جميع الأطراف المعنية. وستكثف المنسقة الخاصة أيضاً مساعيها الحميدة من أجل استكشاف الظروف الكفيلة بتعزيز وتشجيع الحوار بشأن طائفة من المسائل البحرية، ومنها الحدود بين المنطقتين الاقتصاديتين الخاصتين للبنان وإسرائيل. وسيضغط المكتب على جميع الأطراف في لبنان من أجل احترام سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة وإعلان بعدداً. وسيدعم أيضاً جهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى صون الأمن الداخلي، بطرق من بينها تعزيز الدعم المستمر للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية، والسعي إلى اغتنام الفرص للارتقاء بحقوق الإنسان داخل قطاع الأمن. وسيواصل المكتب أيضاً المشاركة في قيادة آلية التنسيق المشتركة بين الجيش اللبناني والأمم المتحدة والجهات المانحة وفي رئاسة اللجنة العسكرية التنفيذية المعنية بتقديم المساعدة للجيش اللبناني. وسيواصل المكتب علاوة على ذلك المساعدة على وضع خطة وطنية لمنع التطرف العنيف، وهو جهد يقوده مكتب رئيس الوزراء.

١٧٥ - وسيواصل المكتب، في إطار ركيزة الاستقرار، تشجيع الحوار، بما في ذلك الحوار الوطني المؤسسي المؤجل، من أجل إيجاد توافق في الآراء على الصعيد المحلي بشأن مسائل أساسية مثل صياغة استراتيجية وطنية للدفاع. وسيواصل كذلك تشجيع جميع الأطراف على أن تكفل احترام القواعد الدستورية، في مجالات تتعلق بعضها بنزاهة المؤسسات الرئيسية والانتخابات البرلمانية، في حالة العمل بإطار في هذا الشأن. وسيواصل المكتب أيضاً العمل على زيادة تمثيل المرأة والشباب في الحياة العامة والحياة السياسية في لبنان. وتستلزم ذلك الجمع بين المساعي الحميدة وتقديم الدعم الاستشاري وبذل جهود الدعوة من جانب المنسقة الخاصة ومكتبها. ولهذه الغاية، ستجري مشاورات متواترة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، من أجل تعزيز الفكرة القائلة بأن لبنان يمثل نموذجاً للاستقرار يجب الاستثمار فيه ويمكن للأطراف الإقليمية المتنافسة التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه.

١٧٦ - وفي إطار ركيزة الاستقرار، ستواصل المنسقة الخاصة ونائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية السعي إلى ضمان أن يعمل فريق الأمم المتحدة القطري على نحو متسق ضمن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل، حتى يتسنى تقديم الدعم الشامل للاحتياجات الإنسانية والحلول الطويلة الأجل للخدمات العامة الأساسية والأهداف الإنمائية على نطاق أوسع. وستواصل الأمم المتحدة دعم لبنان في الدعوة إلى تقديم مساعدة مباشرة من الجهات المانحة لكل من خطة لبنان للاستجابة للأزمة، ولأدوات التمويل المقدم بشروط تساهلية على المدى الطويل، بما في ذلك دعم برنامج الاستثمار في رأس المال من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية، الذي عرض رئيس الوزراء معالمة في مؤتمر بروكسل. ومن المتوقع أن تكون هذه "الخطة الرئيسية" بمثابة الوسيلة الأساسية لمشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق وإيجاد فرص عمل للبنانيين وكذلك اللاجئين السوريين. وستواصل المنسقة الخاصة الدعوة إلى توفير تمويل كاف ومضمون ومستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما في ذلك الوافدون من الجمهورية العربية السورية.

١٧٧ - وسيواصل ضمن جهود الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة، بقيادة المنسقة الخاصة، التأكيد على أهمية التقيد بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والمساواة بين الجنسين، وحماية اللاجئين، بمن فيهم النساء والأطفال. وسيواصل المكتب توسيع نطاق أنشطته في مجال التوعية الإعلامية في هذه المجالات الخاصة. وتشمل الأولويات مواصلة التنسيق مع الشركاء الرئيسيين بشأن المبادرات المشتركة في مجال حماية حقوق الإنسان والاتصال مع المحاورين الحكوميين، بما في ذلك قوات الأمن، لضمان التقيد بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان.

١٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل المنسقة الخاصة ونائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، العمل مع الحكومة من أجل الترويج لأهداف التنمية المستدامة وإضفاء الطابع المحلي عليها، بطرق من بينها عملية تشمل عدة أطراف معنية على الصعيد الوطني. وتمشياً مع سياسة الأمين العام بشأن التخطيط والتقييم المتكاملين، سترعى في عمليات التخطيط في المستقبل التحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها لبنان ككل.

١٧٩ - وسيواصل المكتب رصد ما يستجد من تطورات في منطقة الحدود اللبنانية السورية والخط الأزرق من أجل تقييم أثرها على الأمن والاستقرار في لبنان وعلى الحالة الإنسانية. وسيواصل تقديم الدعم والمشورة للبعثات التي تزور لبنان والجمهورية العربية السورية، وتقديم الدعم المشترك بين البعثات إلى كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الجمهورية العربية السورية، كلما طُلب منه ذلك. وسيشارك المكتب في عمليات الأمم المتحدة للتخطيط للطوارئ في البلد وفي المنطقة من أجل كفالة التأهب على نحو كاف.

١٨٠ - ويرد أدناه عرض لهدف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازه ومقاييس أدائه.

الجدول ١٧

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز نتائج التنمية في لبنان والمحافظة على السلم والأمن الدوليين في جنوب لبنان				
مقاييس الأداء				
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز			
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
(أ) استمرار الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
	٢٠	٤٠	٥٠	الأداء المستهدف
	٣٩	٤٢		الأداء المقدر
				الأداء الفعلي
(ب) عدد النساء في المناصب الرئيسية في الأحزاب السياسية والمؤسسات على الصعيد الوطني	١٠	٢٠	٢٠	٦٠
	١٠	٢٠		الأداء المستهدف
				الأداء المقدر
				الأداء الفعلي
(ج) عدد الانتخابات البرلمانية أو البلدية المنعقدة (رهنًا بالجدول الزمني للانتخابات)، بدعم من مكتب المنسق الخاص	١	١	١	١
	١	١	١	الأداء المستهدف
	١	١	١	الأداء المقدر
	١	١	١	الأداء الفعلي
(د) عدد اجتماعات الحوار الوطني التي يقودها الرئيس و/أو جلسات الحوار البرلماني التي يقودها رئيس مجلس النواب	١٢	١١	١٤	١٥
				الأداء المستهدف
				الأداء المقدر
				الأداء الفعلي

النواتج

- عقد المنسقة الخاصة لشؤون لبنان وفريقها ١٧٠ اجتماعاً مع القادة الرئيسيين للأحزاب السياسية والزعماء الدينيين في لبنان ومع المحاورين الإقليميين بشأن المسائل المتعلقة بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام
- تقارير يومية عن التطورات السياسية والأمنية، بما فيها التطورات الناجمة عن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية
- إصدار ٤٠ بياناً عاماً للتأكيد على أهمية الحوار السياسي وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في إطار متطلبات تحقيق الاستقرار الشامل في لبنان
- الإسهام بمدخلات تتسم بحسن التوقيت والأهمية في الإحاطات الشهرية المقدّمة إلى مجلس الأمن ومواصلة العمل مع أعضاء المجلس بشأن الحالة في لبنان (١٢)
- عقد مجموعة الدعم الدولية للبنان ٤ اجتماعات على مستوى السفراء المعتمدين لدى لبنان
- تقديم مساهمات منتظمة في التقارير نصف السنوية للأمين العام عن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (٢)
- إرسال ٦٠ بركة مشفرة بشأن الحالة السياسية والأمنية في لبنان، متضمنة كذلك التطورات الإقليمية
- تنفيذ المنسقة الخاصة لشؤون لبنان ٨٠ نشاطاً إعلامياً عبر رسائل أساسية بشأن الحوار الوطني وتوافق الآراء والاستقرار والأمن
- إصدار مجموعة الدعم الدولية للبنان ٣ بيانات

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			
-	-	-	-	١' عدد انتهاكات الخط الأزرق التي تتم		(ب) التقيد بوقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
١ ٢٠٠	١ ٩٦٨	١ ٠٣٨		الأداء المستهدف		
٢ ٤٨٥	٢ ٠٨٠			الأداء المقدر		
				الأداء الفعلي		
١	١	١	١	٢' عدد الآليات المنشأة بمشاركة الأطراف للبت في تنفيذ وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنه		
-	١	-	-	الأداء المستهدف		
-	-	-	-	الأداء المقدر		
-	-	-	-	الأداء الفعلي		
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٣' النسبة المئوية لتوصيات الفريق المستقل لتقييم الوضع في ما يتعلق برصد الحدود اللبنانية المنقّذة من أجل تعزيز نظام الحدود		
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	الأداء المستهدف		
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	الأداء المقدر		
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	الأداء الفعلي		

النواتج

- القيام أسبوعياً برصد المواقف والبيانات والإجراءات الدبلوماسية التي تعني لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- إصدار بيانات عامة شهرية بشأن الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- عقد اجتماعات أسبوعية مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات
- المشاركة في اجتماعات الآلية الثلاثية الأطراف مع الطرفين (٩)
- الإسهام بمدخلات تتسم بحسن التوقيت والأهمية في الإحاطات الشهرية المقدّمة إلى مجلس الأمن ومواصلة العمل مع أعضاء المجلس بشأن الحالة في لبنان (١٢)
- عقد اجتماعات مرة كل شهرين مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- الحضور المنتظم للاجتماعات التنسيقية بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الحدود (٥)
- العمل على أساس ثنائي مع المحاورين اللبنانيين، من قبيل الأجهزة الأمنية، بشأن ترسيم الحدود وتأمينها وإدارتها، ومن ضمنها الحدود البحرية (٥)
- تقديم ٣ تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	الأداء المستهدف	١' الحفاظ على عدد الاجتماعات	(ج) الاستجابة المنسقة للاحتياجات الإنسانية
٢٤	٢٤	٢٤		الأداء المقدر	التنسيقية بين الجهات المانحة	واحتياجات تحقيق الاستقرار والتنمية
٢٤	٢٤			الأداء الفعلي		
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	الأداء المستهدف	٢' الحفاظ على عدد الاجتماعات	
٨٦	٨٦	٨٦		الأداء المقدر	التنسيقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة	
٨٦	٨٦			الأداء الفعلي	(بما في ذلك الاجتماعات المواضيعية و فرق العمل)	
١,٥ بليون	٢,١٤ بليون	٢,٨ بليون	٢,٨ بليون	الأداء المستهدف	٣' التمويل المقدم دعماً للاستجابة	
٨٥٠ مليون	١,٣ بليون	١,٤ بليون		الأداء المقدر	الإنسانية للاجئين والمجتمعات المحلية	
١ بليون	١,١٣ بليون			الأداء الفعلي	المستضيفة لهم في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٥	
					[بلدولارات الولايات المتحدة]	
١	١	٤	٣	الأداء المستهدف	٤' عدد البرامج المشتركة التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري	
٢	٢	٢		الأداء المقدر		
-	-			الأداء الفعلي		
-	١	٥	٥	الأداء المستهدف	٥' عدد المبادرات المشتركة التي يضعها ويدعمها فريق الأمم المتحدة القطري	
-	٢	٥		الأداء المقدر		
-	٢			الأداء الفعلي		

النواتج

- تفعيل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للبنان، الذي يضاف إلى جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن وأهداف الإدارة الرشيدة والأهداف الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (١)، بطرق منها وضع برامج مشتركة
- وضع برامج الأمم المتحدة المشتركة في المجالات ذات الأولوية
- وضع مبادرات التخطيط والبرمجة المشتركة مع الحكومة والشركاء الوطنيين/الدوليين، بما يشمل المجالات الرئيسية ذات الأولوية، بما فيها جهود الاستجابة الإنسانية للأزمة وتحقيق الاستقرار وخطة التنمية الطويلة الأجل والتدخلات الوطنية التجريبية
- عقد اجتماعات شهرية لفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني وفريق إدارة البرامج وعقد اجتماعات منتظمة للأفرقة العاملة المواضيعية التابعة لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الموسع
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في مجالات الإغاثة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية بهدف الدعوة إلى مواصلة تعاون الجهات المانحة وتنسيق البرامج والأنشطة
- استحداث نظام لتتبع تدفقات المعونة المالية إلى لبنان بالتعاون مع السلطات الوطنية المعنية
- عقد اجتماعات شهرية لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- عقد اجتماعات تنسيق مرة كل شهرين مع البنك الدولي، بما في ذلك بشأن مرفق التمويل الإقليمي
- عقد اجتماعات نصف سنوية بشأن التخطيط للتصدي لحالات الطوارئ، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الشركاء من المنظمات غير الحكومية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والحكومة اللبنانية
- عقد اجتماعات تنسيقية نصف سنوية مع وكالة الأونروا والجهات المانحة من أجل تحسين الظروف في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

١٨٢ - يعكس الرصيد الحر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ انخفاض التكاليف التشغيلية، وتقابل هذا الانخفاض جزئياً الزيادة في تكاليف الموظفين. وقد نتج الانخفاض في النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية عن انخفاض الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين الذي يُعزى إلى الاعتماد المرصود للاستعانة بخبراء استشاريين من مستوى أدنى، وتقصير مدة الاستعانة بالخدمات الاستشارية؛ وانخفاض استهلاك الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية؛ وتقليص خدمات الصيانة تحت بند المرافق والبنى التحتية، تقابله جزئياً زيادة في خدمات التغيير والتجديد. وتُعزى تجاوز الإنفاق تحت بند تكاليف الموظفين إلى زيادة النفقات عما هو مدرج في الميزانية للتكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الوطنيين، يقابلها جزئياً انخفاض النفقات المتعلقة بالموظفين الدوليين بسبب تجاوز معدل الشواغر الفعلي لما كان مدرجاً في الميزانية لعام ٢٠١٦ (أدرج في الميزانية معدل ٥ في المائة وبلغ المتوسط الفعلي ١٨ في المائة).

١٨٣ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٨ ما مقداره ١٠٠ ٢٢٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار ٨٢ وظيفة (وظيفة واحدة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد، ووظيفة واحدة برتبة مد-١، ووظيفتان برتبة ف-٥، وست وظائف برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، وسبع وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وأربع وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٥٨ وظيفة من الرتبة المحلية) (٣٠٠ ٦٠٧ دولار) والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٦٢٠ دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٣١ دولار) والسفر في مهام رسمية (٢٣٩ ٠٠٠ دولار) والمرافق والبنى التحتية (٧٠٠ ٨٥٤ دولار) والنقل البري (١٠٠ ٧٩ دولار) والاتصالات (١٦٨ ٠٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (١١١ ٠٠٠ دولار) والخدمات الطبية (٤ ٠٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ١٣٣ دولار).

١٨٤ - وفي عام ٢٠١٨، لن يطرأ تغيير في عدد ومستوى الوظائف المقترحة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان.

١٨٥ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين احتياجات عام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات للموظفين الوطنيين نتيجة الاعتماد المرصود بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة ضمن الرتبة لشاغلي الوظائف حالياً ونسبة الإنفاق الفعلي من التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية استناداً إلى اتجاهات الإنفاق، يقابل ذلك جزئياً انخفاض نسبة التكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين استناداً إلى اتجاهات الإنفاق؛ (ب) وانخفاض تكاليف صيانة معدات الاتصالات التجارية وانخفاض رسوم التأمين العام.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٨٦ - لم تُتَّح أي موارد خارجة عن الميزانية لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان في عام ٢٠١٧ وليس من المنتظر أن تتاح له موارد من هذا القبيل في عام ٢٠١٨.

زاي - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(١٠٠ ٣٠٤ ٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٨٧ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إثر تبادل رسالتين بين الأمين العام (S/2009/697) ورئيس مجلس الأمن (S/2010/457) ودُشِّن في ٢ آذار/مارس ٢٠١١. وتقلد الممثل الخاص الحالي للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس المكتب مهامه في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧. ويشمل نطاق عمل المكتب البلدان الـ ١١ للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا^(١). وستنتهي ولايته في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨ (انظر S/2015/554 و S/2015/555).

١٨٨ - ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١١، يعمل المكتب بوصفه أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وهي هيئة مكلفة بولاية من الجمعية العامة.

١٨٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، رحب مجلس الأمن بالتوصيات الصادرة عن الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الوكالات الذي أجري بقيادة إدارة الشؤون السياسية لولاية المكتب وأنشطته (انظر S/PRST/2015/12). وأوصى الاستعراض الاستراتيجي بجملة أمور منها أن تركز البعثة على الأولويات الاستراتيجية الأربع الواردة أدناه:

(أ) تعزيز المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة. ويشمل ذلك الوساطة الدولية بشأن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك دعم البلدان المقبلة على تنظيم انتخابات أو التي تواجه أزمات مؤسسية؛ وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة دون الإقليمية على منع نشوب النزاعات والقيام بأعمال الوساطة وتوطيد السلام؛

(ب) ودعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن السلام والأمن. ويشمل ذلك تعزيز ودعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصدي لأثر التهديدات الأمنية المستجدة؛ وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بجيش الرب للمقاومة؛ والتعاون مع المنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا ولجنة حوض بحيرة تشاد والشركاء الآخرين ومساعدتهم، حسب الاقتضاء، في تعزيز السلام والاستقرار وفي تحسين قدراتهم؛

(ج) وتعزيز الاتساق والتنسيق في أعمال الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن. ويشمل ذلك زيادة عمليات التبادل والتعاون داخل الأمم المتحدة، والمبادرات المشتركة داخل المنطقة دون الإقليمية؛

(د) وتعزيز القدرة على إسداء المشورة إلى الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن التطورات الهامة المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا. ويشمل ذلك إنشاء وحدة تحليلية مخصصة متكاملة لتوفير التحليل والتقارير عن الحالة في بلدان المنطقة والاتجاهات الإقليمية.

(١) أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

١٩٠ - وأوصى الاستعراض الاستراتيجي أيضاً بتعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

١٩١ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، دعا مجلس الأمن كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى مضاعفة الدعم الذي تقدمه لحكومات المنطقة، كما دعا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى التصدي لما ينتج عن العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام من آثار على السلام والاستقرار في المنطقة. ودعا أيضاً مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى تقديم تقارير منتظمة بشأن التقدم المحرز والتحديات المتبقية في ما يتعلق بقتال جماعة بوكو حرام (انظر القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)).

١٩٢ - وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، بالتنسيق الوثيق مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي، أن يُطلع مجلس الأمن على أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك تفعيل القوة، وعن التحديات التي تعترضها والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها، وكذلك على السبل الكفيلة بتخفيف أي آثار ضارة لعملياتها العسكرية على السكان المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وذلك في التقارير الاعتيادية التي يعدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (انظر القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)).

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٩٣ - يتعاون مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ولجنة حوض بحيرة تشاد. وقد وضع المكتب إطار تعاون متجدد مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وهو يولي الأولوية للتعاون مع هذه المؤسسة وتقديم الدعم إليها، وذلك استجابة لمناشدة رؤساء دول المنطقة لهذا الغرض.

١٩٤ - ويواصل المكتب تنسيق الجهود مع غيره من كيانات الأمم المتحدة والشركاء، بما في ذلك أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة جيش الرب للمقاومة. ويعمل المكتب بشكل وثيق مع الشركاء، ومن ضمنهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل تقديم الدعم إلى الحكومات والمنظمات الإقليمية والإبلاغ المنتظم في ما يتعلق بمحاربة جماعة بوكو حرام وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والإبلاغ عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتعزيز الجهود الإقليمية والأفريقية بشأن الأمن البحري في خليج غينيا ودعمها. ويتعاون المكتب مع كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف معالجة المسائل الجنسانية والمسائل المتصلة بحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

١٩٥ - ومن أجل تعزيز تآزر الجهود في ما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والحفاظ على علاقات عمل متينة مع جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، يعقد المكتب اجتماعاً سنوياً لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. ويتعاون المكتب أيضاً مع جهات أخرى منها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويتعاون المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين المعنيين من أجل وضع استراتيجية للإدارة الرشيدة في وسط أفريقيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٧

١٩٦ - تشمل الإنجازات الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في عام ٢٠١٧ ما يلي: بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة وتشجيع الحوار السياسي في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكونغو والكاميرون؛ والعمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الاضطلاع بالأنشطة المشتركة المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية وعلى بناء قدرات الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وضمان الأداء الفعال للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛ وتقديم الدعم إلى الجهات المعنية وتعزيز التعاون في المنطقة دون الإقليمية في ما يتعلق بمكافحة جماعة بوكو حرام؛ وتيسير وضع استراتيجيات دون إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب والتصدي لجيش الرب للمقاومة وتنظيم بوكو حرام وأعمال القرصنة؛ وتيسير التنسيق الإقليمي مع كيانات الأمم المتحدة؛ وتقديم تقارير إلى المقرر عن التطورات الحاصلة في وسط أفريقيا.

١٩٧ - وقد حث مجلس الأمن المكتب على دعم دول المنطقة في إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية، بسبل منها تعزيز المشاركة السياسية للمرأة (انظر S/PRST/2014/25 و S/PRST/2015/12). وكثف المكتب أنشطة المساعي الحميدة التي يقوم بها للمساعدة على تيسير الحوار بين الأطراف المعنية السياسية في تشاد وغابون والكونغو. وما فتئ المكتب يقدم تحليلاً متعمقاً للتطورات السياسية، ورصدًا استراتيجيًا مستمرًا لضمان التدخل في الوقت المناسب، عند الاقتضاء.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

١٩٨ - سيركز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أنشطته ذات الأولوية التي سينفذها في عام ٢٠١٨، تمهيداً مع ولايته، على ما يلي:

(أ) تعزيز الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة من خلال ما يلي: '١' إيفاد بعثات الإنذار المبكر والوساطة إلى بلدان وسط أفريقيا، على الصعيد العملي وعلى مستوى القيادة، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي؛ '٢' والمشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات الوساطة لدى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ '٣' وتفعيل هيكل دائم للتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الإنذار المبكر وتنسيق عملية صنع القرار في ما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة وبعثات الوساطة في المنطقة دون الإقليمية؛ '٤' وتفعيل آلية دائمة للتشاور مع الوسطاء وأمناء المظالم من الدول الأعضاء في الجماعة؛ '٥' وتنفيذ نتائج التقييم المستقل للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، على النحو الذي اعتمد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الاجتماع الوزاري الرابع والأربعين للجنة في ياوندي؛

(ب) دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن التي تقوم بها الأمم المتحدة عن طريق ما يلي: '١' إيفاد بعثات فنية ودبلوماسية، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة جماعة بوكو حرام والقرصنة في خليج غينيا والتهديدات عبر الإقليمية الأخرى؛ '٢' وتقديم الدعم إلى الحكومات والمنظمات دون الإقليمية والمشاركة في زيادة عدد

التقارير المقدّمة بشأن مكافحة جماعة بوكو حرام؛^٣ والعمل على الصعيد العملي وعلى مستوى القيادة، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز التنفيذ المستمر للمبادرات الوطنية ودون الإقليمية لمكافحة الصيد غير المشروع والأشكال الأخرى للجريمة العابرة للحدود الوطنية؛^٤ وتعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وسط أفريقيا عن طريق مبادرات الدعوة وتقديم المشورة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشبكات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛^٥ وتقديم الدعم من أجل التنسيق بين الجهات المعنية المشاركة في مكافحة الجماعات المسلحة، بما فيها جيش الرب للمقاومة؛

(ج) كفالة تعزيز الاتساق في عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا بهدف تشجيع اتباع نهج متكامل للسلام والأمن، وذلك من خلال: '١' تعبئة الدعم من داخل منظومة الأمم المتحدة للمبادرات الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن، لا سيما تلك المضطلع بها في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ '٢' وتعزيز مبادرات وبرامج الأمم المتحدة المشتركة التمويل والعابرة الحدود من أجل معالجة المسائل الإقليمية مثل الخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام؛

(د) تعزيز القدرة على إسداء المشورة إلى الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن التطورات الهامة المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا عن طريق ما يلي: '١' إيفاد بعثات تقييم منتظمة إلى البلدان الواقعة في نطاق ولاية المكتب؛ '٢' وتعزيز آليات تبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية والشركاء الدوليين والثنائيين والمتعددي الأطراف والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

١٩٩ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات إنجازها ومقاييس أدائها.

الجدول ٢٠

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية				
مقاييس الأداء				
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز			
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
(أ) تعزيز عمل وتعاون دول وسط أفريقيا '١' زيادة عدد الأنشطة المضطلع بها في الأداء المستهدف والمنظمات دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن، سياق المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية الأداء المقدر	١٢	٤٠	٦٠	٦٠
من خلال بذل المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة مع كبار المسؤولين من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية و/أو إدارتها و/أو تسويتها	٣٥	٤٠		
'٢' أداء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا لعملها بفعالية [عدد الاجتماعات]	٢	٢	٢	٢
الأداء الفعلي	٢	٢		

النواتج

- المشاركة في مؤتمري قمة للاتحاد الأفريقي من أجل إشراك قادة دول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء الرئيسيين في الماضي قدماً بمساعي توطيد السلام والاستقرار في وسط أفريقيا
- إيفاد ٣٣ بعثة من بعثات الإنذار المبكر إلى بلدان وسط أفريقيا، بما في ذلك بعثات مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، حسب الاقتضاء، بغية تقديم المشورة بشأن التدابير الوقائية
- القيام بأربع زيارات دبلوماسية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم أداء عملية السلام وتحقيق الاستقرار
- تنظيم زيارتين ميدانيتين لمكتب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وأعضائها إلى البلدان التي تواجه مصاعب أمنية في المنطقة دون الإقليمية، ومتابعة توصيات اللجنة
- تنظيم اجتماعين وزاريين للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والقيام بأعمال المتابعة مع رؤساء اللجنة من أجل دعم تنفيذ توصيات ونتائج الاجتماعين
- المشاركة في اجتماع دون إقليمي لوسطى أفريقيا للرابطة الأفريقية لأنماء المظالم والوسطاء
- عقد أربعة اجتماعات عمل واجتماعين رفيعي المستوى للتشاور والتخطيط بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن العمل المشترك، بما في ذلك ما يتعلق بجهود المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة المبذولة في المنطقة دون الإقليمية
- المشاركة في اثنين من المشاورات الوطنية في ما بين المؤسسات في ما يتعلق بحقوق الإنسان
- إيفاد بعثتي مساع حميدة رفيعتي المستوى ومشتركتين بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى المنطقة دون الإقليمية للتشجيع على منع نشوب النزاعات وعلى تسويتها بالطرق السلمية
- المشاركة في أربع مؤتمرات قمة للمنظمات دون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا) من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			
	٢٧	٢٧	٢٧	الأداء المستهدف	١' عدد المبادرات المتخذة لتعزيز ودعم الجهود الإقليمية المبذولة لمعالجة أثر الأخطار الأمنية القائمة والمستجدة، بما في ذلك جماعتا بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة وانعدام الأمن البحري	(ب) دعم وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وكذلك المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن
٢٤	٢٧	٢٧		الأداء المقدر		
٢٤	٢٧			الأداء الفعلي		
	١٠	١٧	١٧	الأداء المستهدف	٢' عدد المبادرات المتخذة لتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة دون الإقليمية الرئيسية الأخرى من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن	
٨	١٠	١٧		الأداء المقدر		
٨	١٠			الأداء الفعلي		
	٢	٢	٢	الأداء المستهدف	٣' عدد الأنشطة المضطلع بها لتشجيع مشاركة المجتمع المدني في تعزيز السلام والأمن الدوليين	
٢	٢	٢		الأداء المقدر		
٢	٢			الأداء الفعلي		
	٢	٢	٢	الأداء المستهدف	٤' عدد المبادرات المتخذة لتعزيز المزيد من التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية	
٢	٢	٢		الأداء المقدر		
٢	٢			الأداء الفعلي		

النواتج

- تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات على تحليل النزاعات والإنذار المبكر وقدرات الوساطة لدى المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الحكم الديمقراطي والتماسك الاجتماعي
- تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات من أجل القادة السياسيين الشباب لتعريفهم بمسائل الحوار والوساطة والتيسير ومشاركة المرأة
- تنظيم حلقتي عمل بشأن مهارات الوساطة للأحزاب السياسية
- تنظيم حلقة عمل لبناء وتعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالي الوساطة والتيسير
- تنظيم حلقة عمل لبناء وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالي الوساطة والتيسير
- تنظيم حلقتي عمل لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لبناء قدرات الشباب في منع نشوب النزاعات وتعزيز ثقافة السلام
- تنظيم حلقة مناقشة أثناء منتدى المنظمات غير الحكومية وتنظيم مناسبة جانبية أثناء دورة عادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مع التركيز على تعزيز شبكة من منظمات المجتمع المدني فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة في المنطقة دون الإقليمية
- تنظيم حلقة عمل تدريبية لفائدة المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك بشأن الرصد والإبلاغ عن حقوق الإنسان خلال العمليات الانتخابية
- عقد اجتماع مائدة مستديرة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز إدراج حقوق الإنسان في البرنامج الإقليمي للسلام والأمن وزيادة مشاركة المرأة فيه
- عقد اجتماع تنسيقي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يتناول مسائل مرتبطة بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية
- عقد اجتماع مائدة مستديرة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن منع العنف الجنسي والتصدي له ومتابعته، وبشأن النساء والأطفال المتضررين من الإرهاب والعنف المتطرف
- عقد اجتماع ثلاثي رفيع المستوى بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لمناقشة التقدم المحرز على درب التكامل الإقليمي
- عقد اجتماعي عمل بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الإقليميين بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب
- عقد اجتماعين فنيين/القيام بزيارتين ميدانيتين لمراكز التنسيق البحري في غرب أفريقيا ووسطها لمتابعة نتائج مؤتمر قمة ياوندي لعام ٢٠١٤
- دعم تنظيم اجتماع سنوي مع رؤساء المؤسسات بشأن السلامة والأمن البحريين والمشاركة فيه (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا)
- إعداد تقريرين تقييمين للزيارات الميدانية المشتركة التي أجريت مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى البلدان المتضررة من أعمال جماعة بوكو حرام
- تيسير وعقد اجتماع تنسيقي لمراكز التنسيق المعنية بجماعة بوكو حرام والإرهاب، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- إيفاد بعثتين دبلوماسيتين رفيعتي المستوى لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التصدي لجماعة بوكو حرام
- عقد اجتماعين فنيين لتيسير عمل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي للأخطار الإرهابية/جماعة بوكو حرام
- إيفاد بعثتين دبلوماسيتين مشتركيتين مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لتعزيز الالتزام بتنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الإقليمية المتعلقة بجماعة جيش الرب للمقاومة
- تيسير وتنظيم اجتماعين تنسيقيين لجهات التنسيق المعنية بجيش الرب للمقاومة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي
- إعداد تقريرين تقييمين للزيارات الميدانية التي أجريت إلى البلدان المتضررة من أعمال جماعة بوكو حرام
- المشاركة في اجتماع وزاري لآلية التنسيق المشتركة للترويج لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي الرامية إلى القضاء على جماعة جيش الرب للمقاومة
- المشاركة في حلقة عمل ينظمها الاتحاد الأفريقي بشأن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان المتضررة من أعمال جماعة جيش الرب للمقاومة
- المشاركة في اجتماع سنوي للفرق العامل الدولي المعني بجيش الرب للمقاومة

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
	١١	١١	١١	١ ' عدد المبادرات المتخذة مع شركاء الأداء المستهدف	(ج) تعزيز الاتساق في عمل الأمم المتحدة في
٦	١١	١١		الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية الأداء المقدر	وسط أفريقيا بهدف الترويج لنهج متكامل لتحقيق
٦	١١			الأداء الفعلي	لزيادة الوعي وتعزيز التنسيق
	١٢	١٤	١٤	٢ ' زيادة أنشطة التواصل لزيادة الوعي الأداء المستهدف	السلام والأمن الدوليين
٦	١٢	١٤		بشأن مبادرات مكتب الأمم المتحدة الأداء المقدر	
٦	١٢			الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل تعزيز الأداء الفعلي	
				الاستقرار الإقليمي	

النواتج

- عقد اجتماع تنسيقي سنوي لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية للتشجيع على اتباع نهج مشترك في ما يتعلق بالعمل الاستراتيجي والتنفيذي
- عقد اجتماع للمحللين السياسيين من بعثات الأمم المتحدة للسلام وممثلي مكاتب منبثقي الأمم المتحدة المقيمين ومستشاري السلام والتنمية في وسط أفريقيا بشأن الأخطار الشاملة المحدقة بالسلام والأمن والاستقرار وبشأن التشجيع على اتباع نهج مشتركة في ما يتعلق بالعمل الاستراتيجي والتنفيذي
- تنظيم نشاط خلال اليوم الدولي السنوي لحقوق الإنسان للتعريف بأنشطة المكتب

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		
			٥٠	١ ' التقيد بالمواعيد المحددة لتقديم الأداء المستهدف	(د) تقديم المشورة الفعالة إلى الأمين العام
		٥٠		الأداء المقدر	وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن التطورات
				الأداء الفعلي	الهامة في وسط أفريقيا
٣٦				بشأن الإجراءات التي ينبغي الاضطلاع بها في المقر ولدى كيانات الأمم المتحدة	

النواتج

- مذكرات تحليلية تتضمن توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي للمقر وكيانات الأمم المتحدة الأخرى اتخاذها

العوامل الخارجية

٢٠٠ - من المتوقع أن يتحقق الهدف بافتراض ما يلي: (أ) عدم حدوث نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والرفاه الاجتماعي لدول المنطقة دون الإقليمية، وتؤدي إلى تحول الاهتمام إلى أولويات أخرى؛ (ب) وأن يبدي رؤساء الدول والحكومات في وسط أفريقيا الإرادة السياسية من أجل توفير الرؤية والوسائل اللازمة لتمكين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وآليات السلام والأمن على الصعيد الإقليمي، من الاضطلاع بعملها.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجدول ٢٢

الوظائف

٢٠١ - تعكس النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أساساً التجاوز المتوقع في النفقات تحت بند الموظفين الدوليين لعام ٢٠١٧ بسبب: (أ) انخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر المتوقع (٧ في المائة) عما أدرج في الميزانية (١٧ في المائة)؛ (ب) وارتفاع نسبة نفقات تكاليف الموظفين إلى المرتبات بالنسبة لشاغلي الوظائف الحاليين عما هو مدرج في الميزانية.

٢٠٢ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ ما مقداره ٨٠٠ ٣٠٤ ٧ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار ٤٠ وظيفة (وظيفة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفتان برتبة مد-١، وأربع وظائف برتبة ف-٥، و ١١ وظيفة برتبة ف-٤، وأربع وظائف برتبة ف-٣، وسبع وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وثلاث وظائف لموظفين فنيين وطنيين، وثمان وظائف من الرتبة المحلية) واقتراح إنشاء وظيفة جديدة من الرتبة المحلية

(٢٠٠ ٣٨٣ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٦٠٠ ٩٢١ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٦٠ ٠٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٧٣٠ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (١٠٠ ٢٤٦ دولار)، والنقل البري (٩٣ ٥٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٩٠٠ ١٤٠ دولار)، والاتصالات (٣٢٥ ٠٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ١٣٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ١٨٨ دولار).

٢٠٣ - ويُقترح إلغاء وظيفة موظف مراسم معاون (موظف فني وطني) والاستعاضة عنها بوظيفة مساعد مراسم (من الرتبة المحلية). وعقب إجراء تحليل داخلي لقدرة عنصر الدعم، قُدِّر أنه بتعزيز قسم الشؤون السياسية وتحقيق تعاون أكثر فعالية مع المسؤولين الحكوميين في البلدان الإحدى عشر التي تغطيها البعثة، يقوم الآن الموظفون الفنيون في قسم الشؤون السياسية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام بمعظم الأعمال الرفيعة المستوى بين البعثة والجهات المعنية، وكذلك الجهات الفاعلة السياسية، التي تشكل الواجبات الرئيسية لموظف المراسم المعاون. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في وظائف المراسم على مستوى الدعم التي يمكن أن يقوم بها مساعد مراسم على الصعيد المحلي. وسيتولى مساعد المراسم القيام بمهام المراسم على مستوى الدعم، بما في ذلك: استقبال المسؤولين الزائرين في المطار والتعاون بالموظفين الحكوميين من أجل تيسير إجراءات الدخول؛ وصياغة المراسلات وتقديمها ومتابعتها مع وزارة الشؤون الخارجية في ما يتعلق بالموظفين الجدد ومعاليتهم والمسؤولين الزائرين؛ وتعهد قائمة لتجديد تأشيرات الدخول؛ وإعداد الوثائق المتصلة باستيراد المعدات والمركبات وتسليمها ومتابعتها مع الإدارات الحكومية، وتقديم إحاطات إلى الموظفين الجدد بشأن الإجراءات الرسمية والأعراف المحلية. وعلاوة على ذلك، يُقترح أن يكون كبير مستشاري الشرطة، الذي كان موجوداً في مكتب رئيس الأركان، ورئيس قسم الشؤون السياسية، الذي كان مسؤولاً أمام الممثل الخاص عن طريق رئيس الأركان، مسؤولين بصفة مباشرة أمام الممثل الخاص.

٢٠٤ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الاحتياجات اللازمة لعام ٢٠١٨ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧ إلى زيادة الموارد تحت بند الموظفين الدوليين، نتيجة للاعتماد المرصود بحسب المتوسط الفعلي للدرجات داخل الرتبة لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استناداً إلى اتجاهات الإنفاق، وانخفاض معدل الشواغر المدرج في الميزانية في عام ٢٠١٨ (٧ في المائة) مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية في عام ٢٠١٧ (١٧ في المائة)، مع مراعاة معدل الشغور الفعلي في تموز/يوليه ٢٠١٧.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٠٥ - خلال عام ٢٠١٧، يتوقع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا رصد موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ ٢٠٠ ٢٦٧ دولار لتغطية تكاليف السفر المتصلة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته، وتعزيز الشبكات النسائية في وسط أفريقيا، وتنظيم الاجتماعات والأنشطة الأخرى للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. أما في ما يتعلق بعام ٢٠١٨، يتوقع أن تستمر الموارد الخارجة عن الميزانية التي تقدر بمبلغ ٤٠٧ ٠٠٠ دولار في دعم مثل الأنشطة التي أُنجِزَت في عام ٢٠١٧.